النساء الفلسطينيات والانتخابات

نادر عزت سعيد

مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

النساء الفلسطينيات والانتخابات

دراسة تحليلية للتجربة الانتخابية
للمجلس التشريعي الفلسطيني
(ومقارنات مع التجربة الأردنية)

نادر عزت سعيد

Palestinian Women and Elections

Nader Said

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah , Palestine
March 1999

This Book is published as part of an agreement of co-operation with the
Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى – آذار ١٩٩٩

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مركز أبحاث كرس مكلسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

المحتويات

تقديم	٥
الفصل الأول: خلفية مفاهيمية ومقارنة	٧
الفصل الثاني: النساء الفلسطينيات ونتائج الانتخابات التشريعية	٢١
الفصل الثالث: دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية	٣٥
الفصل الرابع: ملف ومواقف المرشحات الفلسطينيات	٤٩
الفصل الخامس: المصادر المتاحة والحملات الانتخابية	٥٩
الفصل السادس: التجربة الأردنية: نظرة مقارنة	٧٧
الفصل السابع: استنتاجات وتوصيات عامة	١٠١
الملاحق	١١٥
المراجع	١٢٧

تقديم

لم تتوقف الحركة النسوية الفلسطينية عن النضال من أجل الوصول إلى مجتمع فلسطيني أفضل، سواء كان ذلك من خلال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي أو العمل في المجالات الاجتماعية والانتاج الاقتصادي. وقد شكلت التجربة الانتخابية للنساء الفلسطينيات حالة دراسية فريدة من نوعها كامتداد لفرادة الوضع الفلسطيني الانتقالي. فمن ناحية، يتطلع المجتمع الفلسطيني إلى التحرر وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومن ناحية اخرى تتم عمليات التحول الاجتماعي والبناء تحت ظروف تتسم باستمرار الاحتلال ومحدداته. وتجد الحركة النسوية نفسها محاطة بهذه الأجواء التي تعني (بشكل مباشر وغير مباشر) تهميش القضايا التي تهم النساء وتدفع بهن إلى وضع افضل.

جاء هذا الكتاب ليوثق ويناقش إحدى أهم التجارب التي خاضتها النساء الفلسطينيات، تجربة الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى في تاريخ المجتمع الفلسطيني التي جرت عام ١٩٩٦. وكتجربة أولى كان لا بد من مراجعة نقدية لها تهدف إلى تفعيل هذا الدور. حيث أن الباحث في اختياره لهذا الموضوع كان على قناعة بأن المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية لا يمكن لها أن تخرج من أزماتها التنموية والثقافية إلا بضمان حقوق متساوية للنساء والرجال، وإنهاء كافة أشكال التمييز ضد النساء.

إن مثل هذه القناعة تؤدي إلى ضرورة الخروج بدراسة أكاديمية في منهجها وتطبيقية في نتائجها وتحليلاتها. إذ الحاجة كبيرة للخروج بدراسة يمكن الاستفادة منها في الواقع العملي للنساء اللواتي سيترشحن في المستقبل، ومن أجل تفعيل دور الحركة النسوية في الانتخابات. على كل حال، لا توجد دراسة يمكن لها أن تحقق كل شيء في نفس

الوقت. والأمل كبير في أن تكون في هذه المحاولة فوائد عملية وعلمية لكل مهتمة ومهتم بالوصول إلى مجتمع تسوده مبادئ المساواة وسيادة القانون. كما أنني آمل أن يكون في هذه الدراسة ما يمكن الاستفادة منه لدى المهتمات والمهتمين في العالم العربي، وخصوصا في الأردن الشقيق.

هذا ولم يكن يمكن لهذا العمل أن يتم بدون جهود عدد كبير من الأشخاص الذين قدموا لي الدعم البحثي والمعنوي خلال إعداد هذه الدراسة. وأخص بالذكر الباحثتين الميدانيتين عطاف أبوغضيب ورناد القبج، والباحثين نبيل مصلح وهيثم ربايعة. أتقدم بالشكر الجزيل على التعاون الكبير الذي تلقيته من الزميلات والزملاء في الأردن، وأخص بالذكر السيدة سلوى ناصر – اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة بكافة هيئاته والعاملات فيه، والسيدات والسادة إملي نفاع و ليلى حمارنه من جمعية النساء العربيات، و الدكتور نظام عساف من مركز الريادة للمعلومات والدراسات، والدكتورة أمل داغستاني من الجامعة الأردنية. فقد كان لتعاونهم ولمراجعتهم لمادة الدراسة أثر كبير في إنجاحها. كما أتقدم بجزيل الشكر لطاقم شؤون المرأة ومديرته سهير عزوني، وللآنسة زهيرة كمال (إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، ولعضوة المجلس التشريعي دلال سلامة، وللدكتورة هديل رزق – القزاز (برنامج دراسات التنمية) اللواتي قمن بمراجعة التقرير النهائي وقدمن ملاحظات مهمة. ولم يكن لهذه الدراسة أن تتحقق بدون تعاون كافة المؤسسات النسوية والمهتمة، والمرشحات وعضوات المجلس التشريعي والخبيرات والخبراء الذين قاموا جميعا بتعبئة استمارات البحث وتزويدي بملاحظات ومعلومات ذات أهمية. كما لا أنسى الفضل الكبير لشريكة حياتي، رناد القبج، التي ساهمت بملاحظاتها وجهدها خلال مراحل الدراسة المختلفة. وأخيرا، وليس آخرا، فإن اهتمام مؤسسة **مواطن** بقضايا المرأة والديمقراطية شكل دافعا للكثيرين من الباحثين والباحثات للخوض في تحليل التجارب النسوية الفلسطينية ودلالاتها على المستوى الكوني.

الفصل الأول

خلفية مفاهيمية ومقارنة

خلفية مفاهيمية ومقارنة

مقدمة

تعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس، إلى حد كبير، طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة. وتعتبر النساء من أهم الرابحين في حالة التزام مؤسسات الدولة بالمنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة. كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في حياة المجتمع الخاصة والعامة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية والاستفادة من ثمارها. ويبرز في هذا المجال "دليل التنمية البشرية المعدل حسب النوع الاجتماعي" والذي يقيس درجة تحقيق المساواة في المجتمع في مجالات الدخل والصحة والتعليم. كما يتم استخدام مقياس التمكين الذي يقارن وضع الرجال والنساء في مجالات مراكز القوة في المجتمع، ومدى التمثيل في الهيئات التشريعة والتنفيذية والقضائية في الدولة. ويظهر من تقارير مختلفة صادرة عن الأمم المتحدة أن التنمية إذا لم يتم "تجنيسها" تصيرمعرضة للخطر، وتصبح نتائجها تمييزية وجائرة إذا استبعدت من فوائدها معظم النساء.[1] كما أن المشاركة في التنمية هي أحد حقوق الإنسان (رجلاً كان أو امرأة) وذلك حسب قرارت عديدة للأمم المتحدة ومنها القرار الصادر بشأن "حق الإنسان في التنمية" لعام ١٩٨٦، الذي يؤكد أن لكل إنسان الحق في المشاركة في العملية التنموية والاستفادة من ثمارها.[2]

---

١. انظر/ي المقاييس المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخصوصا تقرير عام ١٩٩٥.

٢. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٢٨/٤١ لعام ١٩٨٦.

وبرغم أهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية كشرط ضروري لتحقيق المساواة في المجتمع، إلا أن تجارب أقطار عديدة تؤكد أن تبوّؤ النساء مناصب رفيعة في المجتمع لا يضمن تحقيق وضع تنموي أفضل لباقي النساء في تلك الأقطار. وكذلك فإن تحقيق مكاسب سياسية لا يترافق، بالضرورة، مع تغييرات ذات أهمية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والمفاهيمية التي تساهم في استمرار التمييز ضد النساء في المجتمع. فكما أشار محبوب الحق في تقرير التنمية البشرية لدول جنوب آسيا (١٩٩٧)، فإنه في دول (مثل الباكستان والهند وبنغلادش وتركيا) حيث وصل عدد من النساء إلى مناصب رفيعة (رئاسية)، لم يكن بالمقدور تحقيق التنمية للنساء بسبب التحيزات المسبقة والمتجذرة في بنية المجتمع المتمثلة في سيادة الرجال على النظم والمؤسسات المجتمعية المختلفة.[٣] كما أن لعامل الوقت المحدود الذي قضته بعض القياديات في السلطة تأثير سلبي على قدرتهن على ترجمة اهتمامات باقي النساء إلى برامج تنموية تتجاوز الأطر التقليدية المميزة ضدهن. وقد يكون في غياب أجندات نسوية واضحة لبعض القياديات دور في ذلك.

ونجد في بعض الأحيان أن الاستعداد لدى أفراد المجتمع للاعتراف بحقوق النساء السياسية أكبر من الاستعداد للإعتراف بهذا الحق في مجالات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأنه لا يترجم على مستوى تقويتهن في كافة مجالات الحياة. ويبرز هذا النمط خصوصا في المجتمعات التي تعيش في ظل أيديولوجيات سلفية تقوم على فهم قاصر للمبادئ الدينية ولقوة التقليد، كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني. وفي هذا المجال نجد أن اعتراف الفلسطينين بحقوق النساء في المشاركة في الانتخابات وبضرورة وجودهن في الهيئات التشريعية، واستعدادهم للاعتراف بقدرتهن على القيادة، أكبر من اعترافهم بحقوقهن في مجالات اقتصادية (كحقهن في العمل وفي تلقي أجور مساوية لتلك التي يتلقاها الرجال) واجتماعية (كقضايا الحجاب والعنف وحرية الاختيار والحركة).[٤] كما نجد أن مشاركة النساء الفلسطينيات (كما الأردنيات) في قوة العمل الرسمية ما زالت محدودة وتعتبر من أقل النسب في العالم، حيث لا تتجاوز ١٣٪ في أحسن الأحوال. ويتضح أن درجة الانجاز على المستويات السياسية والتعلمية لم يرافقه تحسن في الأوضاع المتعلقة بمسائل تحد من قدرة النساء على الانخراط في الحياة العامة. فنجد، على سبيل المثال، أن معدلات الخصوبة بين النساء الفلسطينيات (٦,٢٤ لكل امرأة) تزيد عن مثيلاتها في كافة أنحاء العالم تقريبا وتتجاوز تلك المتواجدة في دول مجاورة مثل

---

٣. محبوب الحق، ١٩٩٧.

٤. لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة "الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني" لمؤلفه نادر عزت سعيد في كتاب **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، تحرير نادر عزت سعيد وريما حمامي، ١٩٩٧.

الأردن حيث تصل إلى ٣,٩,[٥] كما أن أكثر من ٣٧٪ من النساء الفلسطينيات يتزوجن تحت سن ١٧ عاما (السن القانوني المقر في قطاع غزة).[٦]

ويمكن، في مثل هذه الحالة، النظر إلى الامكانات المتاحة لمشاركة النساء على المستوى السياسي على أنها وسائل للإسهام في التغير الاجتماعي الاقتصادي من أجل تحسين أوضاع المرأة، إذا تم ذلك ضمن رؤيا تنموية شمولية وتكاملية. وقد تكون الانتخابات الوسيلة الأكثر تعبيرا عن وعي المجتمع بضرورة مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار وأهمية دورهن في العملية التنموية.

هذا وما زالت النقاشات مستمرة في أوساط الباحثين والمهتمين بالحركة النسوية[٧] وقضاياها حول دور النساء الفلسطينيات في الانتخابات. وبرغم أهمية هذا النقاش إلا أنه لم يتبلور حتى الآن ضمن مجموعة من المفاهيم والتوجهات التي يمكن التعويل عليها في فهم المشاركة النسوية في الانتخابات. إن عددا غير قليل من الأسئلة ما زال بحاجة لدراسة وبحث مستفيضين من أجل فهم ماهية المشاركة النسوية، و تطوير المعرفة حولها. كذلك فإن المهتمين بتطوير المشاركة النسوية في العملية الديمقراطية قد يجدون في الانتخابات وسيلة مهمة من أجل تحقيق ذلك. ولذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على هذا الجانب من جوانب المشاركة، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التبادلية مع الجوانب الأخرى.

هذه الدراسة

تبحث هذه الدراسة في الجوانب المتعددة للمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار، بشكل عام، والانتخابات التشريعية، بشكل خاص، وتقدم تحليلات للتجربة الانتخابية من الناحية النظرية والتاريخية. كما تتعرض لانتخابات المجلس التشريعي بالاعتماد على بيانات تم جمعها بشكل علمي ومنظم. هذه الدراسة ليست نظرية في جوهرها ولكنها

---

٥. ملف التنمية البشرية – فلسطين، ١٩٩٧. ولمزيد من التفاصيل، انظر/ي ريتا جقمان، ١٩٩٧. بالنسبة للعمالة والبطالة في الأردن يمكن مراجعة، مركز الدراسات الاستراتيجية، **البطالة في الأردن**، ١٩٩٦.

٦. FAFO, 1993

٧. يتم استخدام مصطلح "النسوية" للتعبير عن رؤيا تنظر إيجابيا لحقوق النساء من خلال مبدأ المساواة. ولذلك، فإن الحركة النسوية تشمل نساء ورجالا لديهم وجهة نظر "نسوية". ومن الشائع في دول عربية عديدة استخدام مصطلح "الحركة النسائية" للتعبير عن الحركة الاجتماعية التي تضم نساء فقط. ويبدوا أن استخدام مثل هذا المصطلح يحدد الرؤيا التنموية للحركة، ويحدد ايضا الرؤيا تجاه إمكانية دمج النساء (من خلال مفهوم الجندر) في قضايا التنمية، ويؤدي إلى عزل النساء و"قضاياهن" عن الحركة العامة في المجتمع. كما أنه من الشائع استخدام "السيدات" كمصطلح يعبر بالضرورة عن نخبوية الحركات النسائية في بعض المجتمعات العربية.

تحليلية–تطبيقية تسعى إلى توفير قاعدة معلومات للمهتمين من أجل دراسة المشاركة النسوية في أحد أهم جوانب العملية الديمقراطية (أي الانتخابات). إن أهمية هذه الدراسة تأتي من كونها تشكل قاعدة معلوماتية و تحليلية تجاه فهم الانتخابات التشريعية والمشاركة النسوية فيها. كما تقدم الدراسة مناقشة نقدية لمجموعة من التنميطات المتداولة حول المرأة والانتخابات. وقد يستطيع أنصار الحركة النسوية من خلال استخدام البيانات والتحليلات تعزيز فرص النساء في الفوز بالانتخابات، وبالتالي ضمان تمثيل نسوي معقول في مجالس الحكم المحلي وفي المؤسسات الأخرى.

يتم في الفصل الأول من الدراسة تقديم لمحة تاريخية ومفاهيمة مقارنة حول مشاركة النساء في الانتخابات ومواقع صنع القرار في المجال السياسي، وكذلك الخلفية التاريخية لمشاركة النساء الفلسطينيات في الانتخابات، مع التركيز على الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس الحكم المحلي.

يقدم الفصل الثاني تحليلا مفصلا للإطار القانوني والمفاهيمي والمؤسساتي الذي جرت فيه الانتخابات التشريعية، وتحليلا لواقع الرأي العام بالنسبة لمشاركة النساء في الانتخابات، ومجريات يوم الانتخابات من حيث الناخبين وممارساتهم الفعلية واتجاهات تصويتهم للنساء، وذلك من خلال تحليل النتائج الرسمية للانتخابات. كما ينظر في العوامل التي أثرت على فرص النساء، وخصوصا تلك المتعلقة بالإجراءات الانتخابية وحجم الدوائر وعدد المرشحين.

أما الفصل الثالث فيتعرض لدور المؤسسات النسوية في الانتخابات التشريعية، وللجهود التي قامت بها تجاه دعم النساء المرشحات وتفعيل دور النساء في عملية التصويت. وبتحديد أكثر، يتم تقييم ورسم صورة للمبادرات التي اتجهت نحو التوعية والتدريب والضغط من أجل تفعيل المشاركة النسوية، وتحليل الشعارات التي رفعتها المؤسسات. وقد كانت مجريات يوم الانتخابات، وتقييم المرشحات والفعاليات النسوية لهذه الجهود، المحاور التي تم الاعتماد عليها في تحليل ما نتج عن كافة البرامج والجهود التي بذلت لتفعيل المشاركة النسوية.

هذا، ويتم في الفصل الرابع النظر بالتفصيل لملف المرشحات من حيث الخلفية الاجتماعية والسياسية، ودرجة ونوع مشاركتهن في الحياة العامة والنضال الوطني. كما يتم التطرق إلى مواقف المرشحات والفعاليات النسوية من مجموعة من القضايا الانتخابية مثل: النظام الانتخابي، الكوتا، الكتلة النسوية، ولجنة المرأة والطفل.

أما الفصل الخامس فيشمل على تحليل مفصل للمصادر الانتخابية المتاحة (وغير المتاحة) للنساء في محاولتهن للوصول للمجلس التشريعي. كذلك تم تقييم عوامل ذات

تأثير؛ كالدور العائلي والحزبي ودور المنظمات الأهلية والصحافة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. كما تم تحديد وتقييم الحلفاء والمقاومين والمخيبين للآمال. وقد تم التركيز على إدارة النساء المرشحات للحملات الانتخابية ومدى استهدافهن للنساء والرجال والشعارات التي تم رفعها أثناء الحملة.

ويقدم الفصل السادس تحليلا أوليا للتجربة النسوية الانتخابية في الأردن من أجل الاستفادة منها وإجراء المقارنات. وتمت في هذا الفصل مناقشة الأسئلة التالية: ما هو وضع النساء الأردنيات في مواقع صنع القرار بشكل عام، وفي الحياة البرلمانية بشكل خاص؟ ما هي مصادر الدعم التي حصلن عليها؟ وكيف يمكن فهم وتقييم الدور الرسمي؟ وما هي المعضلات التي واجهت المرشحات في حملاتهن الانتخابية؟ وما هي العبر والدروس التي يمكن للنساء الفلسطينيات تعلمها من التجربة الأردنية، والتي يمكن للنساء الأردنيات تعلمها من التجربة الفلسطينية؟

وأخيرا، يقدم الفصل السابع مجموعة من الاستخلاصات والعبر والتوصيات العامة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وسبل تعزيز دور النساء في الانتخابات التشريعية ومواقع صنع القرار.

وفي المجمل، تحاول التحليلات المقدمة في الدراسة أن تتعامل مع مجموعة من الفرضيات، التي تتعلق بالجوانب التالية:

١) وجود بذور لبعد "نسوي" يتبلور في المجتمع الفلسطيني.

٢) إن تبني أجندة نسوية لا يقلل من إمكانيات فوز المرشحات النساء في الانتخابات.

٣) إن مقولة "النساء عدوات النساء" تعبر عن قصور في فهم عملية التفاعل بين النساء من ناحية والعمليات الاجتماعية والتاريخية، من ناحية أخرى.

٤) إن النساء المرشحات يتلقين دعما من العائلة (وخصوصا الأسرة) وذلك بعكس المقولات السائدة.

٥) إن النساء المرشحات يواجهن عوامل انتخابية مشابهة للرجال، باستثناء أن النساء عليهن التعامل مع عوامل إضافية. كما أن عمق وحدة المشكلات التي تواجهها النساء أكبر بكثير من تلك التي يواجهها زملاؤهن من الرجال.

٦) إن وجود حركة نسوية تنطلق من الجذور وتترافق مع مجتمع مدني فعال، تسهم بشكل مباشر في وصول النساء إلى مواقع صنع القرار من خلال الانتخابات.

هذه بعض المقولات التي ابتدأ بها الباحث، والتي تم اختيارها بناء على نقاشات عديدة تمت في ورشات ومؤتمرات عالجت مسائل مشابهة. وهذه المقولات ترافقها درجة عالية من الخلافية.

المنهجية المستخدمة

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على مجموعة مترابطة من الأساليب البحثية، وذلك ضمن محاولة استثمار الخبرات المتراكمة المتواجدة في المجتمعين الفلسطيني والأردني، والتي كشفت عن دور فعال ومشاركة واضحة للمرأة في مجال الانتخابات. وبشكل محدد، ومن أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مصادر المعلومات التالية:

١. الأدبيات المتعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات، سواء كانت نظرية أو تطبيقية، في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى.

٢. النشرات التي صدرت عن المراكز النسوية وغيرها من المؤسسات التي عنيت بالمرأة والانتخابات للمجلس التشريعي وللانتخابات القادمة. (أنظر/ي الملحق ٧ من أجل لائحة بالمراجع والنشرات).

٣. مقابلات مع قيادات الحركة النسوية ومع المرشحات للانتخابات السابقة (اللواتي فزن واللواتي لم يفزن) والمرشحات المحتملات للانتخابات القادمة، ومع عدد من الخبيرات والخبراء في مجال أوضاع المرأة الفلسطينية والأردنية (انظر/ي الملاحق ١ و ٢ و ٣، من أجل قائمة بأسماء الخبراء والخبيرات). وقد تم من أجل ذلك صياغة استمارتين متخصصتين أولاهما موجهة للمرشحات الفائزات وغير الفائزات، والثانية "للفعاليات النسوية" التي تشمل نساء (ورجالاً) لهن اهتمام ودراية وتأثير في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وقضايا الانتخابات. وقد شارك في تعبئة استمارة المرشحات ١٣ مرشحة (منهن أربع عضوات في المجلس التشريعي ومرشحة للرئاسة) موزعات على الدوائر المختلفة في قطاع غزة (٦ مرشحات) والضفة الغربية (٧ مرشحات). كما قام بتعبئة استمارة الفعاليات ١٨ من المهتمات والمهتمين بمجال المرأة والانتخابات، منهن (١٤) في الضفة الغربية و (٤) في قطاع غزة. وشارك في تقديم ملاحظات إضافية خمس من العاملات في مجال المرأة والانتخابات. (نماذج الاستمارات متوفرة في الملاحق ٤ و ٥).

٤. تم تعبئة استمارات حول المراكز النسوية (وغيرها) التي قامت بجهود (متفاوتة) من أجل إيصال النساء لمواقع صنع القرار وخصوصا للمجلس التشريعي الفلسطيني. وقد تم من أجل ذلك مقابلة عدد من المسؤولات عن ١٣ مركزاً تعنى بشكل مباشر، أو غير مباشر، بالقضية المطروحة (نموذج الاستمارة متوفر في الملحق رقم ٦).

٥. البيانات الناتجة عن استطلاعات الرأي العام والمسوح الأخرى التي قام بإجرائها مركز البحوث الفلسطينية (وخصوصا استطلاع يوم الانتخابات)، ومركز القدس للصحافة والإعلام، ومركز القدس للنساء، وطاقم شؤون المرأة، وغيرها من المراكز حول الموضوع. وكذلك البيانات المتوفرة لدى وزارة الحكم المحلي الفلسطيني.

٦. بالنسبة للجزء المتعلق بالتجربة الأردنية فقد قام الباحث بمجموعة من الزيارات للأردن ومقابلة عدد من المهتمين بالموضوع، سواء في الحركة النسوية أو الدارسين لقضايا المرأة أو منظمي الحملات الانتخابية. تمكن الباحث من مقابلة ١١ مرشحة من بين ١٧ مرشحة شاركن في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧. تم الاطلاع على البرامج الانتخابية للنساء والشعارات التي رفعنها وأساليب الحملات. جاء ذلك ضمن برنامج نظمته اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية والهيئة النسائية العليا للانتخابات النيابية بهدف تبادل الخبرات. وتم، أيضا، الاجتماع بنحو ٢٥ من المتطوعات والمتطوعين العاملين في حملات مجموعة من المرشحات وذلك بتنسيق من جمعية النساء العربيات. كما قام الباحث بإجراء اتصالات تشاورية مع عدد من العاملات في مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. وتم جمع العديد من الأدبيات المتعلقة بالنساء والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات (من أجل أسماء المرشحات اللواتي تمت مقابلتهن إضافة إلى المقابلات الأخرى أنظر/ي الملحق رقم ٣).

بعض ملامح التجربة الدولية

بينما تشكل النساء حوالي ٥٠٪ من المواطنين في العالم (أي حوالي نصف أصحاب الحق في الاقتراع)، يقتصر تمثيلهن في مواقع اتخاذ القرار في الحياة السياسية على نسب قليلة. تصل نسبة الدول التي تترأسها نساء (رئيس دولة أو رئيس وزراء) أقل من ٤٪ في العالم في أحسن الأحوال، بينما تصل نسبتهن في المجالس الوزارية نحو ٧٪، وترتفع إلى حوالي ١٦٪ على مستوى السلطات المحلية. هذا، وترتفع نسب تمثيل النساء في المجالس الوزارية إلى ٤٤٪ في فنلندا، و ٣٧٪ في النرويج، و٣٥٪ في السويد، و ٣٣٪ في سيشل. بينما تكاد تكون معدومة (أو معدومة) في أفغانستان والأرجنتين والبحرين ورومانيا والعربية السعودية ونيجيريا. أما على المستوى التشريعي (البرلمانات)، فتصل النسبة العالمية إلى ١٠٪، و إلى ٣٣,٥٪ في فنلندا و٣٦,٤٪ في النرويج، و ٤٠,٤٪ في السويد، و ٣٣٪ في الدنمارك. وتقل النسبة عن ٢٪ في أقطار مثل مصر والباكستان وكوريا ونيبال ولبنان وأثيوبيا. وتصل إلى صفر في جيبوتي وموريتانيا والكويت والأردن.[٨] وفي المتوسط، يبلغ تمثيل النساء في المجالس التشريعية في الأقطار العربية (التي تجري فيها انتخابات أو لديها مجالس تشريعية – برلمانات) أقل من ٤٪.[٩]

---

٨. ترتفع هذه النسبة قليلا في حالة المجالس التي تتكون من جزئين: واحد منتخب وآخر معين من قبل رئيس الدولة ضمن سياسة تعيين عدد من النساء في المجالس التشريعية. ففي الأردن، على سبيل المثال، لم تفز أي من النساء في انتخابات عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧، بينما تم تعيين ٣ نساء في مجلس الأعيان عام ١٩٩٧.

٩. تقارير التنمية البشرية المختلفة، ١٩٩٤-١٩٩٨.

جدول (١) النساء والمشاركة السياسية: نظرة عالمية مقارنة (نسب مئوية)[١٠]			
الدولة	بلديات أو ما يعادلها	البرلمانات	الوزارات
كندا	١٨	٢١,١	١٤
الولايات المتحدة	٢١	١١,٢	١٥
هولندا	٢٢	٢٨,٤	٣١
فنلندا	٣٠	٣٣,٥	٣٩
السويد	٣٤	٤٠,٤	٣٠
النرويج	٢٨	٣٦,٤	٣٥
نيوزلندا	٣٥	٢٩,٢	٨
إسرائيل	١١	٧,٥	٩
فنزويلا	١٦	٦,٣	١١
أوكرانيا	٣١	--	--
ماليزيا	١٠	٦.٦	٧
بلغاريا	٢٠	١٠,٨	--
كوبا	١٤	٢٢,٨	٤
سوريا	--	٩,٦	٧
الفلبين	١٣	١١	١٨
اليمن	١١	--	--
تونس	١٤	٦,٧	٤
فيتنام	٢٢	١٨	٥
موزامبيق	٢٧	٢٥,٢	--
السلفادور	--	١٥.٥	--
جنوب إفريقيا	--	٢٣,٧	--
الصين	--	٢١	--
نيكاراغوا	١٣	١٦	١٠

بالنسبة للنساء الفلسطينيات، ترتفع النسبة قليلا عن المتوسط العربي، وتقل عن المتوسط العالمي، فقد استطاعت (٥) نساء الوصول للمجلس التشريعي من خلال المشاركة في

١٠. مقتبس من: نادر سعيد، ١٩٩٦. الإحصائيات الأصلية مستقاة من تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، أما الإحصائيات المتعلقة بالبرلمانات فتأتي من تقرير عام ١٩٩٨.

الانتخابات (من بين ٨٨ عضوا، أي بنسبة ٦, ٥٪) وكذلك كان هناك وزيرتان من بين ٢٥ وزيرا (أي ما يعادل ٨٪ من الوزراء) معادلا بذلك المتوسط العالمي،[١١] وذلك قبل التعديل الوزاري الحاصل في شهر آب ١٩٩٨ حيث تم تعيين وزيرتين من بين ٣٠ وزيرا، استقالت إحداهن لأسباب تتعلق بمعارضتها للتشكيلة الوزارية المقترحة.

حول المفهوم

إن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات السياسية أصبح ضمن أولويات الحركات النسوية في العالم. كما أصبح هدفا محققا في بعض دول العالم (كالدول الاسكندنافية) حيث يعكس أولوية اجتماعية وسياسية. وقد انعكس هذا الاهتمام في التقارير المختلفة لمنظمات الأمم المتحدة، التي حددت نسبة ٣٠٪ من التمثيل في المجالس التشريعية والتنفيذية كحد أدنى، كما تم الإشارة لذلك في التقرير الصادر عن مؤتمر بكين للمرأة (١٩٩٥).[١٢]

تترافق هذه المطالبة مع نقاش دولي حول مدى أهمية مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار وتأثيرها على تنمية وضع المرأة في المجتمع. فبينما يرى البعض أن مثل هذه المشاركة (وخصوصا على المستويات العليا) لا تنعكس، بالضرورة، إيجابا على حياة الغالبية العظمى من النساء في النواحي الاقتصادية والاجتماعية،[١٣] ينظر آخرون إلى أن تبوّؤ النساء مناصب عالية يؤدي إلى توسيع وتحويل الأجندة على مستوى السياسات لصالح النساء. كما أن ذلك يؤدي إلى تحسب السياسيين من إمكانية مساءلتهم على أساس تعاملهم مع القاعدة النسوية. وبغض النظر عن مدى صحة وجهتي النظر هاتين، فإن التأثير السياسي لوجود النساء في مواقع صنع القرار يصبح اكثر أهمية مع وجود تكتلات نسائية (أو نسوية) كافية في هذه المواقع (تزيد نسبتها عن ١٥٪).[١٤] ويمكن لهذه التحالفات أن تتم على أسس نسوية أو سياسية مع حركات اجتماعية أخرى، وضمن الأحزاب المختلفة.[١٥]

---

١١. من أجل المزيد من المعلومات والإحصاءات، انظر/ي تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٥).

١٢. تم تبني هذه النسبة عام ١٩٩٠ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

١٣. انظر/ي محبوب الحق، ١٩٩٧.

١٤. من أجل تفاصيل إضافية، انظر/ي Kathleen Staudt 1995,.

١٥. قد تكون تجربة الحركة النسوية مع "البرلمان الفلسطيني الصوري" مثالا ساطعا وواقعيا على طبيعة التحالفات الممكنة بين النساء والحركات الاجتماعية (الطلاب والعمال والمنظمات الأهلية) والأحزاب السياسية (اليسارية وغيرها).

وبرغم المطالبات الواسعة والجدية نحو نظم سياسية ديمقراطية تقوم على المساواة، فإن النساء ما زلن مهمشات على كافة مستويات العمل العام، بما في ذلك مواقع اتخاذ القرار. إن قلة التمثيل النسوي تعكس حجم المعوقات البنيوية والقيمية التي تتمثل في أطر مجتمعية تقليدية تحرم النساء من الوصول إلى مصادر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإلى مراكز اتخاذ القرار في مؤسسات المجتمع المختلفة. وبسبب هذه المحددات لجأت النساء إلى مصادر "غير تقليدية" تتسم بدرجة أعلى من الودية كالمنظمات غير الحكومية من أجل كسب درجة أكبر من القوة.[١٦] وترتبط هذه العوامل أيضا بدرجة النمو الاقتصادي في المجتمع ودور الدولة وطبيعة النظام السياسي ودرجة التزامه بالمبادئ الديمقراطية والمساواة.[١٧]

كما أن مشاركة المرأة في العمل السياسي، وتواجدها في مواقع اتخاذ القرار، تتحدد بالإطار الثقافي السائد، ومدى قدرة هذا الإطار على التكيف من أجل إيصال أفراده لوضع معيشي أفضل. ويرى العديد من المفكرين العرب أن الثقافة العربية السائدة تتصف "باللاتنموية"، حيث يتسم المجتمع العربي في الوقت الحاضر بالتخلف، ويعاني من حالة من الاغتراب عن ذاته. إن مثل هذه الصفات تجعل المجتمع غير قادر على السيطرة على ذاته على المستويات الخارجية والداخلية، بحيث يفقد شخصيته ويبتعد عن صميم أهدافه ويتناقض مع نفسه.[١٨] وهو مجتمع غير قادر على "تكييف نفسه" عند محاولة الاستجابة للمتغيرات أو لتفعيل مصادره البشرية على الوجه الأمثل. وفي خضم الاستعمار الكولونيالي المتجدد تخفق المجتمعات المتخلفة في مقاومة المد الثقافي- الاقتصادي- العسكري. وتتشبث المجتمعات العربية بتسخير قضايا المرأة للتعبير عن المحافظة على الشخصية والهوية العربية. ففي ظل عدم القدرة على تطبيق نظام ديني سلفي في كافة المجالات العامة، وفي محاولة المجتمع الذكوري المهزوم المحافظة (ولو شكليا) على هويته، تصبح المسائل المتعلقة بالسيطرة الجسدية - الجنسية على النساء من أهم الرموز والمظاهر للمحافظة على العادات والتقاليد والتقيد بالتعاليم الدينية. وللتمسك بهذه الرموز تأثيرات تعزز الراحة النفسية لأعضاء المجتمع التقليدي الذي يواجه المد الثقافي الغربي.

وفي هذا المجال، تعتبر بتيت (Peteet, 1991) بأن النساء العربيات لا يرمزن للتراث والهوية العربية فحسب، بل لإمكانيات التقدم والتغيير في كافة مجالات الحياة، الشيء

---

١٦. وثيقة مؤتمر بكين، ١٩٩٥.

١٧. من اجل مناقشة مختصرة حول هذه العوامل ومراجعة للادبيات، انظر/ي شتيوي وداغستاني، ١٩٩٤.

١٨. للمزيد حول المجتمع العربي، انظر/ي (مثلا)، حليم بركات،١٩٨٤. وايضا، هشام شرابي، ١٩٨٩.

المرفوض من قبل المجتمع وخصوصا على مستوى الرمز والشكليات (مثل اللباس، واللغة المستخدمة، والأمثال الشعبية). وينعكس هذا التمييز، بشكل كبير، على طبيعة علاقة القوة بين الرجال والنساء داخل الأسرة، حيث يتم التعامل مع النساء كجزء من الملكية التي يتمتع بها الرجل ويسخرها لمصالحه. وضمن هذا النظام القيمي الأبوي (البطريركي)، يتقلد الرجال المناصب الهامة ومواقع صنع القرار في المجال العام، وهم أنفسهم يتمتعون بلقب "رب الأسرة" داخل البيت.[١٩]

وتبقى ثقافة المجتمع الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من الثقافة "العربية" السائدة. وفي هذه الحالة لا يمكن النظر في وضع النساء الفلسطينيات في العمل السياسي (أو غيره) بمعزل عن مجمل العمليات والتحولات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية، وخصوصا أن النساء (وقضاياهن) لا يشكلن أولوية ضمن تزاحم الدعاوى ومحدودية المصادر المادية والروحية. فقد جاء ترتيب قضية "اضطهاد النساء" في المرتبة ١٨ من بين ٢١ قضية، وذلك في أحد المسوح التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (١٩٩٥). ولم يأت في الترتيب بعدها إلا قضايا التدخين والخطف (السحب في الانتفاضة) والفوارق الطبقية.

جدول (٢) تقييم الفلسطينيين لأهمية قضية اضطهاد النساء (من بين ٢١ قضية)[٢٠]

المقياس	النسبة المئوية	الترتيب
الذين شعروا بأنها قضية مهمة جدا أو مهمة	٨١	١٨
الذين شعروا أنها غير مهمة	٨	٣
الذين شعروا بأنها أكثر القضايا أهمية	١,٣	١٥
الذين يتوقعون أن يتحسن الوضع بالنسبة لهذه القضية	٧٦	٣

وبرغم كل ماتقدم، فقد نمت حركة نسوية في أقطار عربية عديدة منها فلسطين، حيث ارتبطت أجندة الحركة النسوية تاريخيا بالنضال من أجل تحرير الوطن. وقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ لتؤكد على أهمية الارتباط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعملية التحرر. فقد استطاعت النساء (كما هو الحال بالنسبة لمجموعات مثل الشباب واللاجئين والفقراء) أن يصبحن عاملا حاسما في تشكيل الوعي الفلسطيني العام، وأن يؤكدن على أهمية الأولويات النسوية. وقد بدأت النساء الفلسطينيات، في هذه الفترة، بوضع أهمية أكبر للفصل بين ماهو "سياسي" عام و"اجتماعي" خاص،

١٩. نفس المصادر في الملاحظة السابقة.

٢٠. انظر/ي نادر سعيد، ١٩٩٧ (أ)، ص ١٦٨.

في محاولة للمحافظة على إنجازات الحركة النسوية في ظل التطلعات للتحرر الوطني. إن المشاركة والجهد الحيوي الذي لعبته النساء في انتزاع دور مهم في العمليات الاجتماعية والسياسية، أدى إلى ردة فعل إيجابية لدى "الرجل الفلسطيني"، حيث تعتقد هولت (Holt,1992) أن الرجل حبذ مشاركة أكبر للنساء (مع المحافظة على ميزاته في هذا المجال).

وفي السنوات الأخيرة، وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تزايد الاهتمام بالقضايا المجتمعية إجمالا. وأصبح التنافس بين الدعاة (الجماعات المصلحية) كبيرا في محاولتهم لاقتسام مقدرات القوة في المجتمع، من منطلق اقتناص النافذة التي أتاحها ضعف البيروقراطية السلطوية في بدايات إنشاء السلطة الفلسطينية وبناء المجتمع. وكان التنافس على أشده في مجال صنع القرار السياسي والتشريعي إدراكا لأهمية هذه العمليات على مجمل العملية الاجتماعية المتعلقة بالتقسيمات الطبقية، أو قدرة الحركات الاجتماعية على "حجز" مكان لها في هذا الفراغ السياسي محدود المساحة.

الفصل الثاني

النساء والانتخابات التشريعية

النساء والانتخابات التشريعية

مقدمة

اتسمت ردود فعل الحركة النسوية بأطرها ومراكزها الرئيسية بحماس كبير لانتخابات عام ١٩٩٦ وللمشاركة فيها. وبدت النظرة للانتخابات، في بعض الأحيان، كتعبير عن توجهات "مثالية" و "مغامرة". وقد تم التعبير عن هذا الحماس للانتخابات ودرجة التوقعات منها في شعارات رفعتها أطر ومراكز نسوية مؤيدة لإجراء الانتخابات. وبدت هذه النزعة جلية في شعار رفعه طاقم شؤون المرأة وضمنه في مقدمة دليل انتخابي تم توجيهه للنساء (١٩٩٥) حيث تم تشجيعهن على المشاركة في الانتخابات من خلال القول "بالمشاركة تصنعين الحدث". كما جاء في مقدمة نفس الدليل العبارات التالية: "ها هي أجراس أول انتخابات فلسطينية على أرض فلسطين تدق مؤذنة باقتراب الموعد، لتحث المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية على ممارسة حقها الانتخابي ولتشارك بفعالية في انتخابات المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة". [٢١]

جاءت هذه الدعوات للمشاركة في الانتخابات متناسقة مع الخط السياسي الرسمي لهذه الأطر والمراكز النسوية المؤيدة لإجراء الانتخابات المنبثقة عن اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣. كما أن تعزيز دور النساء في مواقع صنع القرار كان هدفا للحركة النسوية، ودعا إليه التقرير الوطني حول أوضاع المرأة الفلسطينية الذي هيأ لمؤتمر بكين (١٩٩٥). وتم التأكيد على هذه الدعوات بعد انتهاء المؤتمر في "الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية" المقرة بتاريخ ٤ حزيران

٢١. طاقم شؤون المرأة والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية، ١٩٩٥، ص ١.

١٩٩٧. وقد ضمت الاستراتيجية أهدافا عديدة في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار منها:

- رفع نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة،
- تعزيز مشاركة النساء في رسم السياسات الحكومية وفي مواقع صنع القرار على مختلف الأصعدة،
- إتاحة الفرصة أمام النساء لتقلد الوظائف العامة.

ومن أجل ذلك، دعت الاستراتيجية لتوعية النساء لأهمية ممارسة حقهن في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار.

وقد جاءت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لتؤكد مدى اهتمام الحركة النسوية، والأطراف المختلفة الأخرى في المجتمع، في المساهمة في عملية اتخاذ القرار (أو احتكاره في بعض الحالات). ولذلك قام مئات المرشحين بتقديم أسمائهم وأجنداتهم للحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات للفوز بعضوية المجلس. ومع إدراك النساء لأهمية هذه العملية قامت نساء (من منطلقات حزبية أو نسوية أو فردية) بخوض الانتخابات. وكما هو معروف فقد ترشحت ٢٧ امرأة فلسطينية لعضوية المجلس (بالمقارنة مع ٦٤٦رجلا)، وترشحت أول امرأة لمنصب الرئاسة ولأول مرة في تاريخ العالم العربي،[٢٢] وفازت منهن ٥ نساء، معلنات بذلك كسر أي حاجز نفسي يقف أمام إمكانية مشاركة النساء في الحياة التشريعية.

وقد اعتبر البعض هذا الفوز إنجازا كبيرا له دلالاته على المستويات التنظيمية للحركة النسوية، وكذلك على قدرة الحركة على دفع أجندتها ضمن الأجندة الوطنية العامة. وعلى حد تعبير جاد (١٩٩٦، ص ٢٣) فإن "نتيجة الانتخابات التشريعية جاءت لتعكس ارتفاع صوت وضجيج الحركة النسوية وضغطها التنظيمي أيضا،" ولتؤكد على أهمية البعد النسوي وتطوره (برغم ضعف الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى)، وتقول أن الوعي النسوي الذي لم يكن محسوسا من قبل قد تنامى لدى جميع أفراد الأطر النسوية. وكان هذا الوعي قد تطلب عملية بلورة لأهداف وبرامج جديدة للحركة النسوية ترافقت مع الانتخابات الفلسطينية.

وفي المقابل، تعتبر الصغير (١٩٩٦) أن نسبة مشاركة المرأة ما زالت منقوصة (برغم فوز ٥ نساء في المجلس التشريعي)، ولا تتوازن مع حجم العطاء والتضحيات التي

---

٢٢. السيدة سميحة خليل القبج، وتقدر نسبة الأصوات التي حصلت عليها بين ٧-١٠٪ من إجمالي الأصوات، وذلك حسب نتائج استطلاع يوم الانتخابات (١٩٩٦). وقد يكون في عدم احتساب الأوراق البيضاء والتي كان من الصعب تقدير عددها دور في تقليل نسبة الأصوات التي حصلت عليها.

قدمتها النساء، ولا مع الخبرة والتجربة التي اكتسبتها في تنظيم الجماهير وقيادتها وفي استكشاف الحاجات والمطالب النسوية. وتعزو الصفير هذا النقص إلى مجموعة كبيرة من العوامل التي تتلخص بالتالي: الأنظمة والبنى الذكورية للمجتمع الفلسطيني، والوضع الاقتصادي المتدهور، والقيود الاجتماعية المفروضة على النساء، والتمييز ضد المرأة وخصوصا في مجال التعليم. كما انتقدت الصفير النظام الانتخابي الفلسطيني بناء على الأسس التالية:

- استناد النظام الانتخابي إلى الدوائر المتعددة مما أدى إلى تعزيز الأنماط الفكرية تجاه عزل النساء وإبعادهن عن الترشيح. وقد يكون هذا صحيحا في حالة الدوائر الصغيرة، ولكن تأثيره غير واضح في الدوائر الأكبر حجما (كما سيتم توضيحه لاحقا في هذا الفصل).

- لعب نظام القائمة المفتوحة دوره في حجب الأصوات عن المرشحات ضمن القوائم الحزبية. وتدلل على ذلك بارتفاع نسبة التصويت للمرشحين نسبةً للمرشحات من نفس القوائم الحزبية، وفشل بعض المرشحات وفوز زملائهن في نفس القائمة. وبرغم الصحة المحدودة لهذه المداخلة، إلا أن البينات المتوفرة لا تؤكدها، وتنفيها في أحوال كثيرة حيث استطاعت بعض المرشحات أن يتفوقن على زملائهن الرجال في نفس الكتل كما سيتم توضيحه لاحقا.

- لعب انتشار الأمية بين النساء دورا في التلاعب في نتائج الانتخابات حيث غابت الآليات الواضحة للرقابة من أجل التأكد من حرية هؤلاء النساء في اختيار من يمثلهن.[٢٣]

وهكذا يتضح أن تحليل المشاركة النسوية في الانتخابات لا يمكن أن يتم إلا بتفحص الجوانب المختلفة له (إيجابية كانت أم سلبية). كما لا بد من تحليلها ضمن معطيات واضحة المعالم وبناء على بيانات تظهرها الأبحاث التي بحثت في التجربة الانتخابية، بالإضافة لرؤية المرشحات والفعاليات أنفسهن لهذه التجربة. كما أنه من المهم توضيح الخلفية الاجتماعية والفكرية للناخبين ومدى استعدادهم (المصرح به) لانتخاب النساء، ومقارنة هذا كله بالممارسة الفعلية وبالنتائج الحقيقية ليوم الانتخابات.

الرأي العام الفسطيني ونتائج الانتخابات

بينت استطلاعات الراي العام المختلفة استعداد مبدئيا لدى الفلسطينيين للقبول بحقوق النساء في المشاركة في الحياة السياسية والاستعداد للتصويت لهن (في حالة توفر "الكفاءة"). فقد أكد استطلاع للرأي (١٩٩٥) بأن الغالبية من الفلسطينين يبدون ثقة بقدرة النساء على القيام بمهام قيادية في المجتمع، حيث صرح ٧٠٪ من المستجيبين بأن

٢٣. غاده الصفير، ١٩٩٦.

لدى النساء القدرة على القيادة. كما صرح ٧٣٪ بأنهم يوافقون على ضرورة وجود نساء في البرلمان. وترافقت هذه الموافقة مع معارضة من قبل ٢٣٪ من الفلسطينين لهذا الطرح.[٢٤] وقد ترافقت هذه التوجهات مع استعداد لانتخاب امرأة"مؤهلة" حيث بينت الاستطلاعات أن نسبة المستعدين لذلك تبلغ حوالي ٧٠٪.[٢٥]

ويحذر المغربي (١٩٩٦) من المبالغة في تفسير هذه الأرقام، حيث يعتقد بأن ما تزودنا به هذه الاستطلاعات هو "هيكل مصطنع لا يقدم إلا قدرا ضئيلا من المعلومات حول آراء الجمهور." ويضع سعيد (١٩٩٧) هذه الأرقام ضمن مضمونها المفاهيمي والاجتماعي، حيث يؤكد أن هناك طبيعة انحسارية للرأي العام، ويميز بين الاستعداد اللفظي للناس للقيام بالشيء وبين قيامهم الفعلي به ومسلكياتهم، وخصوصا حيث يتعلق الموضوع قيد البحث بهم أو بأحد أفراد أسرتهم. فنجد أن شخصا ما قد يوافق على أهمية مشاركة النساء في المجلس التشريعي بشكل كبير، ولكن استعداده لانتخاب امرأة يقل عن ذلك، ودعمه لموقف فيه "تمييز إيجابي" أو "فعلي" يصبح أقل (مثل التأييد للكوتا)، واستعداده لترشيح قريبة له يصبح أقل فأقل.

كما يناقش سعيد (١٩٩٧) أهمية مقولة "الفرد في المجموعة" وخصوصا فيما يتعلق بالآراء والقرارات المتعلقة بالانتخابات، حيث يميل الأفراد إلى تطويع طريقة تفكيرهم وتصرفاتهم لتنسجم مع مقتضيات الجماعة المرجعية الرئيسة بالنسبة لهم (كالعائلة مثلا). ويتساءل حول الجدوى من استطلاعات الرأي التي تقوم على استجواب آراء الأفراد بمعزل عن التأثير المباشر للمجموعة، حيث أن غالبية القرارات المهمة في حياة الفرد يتم اتخاذها بمشاركة المجموعة، وخصوصا إذا تمتع الفرد بدرجة أقل من القوة في العلاقة كالنساء الأميات مثلا.

هذا، ويتضح هذا النمط "المتناقض" بين الاستعداد المبدئي والممارسة الواقعية بالنظر إلى نتائج دراسة يوم الانتخابات (٢٠ كانون ثاني ١٩٩٦) ومقارنتها مع الاستطلاعات السابقة. وبالنظر للمعطيات، نجد أن استطلاعا للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (١٩٩٥) بين أن "القرابة العائلية" ستكون أهم عامل في اختيار المرشح بالنسبة لـ ٤٪ من المستجوبين فقط. وكما اتضح لاحقا، فإن أكثر من نصف الذين كان لديهم مرشح من الأقارب كانوا قد صوتوا لقريب لهم يوم الانتخابات.

وبالرغم من أن نتائج استطلاعات رأي مختلفة تبين أن الرجال يبدون استعدادا يساوي (أو يفوق) استعداد النساء لانتخاب امرأة، إلا أن الممارسة الفعلية لم تعكس ذلك وتناقضت معه. فقد بين استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للنساء (١٩٩٥) قبل الانتخابات أن

---

٢٤. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي نادر سعيد، ١٩٩٧.

٢٥. استطلاعات مختلفة لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

نسبة الاستعداد لدى الرجال تصل إلى ٨٦٪ بالمقارنة مع ٧٣٪ بين النساء.[٢٦] وبالمقارنة مع استطلاع آخر أجراه نفس المركز بعد الانتخابات (شباط ١٩٩٦)، تبين أن نسبة الذين لم يصوتوا لنساء مرشحات بلغت ٦١٪ بين الرجال و ٥٢,٨٪ بين النساء. بينما أظهر ٣٢٪ من الرجال بأنهم صوتوا للنساء بالمقارنة مع ٤٠٪ من النساء. كما أن حوالي ٢١٪ من الرجال و ٣٠٪ من النساء أجابوا بأنهم لم يستطيعوا التصويت لامرأة لأنهم كانوا تحت ضغوط لانتخاب مرشحين آخرين من الرجال.

١. دراسة يوم الانتخابات

بالنسبة للصفات الاجتماعية للناخبين، فلم يكن بالإمكان توثيقها من خلال المصادر الرسمية لأسباب تتعلق بعدم توفرها أو لعدم موثوقيتها. وبتقديرات دراسة يوم الانتخابات (١٩٩٦)، فقد كان واضحا أن نسبة الناخبين من الرجال فاقت تلك التي بين النساء، حيث بلغت نسبة المشاركين الرجال في الانتخابات (٥٧٪) بالمقارنة مع ٤٣٪ من النساء. وتعكس هذه النسب إحجام عدد أكبر من النساء المسجلات للانتخابات عن المشاركة الفعلية في عملية التصويت. وقد تكون قدرة هؤلاء النساء المحدودة على الحركة، والانشغال بالأعمال المنزلية، وعدم توفر الوثائق الثبوتية من أهم الأسباب وراء عدم إقدامهن على التوجه لمراكز التصويت.[٢٧]

وتبين نتائج دراسة يوم الانتخابات أن الفرق كان واضحا بين النساء والرجال من حيث التحصيل العلمي، فمن بين المشاركات في الانتخابات، كانت نسبة اللواتي لم يزد تعليمهن عن الابتدائي ٣٤٪ بالمقارنة مع ٢٥٪ بين الرجال. كما كانت نسبة وصف النفس بالتدين أعلى بين النساء من الرجال.

وقد صوتت النساء لياسر عرفات بنسبة أكبر من الرجال. وتقاربت أصوات النساء والرجال المصوتين لسميحة خليل، مع تفوق طفيف بين الرجال. وكانت مجموعة النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن ٣٤ هي الأكثر تصويتا لياسر عرفات. بينما تساوت نسبة المصوتين لسميحة خليل من المجموعة العمرية التي لا تزيد عن ٣٤ عاما بين النساء والرجال. ويرتبط هذا أيضا بعامل التعليم، حيث قلّت نسبة التصويت لياسر عرفات مع زيادة التعليم، بينما زادت في حالة سميحة خليل.

أما بالنسبة للنساء المرشحات الفائزات لعضوية المجلس التشريعي، فإنه بالنظر للحجم المطلق للأصوات التي حصلن عليها، يتضح أن دلال سلامه (دائرة نابلس) كانت الوحيدة

---

٢٦. لا تتفق هذه النتائج مع ما أظهره استطلاع لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نيسان ١٩٩٤، حيث أظهر أن ٧١٪ من النساء مستعدات لانتخاب امرأة (كفؤة) مقابل ٥٩٪ بين الرجال.

٢٧. بلغت نسبة الرجال المسجلين ٤٩٪ والنساء المسجلات ٥١٪، وذلك حسب سجلات لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.

التي استطاعت أن تجتذب عددا أكبر من أصوات النساء بالمقارنة مع أصوات الرجال، وذلك برغم أن نسبة تصويت الرجال في الدائرة فاق نسبة تصويت النساء (بنسبة تقارب ١٠٪). هذا ويحمل استخدام التوزيع المطلق للأصوات بين النساء والرجال لكل مرشحة الكثير من التضليل، ويعبر فقط عن الحقيقة القائلة بأن نسبة تصويت الرجال في كافة الدوائر التي فازت بها نساء (نابلس، القدس، مدينة غزة، دير البلح) كانت أكبر من نسبة تصويت النساء. ولن يكون ممكنا من خلال استخدام النسب المطلقة النظر في نسبة تصويت كل من النساء والرجال لكل مرشحة. ومن أجل المقارنة، تم تعديل نتائج التصويت (التي تم الحصول عليها من بيانات استطلاع يوم الانتخابات) ضمن افتراض تساوي عدد المصوتين من الرجال والنساء (كما هو موضح في جدول ٣ أدناه).

جدول (٣) نسبة المشاركة في الانتخابات ونسبة التصويت للمرشحات الفائزات والنسبة المعدلة[٢٨] حسب النوع الاجتماعي

المرشحة	النوع	نسبة التصويت في الدائرة	نسبة التصويت المطلقة للمرشحة	نسبة التصويت المعدلة للمرشحة[٢٩]
حنان عشراوي	رجال	٧١,٤%	٧٣%	٥١,١%
	نساء	٢٨,٦%	٢٨%	٤٨,٩%
دلال سلامه	رجال	٥٤,٧%	٤٥%	٤١,١%
	نساء	٤٥,٣%	٥٥%	٦٠,٧%
جميله صيدم	رجال	٥٣,١%	٥٤,٣%	٥١,١%
	نساء	٤٦,٩%	٤٥,٧%	٤٨,٧%
انتصار الوزير	رجال	٦١,٩%	٥٦,٧%	٤٥,٧%
	نساء	٣٨,١%	٤٣,٣%	٥٦,٨%
راوية الشوا	رجال	٦١,٩%	٥٣,٨%	٤٣,٤%
	نساء	٣٨,١%	٤٦,٢%	٦٠,٦%

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة تصويت النساء لثلاث من المرشحات (دلال سلامه، وراويه الشوا، وانتصار الوزير) كانت أعلى (نسبيا) من نسبة تصويت الرجال لهن. وتقاربت النسب في حالة كل من جميله صيدم وحنان عشراوي (مع تفوق لا يذكر لأصوات الرجال).

٢٨. النسبة المعدلة تعبر عن حاصل قسمة نسبة تصويت كل من الرجال والنساء لكل مرشحة على نسبة تصويت كل منهم في الدائرة. تم الحصول على هذه البيانات من استطلاع يوم الانتخابات (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

٢٩. النسب لا تجمع ١٠٠٪ في كل الأحوال بسبب التقريب وفرق قليل في القيم المفقودة.

يتفق هذا النمط مع نتائج دراسات أخرى تؤكد وجود درجة من الوعي النسوي حول القضايا النسوية،[٣٠] هذا الوعي الذي اتضح بنسب أعلى من التصويت للمرشحات بين النساء أكثر من الرجال، برغم أن نسب التعليم لدى النساء كانت أقل من الرجال، وبرغم أن نسبة أكبر من النساء تأثرت بقرار العائلة للتصويت لرجال مرشحين بدل نساء. كما أن المقولة الشائعة بأن "المرأة هي عدوة المرأة" مبالغ فيها لدرجة أنها أصبحت شعارا ترفعه نساء ورجال معتمدين على مجموعة مختارة ومحدودة من الملاحظات (سيتم مناقشة هذه النقطة بالتفصيل في الفصل السابع). كما أن هذه النتائج تؤكد بأن زيادة عدد النساء المقترعات ليصبح ٥٠٪ من نسبة المقترعين سيؤدي إلى زيادة فرص المرشحات في الفوز، ولا بد أن يشكل هذا هدفا للحركة النسوية (في حال بقاء باقي العوامل ثابتة).

٢. تحليل النتائج الرسمية للانتخابات بالنسبة للنساء

يتضح من الجدول (٤) أن معظم المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي قد أحرزن مواقع متقدمة أو متوسطة بالمقارنة مع باقي المرشحين من الرجال. فقد جاءت ١٠ نساء ضمن المجموعة الأولى (مجموعة الحاصلين على أعلى الأصوات--الربع الأعلى من مجموع المرشحين). بينما جاءت ١٠مرشحات أخريات ضمن المجموعة الثانية (الربع الثاني من مجموع المرشحين). وهذا يعني أن ٢٠ مرشحة كن ضمن النصف الأكثر شعبية من بين جموع المرشحين وذلك حسب ترتيبهن في دوائرهن الانتخابية. ولم يزد عدد النساء اللواتي جئن ضمن المجموعتين الأقل شعبية عن ٧ مرشحات (الربع الثالث والرابع من مجموع المرشحين).

---

٣٠. جاد، ١٩٩٦، و سعيد، ١٩٩٧.

جدول (٤) الأداء النسوي في الانتخابات التشريعية

المرشحة	عدد الأصوات	أقل الأصوات اللازمة للفوز	نسبة الوصول	الترتيب في الدائرة	الترتيب في الكتلة	الحزب	الكتلة	الدائرة
حنان عشراوي	١٧٩٤٤	٧٦١٣	----	٢ (٥٥)	----	مستقله	مستقله	القدس
زهيره كمال	٧٣٦٣	٧٦١٣	%٩٦,٧	٧ (٥٥)	٤ (٦)	فدا	فتح	القدس
رنا نشاشيبي	٤٤٨١	٧٦١٣	%٥٨,٨٥	١١ (٥٥)	١(٤)	حزب الشعب	حزب الشعب	القدس
صبحية غانم	٣٩٧٢	١١٥٢٩	%٣٤,٤٥	٢٢ (٣٦)	----	فتح	مستقله	جنين
مريم هديب	٤٧٦٣	١٠٣٣٤	%٤٦,١	٣٢ (٧٢)	----	فتح	مستقله	الخليل
نبيهة أبورميله	٢١٣٥	١٠٣٣٤	%٢٠,٦٥	٥٨ (٧٢)	----	فتح	مستقله	الخليل
بثينه دقماق	٨٦٦٦	١٢٧١٦	%٦٨,١٥	٩ (٤٦)	----	جبهه شعبيه	مستقله	رام الله
ربيحه ذياب	٨٥٧٥	١٢٧١٦	%٦٧,١٥	١٠ (٤٦)	٧٥	فتح	فتح	رام الله
دلال سلامه	٢٠٧٤٩	١٧٤٢٥	----	٦ (٥٥)	٤(٧)	فتح	فتح	نابلس
غاليه السقا	٥٩٢٠	١٧٤٢٥	%٣٣,٩٧	٢٧ (٥٥)	----	فتح	مستقله	نابلس
سمر هواش	٥٣٢٠	١٧٤٢٥	%٣٠,٥٣	٢٨ (٥٥)	١(٤)	حزب الشعب	حزب الشعب	نابلس
سحاب شاهين	٤٨٨٨	١٧٤٢٥	%٢٨,٠	٢٩ (٥٥)	----		مستقله	نابلس
نعمه الحلو	٧٠٧٦	٨٥٢٩	%٨٢,٩	١٢ (٦٧)	----	فدا	فدا	جباليا
فوزيه حويحي	١١٥٠	٨٥٢٩	%١٣,٤٨	٥٤ (٦٧)	----	جبهة عربية فلسطينية	جبهة	جباليا
كفايه أبوعمشه	٧٠٧	٨٥٢٩	%٨,٥٦	٦٣ (٦٧)	----	مستقلة	مستقله	جباليا
جميله صبدم	٨٥١١	٧٨٥٣	----	٣ (٥٠)	٣(٥)	فتح	فتح	دير البلح
فريزه المكلوك	٣٤٢١	٧٨٥٣	%٤٣,٥٦	١٣ (٥٠)	----	فتح	مستقله	دير البلح
انتصار الوزير	٤٠٨٧٥	١٨٢٩٥	----	٤ (٩٢)	٣(١٠)	فتح	فتح	غزه
راويه الشوا	١٨٢٩٥	١٨٢٩٥	----	١١ (٩٢)	----	مستقله	مستقله	غزه
أمال الافرنجي	٤٢٤٤	١٨٢٩٥	%٢٣,١٩	٤٨ (٩٢)	----	فتح	مستقله	غزه
رضا عوض الله	٢٢٤١	١٨٢٩٥	%١٢,٢٤	٧٥(٩٢)	٣(٣)	حزب الشعب	حزب الشعب	غزه
دلال قارس	٤٣٠٨	٩٤٥٦	%٤٥,٥٥	٢٢ (٦٦)	----	فتح	مستقله	خانيونس
لمياني أبودله	٣٧٦٩	٩٤٥٦	%٣٩,٨٥	٢٣ (٦٦)	----	فدا	مستقله	خانيونس
نائله الأغا	٣٦٤٣	٩٤٥٦	%٣٨,٥٢	٢٤ (٦٦)	----	فتح	مستقله	خانيونس
غاليه ابرسته	٣٣٨٦	٩٤٥٦	%٣٥,٦١	٢٧ (٦٦)	----	جبهة تحرير عربية	مستقله	خانيونس
حليمه طومان	٣٤٨	٩٤٥٦	%٣,٦٨	٦٥ (٦٦)	----	حرة حزبية	مستقله	خانيونس
سهيله شاهين	٤٤٦٨	١٠٦٥٩	%٤١,٩١	١٢ (٢٧)	----	فتح	مستقله	رفح

أ. نسبة الوصول

تعكس نسبة الوصول حاصل قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة (غير الفائزة) على أقل الأصوات اللازمة للفوز. وبالنظر لهذه النتائج، يتضح أن مرشحتين استطعن تجاوز نسبة ٨٠٪ حيث حصلت زهيرة كمال (دائرة القدس) على ٩٦,٧٪ ونعمة الحلو (دائرة جباليا) على ٨٢,٩٪. ومن الجدير بالذكر أن كلا المرشحتين تنتميتان لحزب فدا (من أصغر الأحزاب من حيث عدد المؤيدين) ولهن تاريخ نضالي ونسوي طويل، مع العلم أن زهيرة كمال قد ترشحت ضمن كتلة حركة فتح. وقد كانت نسبة الوصول لثلاث مرشحات أخريات بين ٥٠٪ – ٧٠٪. وهؤلاء المرشحات هن: بثينه دقماق

(مستقله قريبة من الجبهة الشعبية من دائرة رام الله)، وربيحه ذياب (فتح من دائرة رام الله)، و رنا النشاشيبي (حزب شعب من دائرة القدس). كما كانت نسبة الوصول لخمس مرشحات بين ٤٠٪ و ٤٩٪. وهؤلاء المرشحات هن: مريم هديب (مستقله من دائرة الخليل)، و فريزة العكلوك (مستقله من دائرة دير البلح)، و دلال فارس (مستقله من دائرة خانيونس)، وتهاني أبودقه (مستقله من دائرة خانيونس)، وسهيله شاهين (مستقله من دائرة رفح). إن هذا يعني أن ١٢ مرشحة لم يحصلن على نسبة وصول تتجاوز ٤٠٪، منهن ٧ مرشحات في قطاع غزة و ٥ مرشحات في الضفة الغربية.

ب. حجم الدائرة

كان من الملاحظ أن هناك علاقة بين حجم الدائرة (ممثلا بعدد المقاعد المخصصة لها) وإقبال النساء على ترشيح أنفسهن للانتخابات. فقد ترشحت النساء في الدوائر التي كان فيها عدد المقاعد ٥ أو أكثر. بينما غابت النساء عن الدوائر التي خصص لها ٤ مقاعد أو أقل. وهكذا فقد ترشحت النساء في ١٠ دوائر وتغيبن عن ٦ دوائر. ولم تتغيب النساء عن أية دائرة في قطاع غزة، بينما تغيبن عن ٦ دوائر من بين ١١ دائرة في الضفة الغربية. ولا يزيد عدد المقاعد في هذه الدوائر عن ٤ (طولكرم وبيت لحم)، وينزل إلى ٢ في دائرة واحدة (قلقيلية). ويصل إلى مقعد واحد فقط في ثلاث دوائر (أريحا وطوباس وسلفيت). ويبدو أن قلة عدد المقاعد كان حافزا لتقليل عدد المرشحين إجمالا، وانعدام ترشيح النساء للاعتقاد بصعوبة القدرة على التنافس في ظل محدودية المقاعد. وقد يكون ذلك دليلاً على الاعتقاد السائد بصعوبة تفضيل المرأة المرشحة على الرجل المرشح في الاختيار. وتزداد فرص النساء في ظل نظام يتيح للناخبين أكثر من اختيار، كما هو الحال في عدد من الدوائر (جدول رقم ٥).

جدول (٥) عدد المرشحات في الدوائر المختلفة بالمقارنة مع عدد المقاعد المخصصة

الدائره	عدد المرشحات	عدد المقاعد	الدائره	عدد المرشحات	عدد المقاعد
خانيونس	٥	٧	جنين	١	٦
نابلس	٤	٨	رفح	١	٥
غزه	٤	١٢	طولكرم	صفر	٤
جباليا	٣	٧	بيت لحم	صفر	٤
القدس	٣	٧	قلقيليه	صفر	٢
الخليل	٢	١٢	أريحا	صفر	١
رام الله	٢	٧	سلفيت	صفر	١
دير البلح	٢	٥	طوباس	صفر	١

ت. ظاهرة الاصطفاف النسوي

يظهر من النتائج أن النساء تمكن من الفوز في ٤ دوائر من الدوائر العشر التي ترشحن ضمنها، وهذه الدوائر هي القدس، ونابلس، وغزة، ودير البلح. وقد فازت ثلاث نساء من بين ١٤ مرشحة في قطاع غزة (٢١,٤٪)، وامرأتان من بين ١٢ مرشحة في الضفة الغربية (١٦,٦٪). ولم يكن هناك ارتباط واضح بين عدد المرشحات واحتمالات الفوز للنساء، ففي كل من جنين ورفح ترشحت امرأة واحدة فقط في كل دائرة، ولم تفز أية واحدة منهن. وفي خانيونس ترشحت خمس نساء، لم يفز أي منهن. وفي المقابل ترشحت امرأتان في دائرة دير البلح، فازت منهما واحدة. وفي غزه ترشحت أربع نساء فازت من بينهن اثنتان. وأحرزت النساء نتائج متقدمة في دوائر القدس ورام الله، برغم وجود أكثر من مرشحة.

وقد تكون هذه النتائج (بالرغم من عدم حسمها) مؤشرا على خطأ المقولة التي تدعو النساء لترشيح امرأة واحدة في كل دائرة وضرورة الاتفاق على مرشحة واحدة لتمكينها من الفوز. فقد يكون في ترشيح أكثر من امرأة تحفيز لأفراد المجتمع على أخذ ترشيح النساء بجدية أكبر، حيث يبدو أن الدوائر التي تترشح فيها نساء قويات الطرح تجتذب درجة عالية من المشاركة، إذ تصبح حدة التنافس أكبر.[٣١] كما أن تعدد المرشحات قد يؤدي بالمؤيدين (على أساس نسوي) لانتخاب مرشحة واحدة على الأقل أو أكثر من مرشحة في نفس الوقت، وبالتالي تستفيد كافة المرشحات (تأثير كرة الثلج المتدحرجة).

وبالنظر إلى نتائج الدوائر التي ترشح فيها عدد كبير من النساء مثل خانيونس ونابلس، نلاحظ ما يمكن وصفه بظاهرة "الاصطفاف النسوي"، أي حصول النساء على أصوات متقاربة بحيث يأتي ترتيبهن متتابعا كدليل على حصول هؤلاء النساء على حد (ولو أدنى) من الأصوات (النسوية) المشتركة في ظل قدرتهن على الحصول على أصوات أخرى، ضمن عوامل أخرى أو اختيار مرشحة واحدة لضمان تمثيل النساء في المجلس. ففي حالة دائرة خانيونس جاء ترتيب أربعة من المرشحات كالتالي: ٢٢، ٢٣، ٢٤، و ٢٧. وفي نابلس جاء ترتيب ٣ من المرشحات كالتالي: ٢٧، ٢٨، و ٢٩. ومن الجدير بالذكر أن دائرة نابلس (حيث فازت مرشحة هناك) شهدت حملة مكثفة من الدعاية الانتخابية قامت على أساس أهمية انتخاب النساء "كنساء."

---

٣١. قد تكون الدائرة الثالثة في محافظة عمان من أسطع الأمثلة على ذلك.

ث. درجة التقليد (المحافظة)

ليس من الواضح أن درجة "المحافظة والتقليد" كانت العامل الحاسم في ترشيح أو فوز النساء في الانتخابات. فقد ترشحت النساء في دوائر يعتقد بأنها محافظة وأحجمت عن دوائر يعتقد بأنها "أقل محافظة". وفي نفس الوقت، فازت النساء في دوائر يعتقد بأنها أقل "ودية" تجاه النساء، ولم تتمكن من الفوز في دوائر أكثر "ودية"، حيث كان من المتوقع أن يفزن. فنجد، على سبيل المثال، أنه برغم تخصيص ١٢ مقعداً لدائرة الخليل (دائرة يعتقد بأنها أكثر تقليدية) تم ترشيح امرأتين فقط (نسبة تقل عن الكثير من الدوائر). وفي المقابل لم يكن الاعتقاد بدرجة تقليدية المنطقة حاسما في دائرة مثل خانيونس حيث توجد حركة نسوية فاعلة وعدد كبير من النساء الناشطات في مجالات الحياة المختلفة. كما أن دائرة مثل بيت لحم، يعتقد بأنها أقل محافظة، لم تترشح فيها أية امرأة، برغم وجود نساء سعين للانخراط في كتلة فتح في المنطقة ولكنهن لم يستطعن ذلك.

إن دلت التحليلات المقدمة أعلاه على شيء فهي تؤكد على تعدد وتعقيد حجم العوامل التي تقف وراء مشاركة النساء في الانتخابات (أو إحجامهن عن ذلك). فكما بدأ يتضح، وكما سيتم توضيحه لاحقا، فإن النساء، بشكل عام، ينظرن للانتخابات من منطلقات براغماتية ويخضن الانتخابات (أو يحجمن عن خوضها) آخذات بعين الاعتبار الدور المهم للعوامل المختلفة كالدور العائلي، والحزبي، والتاريخي، والإمكانيات المؤسساتية في المنطقة، وغير ذلك من العوامل التي سيتم توضيحها في الفصول القادمة.

الفصل الثالث

دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية

دور المؤسسات النسوية في العملية الانتخابية

مقدمة

في محاولة لتحسين فرص النساء المرشحات في الانتخابات، كان لزاما على المؤسسات النسوية (وغيرها) التحرك بنشاط من أجل متابعة قضايا انتخابية مختلفة. وقد تميزت مشاركة المؤسسات النسوية في تدعيم المشاركة النسوية في الانتخابات بالتنوع. وجاء هذا التنوع نتيجة عوامل متعددة حددت درجة دخول هذه المؤسسات في معترك العملية الانتخابية ومقدار ونوعية الدعم المقدم للنساء. ومن أهم هذه العوامل: القدرات التنظيمية والإدارية للمؤسسات، والقدرات المالية، والطاقات البشرية القائمة على كل مؤسسة. وقد كان من الملاحظ أن هناك علاقة بين المفاهيم الايديولوجية (الفكرية) للقائمين على المؤسسات فيما يتعلق بقضايا المرأة، ودرجة نشاطها في مجال المرأة والانتخابات. فالمؤسسات النسوية التي قامت على أسس سياسية وحزبية ركزت على القضية السياسية العامة، ولم يكن لها نشاط ملحوظ في مجال دعم النساء في الانتخابات. بينما قامت المؤسسات التي تركز على الأجندة الاجتماعية بمفهومها الشمولي، والتي تعنى بالوصول إلى تحقيق تغييرات اجتماعية، ببذل جهد كبير في هذا المجال.

ويمكن ملاحظة هذا التنوع بالنظر لأنماط مؤسساتية عديدة:

١. الجمعيات النسوية العاملة في مجال العمل الخيري

تعرضت المؤسسات النسوية العاملة في مجال العمل الخيري (الجمعيات الخيرية) للانتقاد المتواصل من قبل المرشحات والفعاليات. فلم تظهر هذه المؤسسات، في غالبها، أكثر من اهتمام عابر بمجال دعم النساء في مشاركتهن في الانتخابات.[٣٢] ومن الجدير بالذكر أن نظرة هذه الجمعيات للعمل النسوي ينطلق من مفهوم تقليدي – خيري لمشاركة النساء للرجال في تحمل أعباء العمليات الاجتماعية، ولا يرتبط بالضرورة بالأبعاد السياسية لمثل هذا العمل.

٢. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

كانت مشاركة الاتحاد العام في مجال دعم النساء المرشحات غير واضحة. وقد توقع الكثيرون من المشاركين في الدراسة دورا أكبر وأوضح للاتحاد، وخصوصا في مجال توحيد الجهود ورص صفوف الحركة النسوية خلف مرشحات يقوم الاتحاد بتزكيتهن عبر دوائر الوطن المختلفة.[٣٣] كما كان من المتوقع أن يقوم الاتحاد ببذل جهد أكبر في مجال التأثير على السياسات الانتخابية من خلال المشاركة في لجنة الانتخابات المركزية (التي لم تضم أية امرأة في صفوفها) ومحاولة التاثير على القانون بشكل واضح، بحيث تصبح فرص النساء أفضل في الفوز. وفي سبيل تطوير عمله، يتعرض الاتحاد للنقد من أوساط نسوية مختلفة. فمن ناحية، اعتبرت الصغير (١٩٩٦) أن "الكل بات متأكدا أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فشل في تجميع الجهود إبان غرقه في معالجة اشكالياته الداخلية". وتعزو جاد (١٩٩٦) "عجز" الاتحاد عن القيام بدوره لعدم قدرته على استيعاب آلاف النساء اللواتي انضممن للعمل النسوي خلال فترة الانتفاضة. كما أن الاتحاد، حسب تحليلها، ما زال يواجه صراعا بين جيل قديم وجيل جديد. هذا وقد دعت الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية (١٩٩٧) الى تطوير دور الاتحاد بحيث يشكل إطارا عاما للمنظمات غير الحكومية النسوية، ولتعميم عمله بحيث يصل الى النساء في كافة أماكن تواجدهن.

---

٣٢. على سبيل المثال، صرحت المرشحات والفعاليات في منطقة نابلس أن أيا من الجمعيات الخيرية أو الاتحادات النسوية (التقليدية) لم يدعم المرشحات لتقديم برنامجهن الانتخابي، ولم يبادر الى تنظيم لقاء دعم يشجع الجمهور على انتخاب النساء. ولم يختلف الحال كثيرا في المناطق الاخرى، باستثناء مشاركة بعض الجمعيات في فعاليات بادر إليها طاقم شؤون المرأة أو مركز القدس للنساء، كما هو الحال بالنسبة لجمعية سيدات الخليل ومركز شابات الخليل عند تنظيم مسيرة نسوية انتخابية في المدينة.

٣٣. قامت مرشحة الرئاسة بالدعوة لعدد من الاجتماعات النسوية باسم الاتحاد العام للمرأة ضمن حملتها الانتخابية.

٣. اللجان النسوية المنبثقة عن الأحزاب السياسية المؤيدة لإجراء الانتخابات

يبرز في هذا المجال دور اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي (والتي كان لها دور، ولو محدود، في دعم مرشحات من حركة فتح مثل دلال سلامه في نابلس وربيحه ذياب في رام الله). كذلك يبرز دور اتحاد لجان العمل النسوي (الذي كان له دور محدود في دعم مرشحات من حزب فدا مثل زهيره كمال في القدس ونعمه الحلو في جباليا)، ولجان المرأة العاملة (التي كان لها دور أوضح في دعم مرشحات حزب الشعب وخصوصا سمر هواش في دائرة نابلس). وبرغم أهمية وتباين هذا النوع من الدعم وتميزه بروح الحماس والتطوع، إلا أنه اتصف بالانفعالية والعشوائية، في ظل عدم التزام الأحزاب بدعم النساء المرشحات. ويعود ذلك أيضا إلى نقص خبرة كادرات هذه اللجان في مجال ووسائل عمل الحركات الاجتماعية والحملات الانتخابية. كما كان الدعم في بعض الأحيان شخصيا، انطلق بدافع دعم "الصديقة" من داخل نفس الإطار السياسي. وقد استفادت النساء اللواتي كان لهن تاريخ في هذه اللجان أكثر من المرشحات العائدات من الشتات بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤. اللجان النسوية المنبثقة عن الأحزاب السياسية المعارضة لإجراء الانتخابات

جاء موقف النساء المعارضات لإجراء الانتخابات التشريعة لعام ١٩٩٦ على خلفية معارضتهن لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وبرغم الموقف الرسمي لهذه الأطر النسوية (وأحزابها)، إلا أن بعض النساء شاركن بشكل منفرد في دعم مرشحات من دوائرهن الانتخابية، وقمن بالتصويت لهن يوم الانتخابات. وكان تواجد هؤلاء النساء في بعض النشاطات الموجهة لدعم المرشحات ملحوظا بالمقارنة مع الموقف الرسمي لأحزابهن.[٣٤] وقد يكون لغياب جزء رئيسي من "اليسار الفلسطيني" عن الانتخابات تأثير سلبي على مشاركة النساء في الانتخابات، حيث كان من المتوقع أن تجد النساء في هذه الاتجاهات دعما إضافيا. ويمكن، في المقابل، الافتراض أن غياب الاتجاهات الإسلامية عن الانتخابات قد زاد (بدرجة معينة) من فرص النساء في الفوز بالانتخابات. وقد يكون ذلك صحيحا من منطلق زيادة حدة التنافس بين الرجال المرشحين من الأحزاب المختلفة، أو من خلال إمكانيات أكبر للتنافس مع النساء وتنحيتهن جانبا "على أسس دينية". كما أن الاستطلاعات المختلفة تظهر أن استعداد "الإسلاميين" لترشيح وانتخاب نساء (مع وجوده) هو أقل مقارنة مع المجموعات الأخرى. في المقابل، صرح مؤيدون معروفون

---

٣٤. بين استطلاع للرأي العام تم إجراؤه يوم الانتخابات أن نحو ٤,٦٪ من الناخبين كانوا من مؤيدي الجبهة الشعبية المعارضة للمشاركة في الانتخابات (نسبة لا تختلف كثيرا عما تظهره استطلاعات الرأي المختلفة لمدى تأييد الجبهة في الشارع الفلسطيني). انظر/ي استطلاع يوم الانتخابات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

للحركة الإسلامية بأنهم مهتمون بترشيح عدد من النساء للانتخابات البلدية،[٣٥] مما قد يعني، في حالة حصوله، درجة أعلى من الاهتمام بترشيح النساء من قبل الاتجاهات السياسية الأخرى.

٥. المراكز النسوية المحدثة

المراكز النسوية هي تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثا (ضمن السنوات العشر الماضية) والتي تركز جل اهتمامها على تنمية وضع المرأة في المجتمع بالتركيز على الترابط بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني. وتتصف قيادات هذه المراكز بدرجة عالية من الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والمطالبة بالمساواة، ضمن مفهوم شمولي (ليبرالي إلى حد كبير) للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والحريات العامة. كما أن من القضايا التي تهتم بها هذه المراكز التمييز في الأجور والعمل والتعليم وقوانين الأحوال الشخصية واستمرار العنف ضد النساء. ومن الصعب وضع كافة هذه المراكز ضمن تصنيف واحد، فقد تراوحت اهتمامتها وطبيعة مطالبها. فالبعض أشبه بالجمعيات الخيرية، ولكن بثوب عصري وأساليب حديثة في العمل، وينادي بالتغيير التدريجي ضمن أسس المجتمع الثقافية القائمة،[٣٦] والبعض الآخر ملتزم بإحداث تغييرات أساسية باتجاه إنهاء التمييز وأسبابه وتحقيق المساواة. وقد تميز عمل هذه المؤسسات الأخيرة في مجال المرأة والانتخابات بدرجة كبيرة من "الجماهيرية" بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وبسبب خبرة قياداتها الطويلة في الحياة النضالية. وقد ساعد توفر التمويل الأجنبي على القيام بنشاطات كثيرة في مجالات التوعية والتدريب والدراسات. وتم انتقاد عمل هذه المراكز على أسس عديدة منها، النخبوية، اغتراب أجندتها عما يسمى "بالأجندة المحلية"، وإغراقها في القضايا الاجتماعية على حساب القضية السياسية. وبرغم الصحة المحدودة لمثل هذا النقد، فإن في التعميم مغالطة كبيرة. كما أن المبالغة في نقد هذه المراكز تنبع في غالبها من أهداف سياسية، أو لاختلاف أجندتها مع الأجندة التي تحملها حركات ايدلوجية أخرى في المجتمع، أو لعدم العلم بعمل هذه المؤسسات.

وبرغم أهمية مشاركة كافة هذه المراكز في تطوير برامج لتحسين وضع النساء في

---

٣٥. تم التصريح بذلك من قبل السيد جمال منصور (من قيادي حماس) في عدة مناسبات منها ندوة حول المرأة والانتخابات في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (أيار ١٩٩٥) وندوة في جمعية الاتحاد النسائي في نابلس نظمتها جمعية المرأة العاملة حول النساء الفلسطينيات والانتخابات (آب ١٩٩٧). ادلى بمثل هذه التصريحات قياديون آخرون لاحقا.

٣٦. يمثل عمل "جمعية الدفاع عن الأسرة" في نابلس، وجمعية حماية وتنظيم الأسرة مثلا على هذا النوع من المؤسسات. بينما يمثل عمل طاقم شؤون المرأة ومركز القدس للنساء ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مثلا على النوع الثاني من المؤسسات.

الانتخابات، إلا أن عمل طاقم شؤون المرأة (إئتلاف نسوي فلسطيني) في مجال المرأة والانتخابات كان واضحا أكثر من غيره. وقد تم إنشاء الطاقم عام ١٩٩٢ ليكون مركزا لتنسيق العمل النسوي ونشاطات المراكز والأطر النسوية وخصوصا في مجالات الضغط والتعبئة والتوعية. ولم يتم تنظيم عمل الطاقم كمركز نسوي فاعل حتى بداية عام ١٩٩٥، حيث بدأ بتطبيق برنامج حول المرأة والانتخابات بهدف تحسين فرص النساء في المشاركة في الحياة العامة. كما كان لمركز القدس للنساء حضور نشط في هذا المجال. وبرغم أهمية الجهود الأخرى التي تم بذلها من قبل مراكز نسوية أخرى، إلا انه لا يمكن القول أنها استطاعت التقدم ببرامج متكاملة وجدية قبل الانتخابات التشريعية. كذلك جاءت غالبية نشاطاتها متأخرة وفي الأشهر الأخيرة.[٣٧] وبغض النظر عن ذلك، فقد قامت غالبية المرشحات والفعاليات اللواتي تم مقابلتهن أثناء البحث بذكر الطاقم كممثل على المؤسسات الداعمة للنساء في الانتخابات، وخصوصا النساء اللاتي تربطهن علاقة مع الطاقم (مثل العضوية فيه).

ومن الجدير بالذكر أن العمل في مجال المرأة والانتخابات لم يكن مقتصرا بشكل تام على مؤسسات نسوية. فقد امتد هذا الاهتمام إلى عدد (ولو قليل) من المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن مجموعة من الفرق التطوعية المؤقتة كانت قد نشأت في تلك الفترة للعمل مع المرشحات. حيث عملت مجموعة "متطوعون من أجل انتخاب النساء" (والمكونة بالأساس من طلبة وطالبات جامعة النجاح) على الترويج لأهمية البعد النسوي في الانتخابات. وقامت بحملات دعاوية من أجل اقناع الناخبين بانتخاب المرشحات الأربع في الدائرة. كما امتد الاهتمام بمشاركة النساء في الانتخابات للقطاع الخاص. ومع محدودية هذا الاهتمام فهو دليل على إمكانية مستقبلية.[٣٨] وظهر أيضا في هذا المجال دور مؤسسات دولية عملت في مجال التثقيف المدني بشكل عام ولم تستطع الوصول للنساء بشكل كاف. ويبرز هنا دور كل من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (الملتقى المدني) و المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية.

النشاطات المؤسساتية في مجال المرأة والانتخابات

يعتمد هذا الجزء من الدراسة على الاستبانة التي تم تعبئتها من قبل مسؤولات في ١٤ مركز نسوي (وغيره) مشاراً إليها تحت عنوان المنهجية في الفصل الأول. وهذه المراكز هي:

---

٣٧. قام طاقم شؤون المرأة بإصدار الدليل الانتخابي الوحيد للنساء، ولكن الدليل وصل للنساء في النصف الثاني من شهر نوفمبر (اي قبل اقل من شهرين من الانتخابات).

٣٨. قامت إحدى الشركات الخاصة بنشر إعلانات في الصحف تشجع من خلالها الناخبين على التصويت للنساء.

١. مركز القدس للنساء (القدس)

٢. طاقم شؤون المرأة (رام الله وغزه)

٣. لجنة المرأة العاملة (رام الله ونابلس)

٤. بيت الصداقة (نابلس)

٥. الاتحاد العام لنقابات فلسطين

٦. مركز شؤون المرأة والأسرة (نابلس)

٧. مركز حواء الثقافي (نابلس)

٨. مركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل (نابلس)

٩. جمعية نابلس للعمل النسائي (نابلس)

١٠. متطوعون من أجل انتخاب النساء

١١. مركز شابات الخليل

١٢. جمعية سيدات الخليل

١٣. مركز شؤون المرأة (غزه)

١٤. جمعية الثقافة والفكر الحر (غزه)

١٥. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (غزة)[٣٩]

وقد اتضح من مجمل المقابلات أن قلة الخبرة، وحداثة التجربة لدى المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال المرأة والانتخابات، وقصر المدة المخصصة للحملات الانتخابية، أدت إلى ضحالة بعض الجهود وتشتت البعض الأخر منها، وإلى غياب شبه كامل في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة).[٤٠] كما اتسمت غالبية الجهود بدرجة عالية من التجريبية وذلك ضمن محاولة الاستفادة من التجربة الدولية (وخصوصا الأوروبية والأمريكية) في

٣٩. مسؤولات في المؤسستين الأخيرتين (جمعية الثقافة والفكر الحر والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) لم يجدن أي جدوى من تعبئة الاستمارة حيث أن نشاطات المؤسستين تجاه قضية المرأة والانتخابات لم تكن متبلورة في الوقت الذي سبق الانتخابات التشريعية.

٤٠. النشاطات التي كان لها وجود في غزة تمت من خلال طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة والمنظمة الدولية للانتخابات.

هذا المجال. أدى ذلك إلى التنوع في جهود الخلق والإبداع في محاولة لتجريب أساليب مختلفة لدعم النساء. في المقابل أدى هذا إلى تشتت في الجهود وفشل أساليب لم يكن من الواضح أنها تصلح في واقع غير مهيأ لانتخابات ضمن أصول اللعبة الديمقراطية في دول أخرى.

وبالنظر للاستمارات، فإنه يمكن تصنيف الجهود المؤسساتية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

١. الجهود التوعوية والدعاوية

تتمثل هذه الجهود أساسا في عقد ندوات موجهة للنساء وأخرى مختلطة. وكما هو ملاحظ من جدول (٦) فإن عدد المؤسسات التي عقدت ندوات مختلطة كان كبيرا بالمقارنة مع نشاطات أخرى. وبرغم ذلك، فإن عدد الندوات المختلطة كان أقل من الندوات الموجهة للنساء. كما أن الندوات المختلطة اتسمت بعمومية الطرح والنقاشات المبدئية حول مشاركة المرأة في الانتخابات، بينما اتسمت الندوات الموجهة نحو النساء بالصبغة التوعوية والدعاوية. كما أن الندوات المختلطة كانت منتشرة في المدن أكثر من القرى وبين الفئات المتعلمة.

ومن النشاطات الأخرى في هذا المجال: تنظيم المناظرات وتوزيع البيانات وتعليق الملصقات واستخدام الإعلانات الصحفية.

٢. جهود الضغط (Lobbying)

تم تنظيم عدد (ولو قليل) من النشاطات الهادفة للضغط والتأثير. ومن أهمها اجتماعات تم تنظيمها مع قيادات الأحزاب السياسية من أجل الحصول على دعمها للنساء وإقناعها بدمج عدد من النساء في كتلها الانتخابية.[٤١] كما قام عدد محدود جدا من المؤسسات بحث مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم النساء وذلك بتوفير أجواء انتخابية أفضل. ومن أبرز النشاطات إرسال رسائل لوزارة الحكم المحلي ولجنة الانتخابات المركزية من أجل التأثير على القانون الانتخابي ليصبح "أكثر ديمقراطية"، وللتأكيد على أهمية استخدام "الكوتا" من أجل ضمان تمثيل النساء في المجلس التشريعي.[٤٢]

---

٤١. قام الطاقم بعقد مجموعة من الاجتماعات مع قيادات الأحزاب السياسية منها اجتماع مع بشير البرغوثي (الأمين العام لحزب الشعب) وذلك في شهر نوفمبر ١٩٩٥. وقد صرح البرغوثي في ذلك الاجتماع بأن مصلحة الحزب تأتي أولا، وسيقوم الحزب بترشيح من يمكن لهم الفوز فقط.

٤٢. انظر مثلا، رسالة طاقم شؤون المرأة إلى مؤسسات عديدة يقدم فيها طروحات لتغيير القانون (الرسالة منشورة في دليل المرأة الانتخابي، ١٩٩٥).

وقد قامت مؤسسات ثلاث فقط بإنشاء لجان مؤقتة خاصة من أجل متابعة قضايا المرأة والانتخابات. كما تم تنظيم عدد محدود من المسيرات، كان من أبرزها تلك التي نظمها مركز القدس بالتعاون مع "متطوعون من أجل انتخاب النساء" في نابلس، ومسيرة نظمها المركز في الخليل بالتعاون مع الطاقم وجمعيات محلية. وكذلك المسيرات التي نظمها طاقم شؤون المرأة في رام الله وغزة وحضرها عدد ملحوظ من المرشحين الرجال والنساء.

٣. الدورات التدريبية

لم يكن هناك جهود كثيرة في مجال التدريب حول المرأة والانتخابات وخصوصا في مجال الحملات الانتخابية. فقد قامت أربع مؤسسات محلية بتنظيم دورات تدريبية – توعوية للمتطوعين المحتملين في حملات المرشحات ومراقبة الانتخابات. وباستثناء دورتين تدريبيتين عقدهما طاقم شؤون المرأة للمرشحات المحتملات في مناطق عديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يتم تنظيم أي نشاط تدريبي من هذا النوع.[٤٣] كما نظمت مؤسستان دورات تدريبية لمديري الحملات الانتخابية وللمرشحات أنفسهن. وقد تميزت هذه الدورات بأنهالم تكن مبنية على تجربة محلية سابقة، ولم تأت ضمن برنامج متكامل يضمن استفادة المرشحات الفعليات للانتخابات.[٤٤] هذا وشاركت بعض المرشحات في دورات تدريبية حول الحملات الانتخابية في الخارج. ويبدو أنه كان لمثل هذه الدورات تأثير إيجابي على إدارتهن للحملات.

---

٤٣. تم عقد الدورة الأولى في النصف الأول من ١٩٩٥. لم تشارك في الدورتين سوى ثلاث من مرشحات المجلس التشريعي الفعليات برغم أنه تم الإعلان عن الدورة بطرق عديدة ومن خلال الصحف. استفادت النساء الناشطات على مستوى المجالس المحلية من هذه الدورات بشكل أكبر.

٤٤. هناك إقبال كبير على هذه الدورات التدريبية من قبل النساء في المواقع القيادية الوسطى واللواتي يواظبن على حضور دورات يتم تنظيمها حاليا من أجل التحضير للانتخابات المحلية.

جدول (٦) النشاطات التي قامت بها المراكز النسوية (وغيرها) والموجهة نحو موضوع المرأة والانتخابات (بالتدريج حسب الدرجة من الأكثر استخداما للأقل استخداما) *

النشاط	درجة الاستخدام	النشاط	درجة الاستخدام
ندوات توعية مختلطة	***** *****	حملات ضغط على مؤسسات السلطة الفلسطينية لدعم وضع المرأة في الانتخابات	*****
ندوات توعية للنساء	***** ****	دورات تدريبية - توعوية للمتطوعين المحتملين في حملات المرشحات	****
مسيرات (تنظيم أو مشاركة)	*******	إصدار - تعليق بوسترات تشجع النساء على المشاركة في الانتخابات	****
مناظرات (تشمل على المرشحات)	*******	إجراء دراسات - أبحاث حول المرأة والانتخابات	****
توزيع بيانات على الجمهور لتشجيعه على انتخاب النساء	******	إصدار إعلانات في الصحف لتشجيع الجمهور على انتخاب النساء	***
توزيع بيانات على الجمهور لتشجيعه على انتخاب النساء	******	إنشاء لجنة خاصة لمتابعة قضايا المرأة والانتخابات	***
إصدار - تعليق بوسترات تشجع الجمهور على انتخاب النساء	******	دورات تدريبية للمرشحات (المحتملات)	**
نشاطات - حملات ضغط على احزاب لتشجيعها على دعم النساء في الانتخابات	******	ندوات توعوية لمديري الحملات الانتخابية	**
رسائل لوزارة الحكم المحلي من أجل التأثير على القانون	******	إصدار إعلانات في الصحف لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات	**

الشعارات التي رفعتها المؤسسات العاملة في مجال المرأة والانتخابات

تميزت الشعارات التي رفعتها هذه المؤسسات بالتنوع من حيث المضمون والفئات المستهدفة. فنجد على سبيل المثال، شعارات مرتبطة بالقضايا السياسية والاجتماعية العامة، وشعارات مرتبطة بالعملية الديمقراطية وبناء المجتمع المدني والمؤسسات، وأخرى مرتبطة بحقوق المرأة ودورها في تنمية المجتمع، وشعارات مرتبطة بحقوقها القانونية وأهمية مشاركتها في صنع القرار. كما استهدفت الشعارات المجتمع بشكل عام (مثل: النساء شقائق الرجال، النساء الفلسطينيات بحاجة لصوتك). واتجهت للنساء في كثير من الأحيان (مثل: بالانتخابات نصنع القرار، فلنكسر حاجز الصمت). أما في قطاع غزة فكان هناك حذر أكبر في استخدام الشعارات النسوية وربطها بشكل أكبر بقضايا الأسرة والأمومة.

* العلامات المستخدمة في هذا الجدول وفي الجداول اللاحقة تشير الى مدى التكرار الفعلي للمتغير المحدد في عنوان الجدول، وتعبر ايضاً عن التباين النسبي لردود الفعل المختلفة، وبالتالي المقارنة محبذة وممكنة في حالة كل جدول على حدة وبين الجداول ذات المتغيرات المشتركة. ففي حالة الجدول الحالي يتم توضيح التوزيع النسبي للمرشحات حسب اجاباتهن على السؤال قيد البحث. وفي جداول أخرى تستخدم العلامات للإشارة لمدى تكرار اجابة معينة وليس بالضرورة عدد المرشحات.

جدول (٧) الشعارات التي رفعتها المؤسسات في مجال المرأة والانتخابات

شعارات مرتبطة بالنضال الوطني	ناضلنا معا من أجل التحرير، فلنناضل معا من أجل بناء الدولة
شعارات مرتبطة بدور المرأة التنموي وبناء المجتمع	من أجل مجتمع أفضل من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا لا يتم البناء إلا بمشاركة النساء مشاركة النساء تعني تنمية قدراتهن وبالتالي تنمية المجتمع
شعارات موجهة للمجتمع بشكل عام	النساء شقائق الرجال -- صوتوا للنساء النساء الفلسطينيات بحاجة لصوتك من أجل قوانين عادلة للجميع المساواة بين المرأة والرجل مقياس لتقدم المجتمع القوانين التي تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية هي مطلب كل أبناء الشعب رجالا ونساء
شعارات متعلقة بالقضايا السياسية والقضايا العامة	نعم لتصحيح لمسار التفاوضي إطلاق سراح المعتقلين -- إلغاء الاستيطان -- القدس لنا من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا من أجل مجلس تشريعي نزيه وشريف إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل إصدار تشريعات عمالية تلائم الوضع الحاضر
شعارات مرتبطة بالعملية الديمقراطية/المجتمع المدني/ وحقوق الإنسان	من أجل تمثيل ٥٠% من المجتمع -- نحو تعزيز الحياة المدنية المشاركة في الانتخابات جزء من العملية الديمقراطية خرق حقوق المرأة = خرق حقوق الإنسان القوانين التي تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية هي مطلب كل أبناء الشعب رجالا ونساء
شعارات متعلقة بحقوق المرأة بشكل عام	القضاء على التمييز ضد المرأة التزام أخلاقي وقانوني من أجل قوانين تضمن المساواة والعدالة والمشاركة
شعارات موجهة للنساء	بالانتخابات نصنع القرار فلنكسر حاجز الصمت ولنشارك في صنع القرار
شعارات متعلقة بمشاركة المرأة في صنع القرار	بالانتخابات نصنع القرار نحو توسيع مشاركة المرأة في صنع القرار من أجل مشاركة فعلية للمرأة في صنع القرار على أعلى المستويات وفي كل المجالات
شعارات متعلقة بالحقوق القانونية للمرأة	من أجل قوانين عادلة للجميع إصدار تشريعات عمالية تلائم الوضع الحاضر من أجل قوانين تضمن المساواة والعدالة والمشاركة القوانين التي تضمن المساواة هي مطلب كل أبناء الشعب

وكما ارتبطت درجة العمل في مجال المرأة والانتخابات بالفكر السائد في المؤسسة المعينة، عكست الشعارات مثل هذا الفكر. فنجد على سبيل المثال أن بعض المؤسسات ركزت على الدور النضالي للمرأة (وبالتالي على دورها في البناء وحقها في المشاركة). بينما ركزت شعارات أخرى على القضايا السياسية والوطنية العامة، وأخرى على قضايا الطفل والأسرة. وركزت شعارات أخرى على ربط حقوق المرأة بالمجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالنسبة لتقييم الجهود المؤسساتية في مجالات التوعية والتدريب، فقد انقسم المُستجيبون لاستمارة البحث (المرشحات والفعاليات) حول الموضوع. فقد امتدح البعض هذه البرامج على أنها جدية وضرورية. وعزا البعض محدوديتها إلى قصر الفترة المخصصة للعمل مع الجمهور قبل الانتخابات.[٤٥] وقد كان اقبال النساء على الندوات التوعوية التي استهدفت النساء كبيراً، حسب تصريحات مسؤولين في منظمات محلية وأجنبية عاملة في مجال الانتخابات. وفي المقابل تم انتقاد هذه الجهود من حيث قدرتها على الوصول إلى النساء الأكثر حاجة للتوعية، وخصوصا في المناطق الشعبية والقرى والمخيمات. هذا وقد بين استطلاع للرأي العام أن نسبة النساء اللواتي شاركن في اجتماعات للحملات الانتخابية وصلت إلى ١٨,١٪ بالمقارنة مع ٤٤,٩٪ بين الرجال.[٤٦]

اتصفت معظم الحملات الدعاوية بالعمومية، وكانت موجهة من خلال نشاطات تجتذب فئات متعلمة وناشطة سياسيا وتستثني إلى حد كبير باقي فئات المجتمع. كما أن الطرح النسوي لم يكن واضحا في كثير من الأحيان، واتسم في أحيان أخرى بالاعتذارية، حيث تم ربطه بشكل كبير بالقضايا المجتمعية العامة. هذا ولم تنجح المؤسسات النسوية في تنسيق جهودها وتقسيم العمل بينها على الوجه الأمثل بحيث تصل إلى أكبر مجموعة من النساء في المجتمع. وكان من الملاحظ أن تشتت الجهود نتج، ولو جزئيا، عن غياب منظور نسوي يحدد الأهداف والأولويات ويتسم بحد أدنى من الاتفاق على القضايا الجوهرية التي تواجه الحركة النسوية.

---

٤٥. وصل طاقم شؤون المرأة ضمن نشاطاته إلى حوالي ٣٠,٠٠٠ امرأة في حملاته التثقيفية، وذلك حسب تصريحات إحدى مسؤولات الطاقم.

٤٦. مركز القدس للنساء، ١٩٩٦.

الفصل الرابع

ملف المرشحات ومواقفهن

ملف المرشحات ومواقفهن

مقدمة

قد تكون الصفات الشخصية للمرشحين من أهم العوامل التي تلعب دورا في حصولهم على أصوات تمكنهم من الدخول للمجالس التشريعية. وقد بينت دراسات عديدة أن التركيز على الصفات الشخصية والحياة الخاصة يزيد في حالة النساء المرشحات بالمقارنة مع الرجال. وبرغم توفر "الصفات المتميزة" بشكل اكبر عند المرشحات إلا أن هذا لا يضمن التصويت لهن. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أن الصفات الشخصية المتميزة للمرشحة شكلت ما نسبته (٥ , ٦١٪) من مجموع الأسباب التي حدت بالناخبين للتصويت لمرشحة في الانتخابات الأردنية الأخيرة (١٩٩٧)، إلا أن توفر هذه الصفات لم يسفر عن وصول أي من النساء للبرلمان. وبالمقارنة يتضح أن ٢ , ٢٧٪ فقط من الجمهور بشكل عام اعتبر الصفات الشخصية المتميزة أهم أسباب منح الصوت. وإن عنى هذا شيئاً فقد عنى أن المعايير التي يستخدمها المقترعون في حالة النساء تختلف، إلى حد كبير، عن المعايير التي تستخدم لتقييم المرشحين الرجال، وأن المقترعين يكيلون بمكيالين مختلفين أحدهما مخصص للرجال والآخر (تعجيزي) مخصص للنساء، حيث يتم التمحيص في حياة النساء العامة والخاصة.

في نفس الوقت تؤخذ بقدر أقل من الاعتبار حياة الرجل الخاصة، ويغفر له خروجه عن الأعراف وعن مسار "الأخلاق الحميدة". وفي المقابل، يصبح التعرض السلبي لسمعة المرشحات أسهل بكثير من المرشحين الرجال. وكما كان واضحا من المقابلات التي تمت مع المرشحات، فقد صرح عدد قليل منهن أنهن تعرضن لحملات تشويه من خلال

بث الإشاعات والتهكمات التي انطلقت بالأساس من منطلقات جنسية أو دينية. وحدث هذا خصوصا في حالة المرشحات اليساريات والأقل عمرا والأرامل في بعض الأحيان.[٤٧]

هذا ولا يحتاج الرجال، في الكثير من الأحيان، لكثير من الصفات "الإيجابية" المميزة ليحظوا بتأييد عدد كبير من الناس. ويكفي، في بعض الأحيان، أن يكون الرجل أحد أفراد الحزب أو العشيرة – العائلة أو معتمدا من قبلها، أو أن يكون رجل دين، أو أن يتمتع بتأييد رب الأسرة ليحظى بعدد غير قليل من الأصوات. فقد تبين أن ٤٠,١٪ من الناخبين في الأردن صوتوا لمرشحيهم بناء على أحد المعايير السابقة (أو جميعها)، بالمقارنة مع ٢,٤٪ من الذين صوتوا للنساء.[٤٨] هذا ويتوقع الناخبون من النساء التمتع بصفات "خارقة" وأن يجمعن كل الصفات المطلوبة من أجل التصويت لهن.

الخلفية الاجتماعية والسياسية للمرشحات

يتضح من جدول (٨) أن ٥٧,٧٪ من المرشحات للمجلس التشريعي حاصلات على درجة البكالوريوس أو أكثر، وأن ٢٣٪ حاصلات على درجة الدبلوم. أما الفائزات، فكان أربع منهن من حملة شهادة البكالوريوس أو أكثر، في حين أنهت الخامسة التوجيهية ومجموعة من المساقات في جامعات مختلفة، وهي معروفة بثقافتها واطلاعها. وكذلك فإن ٧٧,٨٪ منهن متزوجات أو كن متزوجات (أرامل بنسبة ١٤,٨٪)، والباقي (٢٢,٢٪) غير متزوجات. أما الفائزات فكان ٤ منهن متزوجات (او زوجات شهداء)، ومرشحة واحدة غير متزوجة. بالنسبة للتوزيع العمري فقد كانت المرشحات من جميع الفئات العمرية مع ميل لأن تزيد أعمارهن عن ٤٠ عاما (هذا مع العلم أن السن القانوني للترشيح كان ٣٠ عاما). وقد جاء ٤ من النساء الفائزات من النساء اللواتي تقارب أو تزيد أعمارهن عن ٥٠ عاما، بينما كانت إحداهن في بداية الثلاثينات. وبالنسبة للنساء المتزوجات من بين الفائزات فقد كان لديهن عدد قليل نسبيا من الأطفال (بين ٢ – ٥) أصبحوا في أعمار متقدمة ويعتمدون بشكل كبير على أنفسهم. أما باقي المرشحات المتزوجات فكان لبعضهن عدد كبير من الأطفال (٧، ٨، ٩، ١١) وأخريات كان لديهن عدد اقل ولم يحصلن على أصوات منافسة.

وكان للغالبية العظمى من النساء المرشحات خبرات (خلفيات) حزبية (في الوقت الحاضر أو الماضي) وبلغت نسبة هؤلاء ٦٨٪ من المرشحات (١٩ من ٢٧). وبالرغم من ذلك فإن ١٠ مرشحات فقط (٣٧٪) خضن الانتخابات ضمن كتل سياسية أو بدعم من أحزابهن. وقد خاضت ٩ مرشحات لهن تجربة داخل حركة فتح الانتخابات خارج الحركة كمستقلات،

---

٤٧. انظر/ي ايضا مركز القدس للنساء، ١٩٩٦.

٤٨. الاحصاءات مستمدة من دراسة صادرة عن مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، ١٩٩٨.

ولم تفز أي منهن أو يحقق أصواتا منافسة.[٤٩] وفي المقابل، رشحت الحركة ٤ من نسائها في كتلها، وخامسة من حزب فدا.[٥٠] أما بالنسبة لحزب الشعب، فقد خاضت مرشحاته الثلاث الانتخابات ضمن كتلة الحزب الرسمية.

جدول (٨) بعض الصفات الاجتماعية والسياسية للنساء المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي (١٩٩٦) -- نسب مئوية									
التعليم		العمر		الحالة الزواجية		الخلفية (التجربة) الحزبية		الكتل الانتخابية	
بكالوريوس +	٥٧,٧	٣٠-٤٠	٣١,٨	متزوجة	٦٣	متوفرة	٩٢,٦	ضمن كتلة[٥١]	٣٧
دبلوم	٢٣	٤١-٥٠	٤١	أرملة	١٤,٨	غير متوفرة	٧,٤	مستقلة	٦٣
توجيهي أو أقل	١٩,٣	٥٠ +	٢٧,٢	عزباء	٢٢,٢				

الخلفية النضالية والعمل الجماهيري

اتسم تاريخ النساء المرشحات (في غالبيتهن العظمى) بدرجة متميزة من المشاركة في النضال الوطني. فقد صرحت المرشحات بأنهن (أو أحد افراد اسرهن) كن قد تعرضن لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي (مثل اغتيال الزوج، الاعتقال، الإقامة الجبرية، الإبعاد، اعتقال الاشقاء، الإعاقة الجسدية). وقد كان للنشاط النضالي للمرشحة أو أحد أفراد أسرتها دور مهم في رفع مستوى التضامن معها. وليس هناك أوضح من التضحية التي تعرضت لها أسرة الشهيد خليل الوزير (أبوجهاد) الذي تم اغتياله من قبل القوات الإسرائيلية، الشيء الذي كان له أثر في نفوس الناس وانعكس على درجة تضامنهم مع زوجته المرشحة انتصار الوزير (إم جهاد). ويتشابه هذا الوضع مع أوضاع نساء أخريات وبأشكال مختلفة كحالة جميلة صيدم مثلا وهي زوجة أحد الشهداء القياديين للثورة الفلسطينية. كما أن العديد من المرشحات كن عائدات من المنفى بعد طول غياب عن الوطن، وترشح غالبيتهن في قطاع غزة.

---

٤٩. تعرض بعض هؤلاء النساء إلى ضغوطات حزبية بعد الانتخابات بسبب "خروجهن" عن كتلة الحركة، كما ادى هذا الوضع إلى نوع من الجفاء بين بعض المرشحات والحركة.

٥٠. برغم اهتمامها الشديد بخوض الانتخابات، فقد قامت سلوى هديب (قيادية في حركة فتح) بالإعلان عن تأييدها لترشيح امرأة من خارج إطار فتح في كتلة الحركة وذلك كاعتراف بفرص المرشحة زهيرة كمال بالفوز.

٥١. أو مرشحة وحيدة للحزب في الدائرة.

جدول (٩) تعرض المرشحات (أو أحد أفراد الأسرة) لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي		
نعم -- شخصيا	نعم -- أفراد الأسرة	لا
****	*******	**
أمثلة: اغتيال الزوج، اعتقال إداري، إقامة جبرية لمدد طويلة وقصيرة، السجن، الاستدعاء للتحقيق والمضايقات المستمرة، إبعاد الزوج والأبناء، اعتقال الأشقاء، محاولات التشويه.		

بالإضافة للدور النضالي، كان للغالبية العظمى من المرشحات دور متميز في إنشاء منظمات نسوية وأطر جماهيرية ضمن منظمة التحرير الفلسطينية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الجماهيرية والمحلية الأخرى. كما أن غالبية المرشحات يتبوأن مناصب قيادية في هذه المنظمات كرئيسات أو كعضوات في اللجان التأسيسية والإدارية.

جدول (١٠) نشاط المرشحات في المنظمات النسوية والجماهيرية		
النشاط في المنظمات النسوية		
عضوة مؤسسة	عضوة قيادية	غير نشيطة
**********	*********	***
النشاط في المنظمات الجماهيرية		
*********	**********	***

مواقف المرشحات من عدد من القضايا الانتخابية

تم استطلاع آراء ١٣ من المرشحات حول مجموعة من القضايا التي تم طرحها أثناء العملية الانتخابية (ولاحقا في المجلس التشريعي). ومن هذه القضايا: نظام الانتخابات الفلسطيني، الكوتا النسوية، الكتلة النسائية (النسوية)، ولجنة المرأة والطفل في المجلس التشريعي. كما تم، في نفس الوقت، استطلاع آراء الفعاليات النسوية من أجل زيادة الوضوح في الصورة حول المواضيع المطروحة ومن أجل المقارنة.

١. قانون الانتخابات والنظام الانتخابي

قيم ٥٠٪ من المرشحات النظام الانتخابي سلبيا. وبالاطلاع على بعض الملاحظات التي تم تقديمها من قبلهن نجد أن التقييم السلبي يأتي من مجموعة من العوامل منها: تقسيم الوطن الفلسطيني إلى دوائر "صغيرة" بدلا من دائرة واحدة، الشيء الذي انتقدته بعض

المرشحات من منطلقات سياسية، وأخريات من منطلق صعوبة فوز النساء على مستوى الدوائر الصغيرة، حيث برزت العائلية وبالتالي تم تعزيز فرص الرجال في الفوز. وإذا كانت هذه المقولة تبدو منطقية، إلا أنه ليس من الواضح أن نظام الدائرة الواحدة كان سيكون أفضل للنساء ضمن الضعف العام للأحزاب السياسية وعدم قدرة معظمها على تجاوز نسب ١-٣٪ من التأييد على المستوى الوطني، كما تشير استطلاعات الرأي العام المختلفة.[٥٢] وبغض النظر عن صحة المقولتين فإن هذه المسألة بحاجة لدراسة أوسع وتمحيص أكبر. أما منطلق النقد الثاني فكان له علاقة بقيام القانون بتخصيص حصة "كوتا" للدوائر والطوائف الدينية، بينما تم رفض تخصيص حصة للنساء (نصف المجتمع) برغم التاريخ التمييزي الطويل ضدهن والأهمية الكبيرة لمشاركتهن في عملية التنمية. وذلك برغم أن التأييد للكوتا النسوية تزيد بين الرأي العام الفلسطيني عن التأييد للكوتا الطائفية،[٥٣] (كما هو الحال في الأردن).

أما اللواتي اعتبرن القانون إيجابيا فانطلقن من كون القانون يعطي حقوقا مساوية للنساء والرجال في خوض الانتخابات والحملات الانتخابية. كما أن القانون يعطي النساء فرصة للفوز من خلال تعدد المقاعد في كل دائرة (باستثناء ثلاث دوائر أحادية المقاعد)، وبالتالي يملك الناخبون قدرة على التصويت لأكثر من مرشح مما يسهل الأمور لاختيار النساء (كاختيار ثان إذا لم يكن اختياراً أول).

---

٥٢. انظر/ي استطلاعات مركز البحوث الفلسطينية ومركز القدس للإعلام حيث تشير استطلاعاتهم إلى أن التأييد لكل من الجبهة الشعبية وحزب الشعب وفدا والجبهة الديمقراطية لا يتجاوز هذه النسب.

٥٣. انظر/ي نفس الاستطلاعات، ولتفصيل اكبر انظر/ي سعيد، ١٩٩٧ (أ)، و مركز القدس للنساء، ١٩٩٦.

جدول (١١) موقف المرشحات والفعاليات من عدد من القضايا الانتخابية			
القضية	الموقف	المرشحات	الفعاليات
النظام الانتخابي	إيجابي	****	***
	بين بين	**	*
	سلبي	******	*********
كتلة انتخابية نسوية	مؤيدة	**	*******
	بين بين	***	
	معارضة	********	*******
الكوتا	مؤيدة	**	**********
	بين بين	****	**
	معارضة	******	*****
لجنة المرأة والطفل	مؤيدة	**********	********
	بين بين		*****
	معارضة	*	*

٢. الكوتا النسوية في الانتخابات

انقسمت النساء المرشحات بالنسبة لهذا الموضوع، حيث أيد بعضهن فكرة الكوتا بشكل كامل (أو لفترة انتقالية)، بينما رفضها عدد مساو منهن. وقد جاء موقف الفعاليات النسوية أكثر إيجابية بالنسبة للكوتا حيث أيدت غالبية الفعاليات استخدامها. وجاءت المواقف المؤيدة مبنية على القناعة بأن التمييز ضد المرأة كان وما زال مستمرا في بنية المجتمع وثقافته، ولذلك فإن الكوتا تشكل تمييزا إيجابيا (ولو لفترة زمنية محدودة) لتمكين النساء من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار. فالكوتا تشكل عاملا لجسر الهوة بين الجنسين، وتعزيزا لثقافة تتقبل وجود النساء في هذه المواقع.

أما المعارضات للكوتا، فاعتبرن استخدامها "غير ديمقراطي" في ظل وجود قانون يعطي حقوقا انتخابية متساوية للرجال والنساء. كما أن الكوتا، برأيهن، قد تؤدي للتقاعس وإلى وصول نساء غير مؤهلات للمجالس التمثيلية ومواقع صنع القرار. وقد جاء موقف بعض المرشحات والفعاليات متناسقا مع الموقف الحزبي المؤيد أو المعارض للكوتا.

٣. كتلة انتخابية نسائية

نظرت المرشحات سلبيا لوجود "كتلة نسائية" لخوض الانتخابات. وفي نفس الوقت تراوحت مواقف الفعاليات النسوية بين التأييد والمعارضة. وقد انطلقت المعارضة من إدراك المرشحات والفعاليات لأهمية دور الأحزاب السياسية في دعم النساء، وأن تشكيل مثل هذه الكتلة من شأنه أن يعفي الأحزاب السياسية من التزاماتها تجاه النساء، وأن مثل هذه الكتلة ستعزل النساء وقضاياهن وتكرس حالة من الاستقطاب بالنسبة لهذه القضايا. كما أن المعارضين ينظرون إلى أن مثل هذه الكتلة ستفاقم من وضع النساء كأقلية مهمشة. بالإضافة للاعتقاد بأن الشارع الفلسطيني ما زال غير مهيأ لانتخاب النساء على خلفية "نسوية."

أما المؤيدون لتشكيل مثل هذه الكتلة، فجاء تأييدهم على خلفية أهمية توحيد جهود النساء (ومؤيديهن) خلف كتلة من المرشحات. فالكتلة ستكرس القناعة بأهمية وجود تمثيل نسائي في المجالس التمثيلية، وتساعد النساء على تجاوز حالة الفئوية الحزبية والحساسيات الشخصية، وخصوصا في ظل ضعف الدعم الحزبي للنساء، وإمكانية التحالف مع قوى ديمقراطية من داخل المنظمات الأهلية. وقد أكدت بعض الفعاليات على أن إمكانية مثل هذه الكتلة ستزداد في ظل إجراء انتخابات على مستوى الوطن ككل، وأن مثل هذه الإمكانية تصبح شبه معدومة في ظل نظام الدوائر الحالي.

٤. لجنة المرأة والطفل

تم طرح فكرة إنشاء لجنة للمرأة والطفل في المجلس التشريعي بهدف مراقبة وتحسين أداء المجلس تجاه قضايا النساء والأطفال. وقد كان المجلس التشريعي قد صوت ضد هذا الطرح، كما قام عدد من النساء عضوات المجلس بالتصويت ضد إنشاء هذه اللجنة على أساس أن الفكرة غير مكتملة أو واضحة المعالم. وعندما تم استطلاع آراء المرشحات والفعاليات حول اللجنة، كان التأييد كبيرا لضرورة إنشائها. واعتبرت المرشحات أن لهذه اللجنة دورا هاما، وخصوصا إذا أخذت على عاتقها مراقبة التشريعات والقوانين وقرارات اللجان في المجلس التشريعي من حيث "وديتها" تجاه النساء والأطفال. أما الفعاليات فأشارت إلى أنه سيكون للجنة المتخصصة دور في توحيد الجهود النسوية

الداعمة للمرأة حتى تتواجد في كافة المواقع، ودور في تلبية حاجات النساء والأطفال. أما الرافضون لإنشاء اللجنة المذكورة، فهم يتخوفون من عزل قضايا النساء عن القضايا العامة. كذلك فإنهم يعتبرون أن إنشاء اللجنة هو جزء من عملية استعراضية "دعائية" تظهر اهتماما غير حقيقي بقضايا المرأة (tokenism) في ظل غياب إنجازات فعلية.

خاتمة

يتضح من التحليلات المقدمة أعلاه أن لملف النساء المرشحات ومواقفهن دور مهم في قدرتهن على ترشيح أنفسهن والمنافسة على المقاعد المخصصة في دوائرهن. وكما هو ملاحظ، فإن ملف النساء المرشحات حافل بالعطاء على المستويات النضالية والاجتماعية والنسوية، ولم تأت مشاركتهن من فراغ. وعلى حد تعبير حنان عشراوي فإن حملتها الانتخابية لم تأت من العدم، وأن "جمهور الناخبين يقيم ميزات المرشح بناء على التسلسل التاريخي، بما في ذلك استعداد المرشح للتحدث في الماضي، وسمعة المرشح في المجتمع الفلسطيني، وعطاء المرشح ونزاهته".[٥٤] ومما لا شك فيه أن هذه عوامل مهمة بحد ذاتها، ويصبح لها مدلول أكبر فقط إذا ترافقت مع مجموعة كبيرة أخرى من العوامل التي تم التطرق لها سابقا مثل الوعي المجتمعي، والوعي النسوي وطبيعة القانون الانتخابي، والنشاطات المؤسساتية، وعوامل مهمة أخرى سيتم التطرق لها في الفصل القادم مثل دور العائلة والأحزاب والسلطة السياسية والمنظمات النسوية وفعالية الحملات الانتخابية.

٥٤. حديث عن المرأة الفلسطينية والانتخابات في فندق الأميركان كولوني في ١٤ شباط ١٩٩٦.

الفصل الخامس

المصادر المتاحة والحملات الانتخابية

المصادر المتاحة والحملات الانتخابية

مقدمة

تنوعت المصادر المتاحة للمرشحات النساء وتباينت في حجم توفرها. وفي دراسة حول النساء الفلسطينيات وانتخابات مجالس الحكم المحلي (١٩٩٦) تم تحديد عدد من المصادر التي يمكن للنساء الاستثمار فيها وتفعيلها من أجل فرص انتخابية أفضل. ومن هذه المصادر:

- المنظمات النسوية المختلفة
- خبرة النساء المنتخبات في منظمات غير نسوية أو وجودهن في مناصب عامة مهمة
- النساء المهنيات المعروفات والمؤثرات
- النساء العاملات في المراكز النسوية
- السجينات والمبعدات العائدات
- النشاطات والمنابر الثقافية والتطوعية
- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية (غير النسائية)
- الرجال المؤثرون في الحياة العامة
- القوى/الأحزاب السياسية
- العائلة
- العائلات الرئيسية والمؤثرة

-اللجان التطوعية الشبابية وطلبة الجامعات

-الصحافة

-مؤسسات السلطة الوطنية وأجهزتها.

ولكن، وبغض النظر عن المصادر المتاحة لهن، فإن النساء يبدأن بداية غير متكافئة مع الرجال، وذلك بحكم تجذر التمييز ضدهن والموروث التاريخي الذي ينظر للنساء نظرة دونية ايست مثل تلك المرتبطة بالرجال. فالكثيرون ما زالوا يرفضون انتخاب النساء فقط لكونهن نساء، والعكس غير صحيح (حيث لا يوجد في مجتمعنا حتى الآن من يستثني انتخاب رجل لكونه رجل!). ولذلك فإن النجاح والفشل يعتمدان على: قدرة المرشحة وفريقها الانتخابي على الوصول إلى أفضل توازن بين العدد الكبير من العوامل المؤثرة (إيجابا وسلبا) على إمكانيات فوزها، واستخدام المصادر المتاحة للدرجة القصوى، وبذل الجهود المضاعفة في الحملات الانتخابية.

سيتم في هذا الفصل تقديم تحليل حول مصادر الدعم المتاحة فعليا للنساء، ووسائل التعامل معها في الحملات الانتخابية، وذلك بالاعتماد على خبرات المرشحات أنفسهن والمعلومات التي قدمنها ضمن الاستبانات التي تم استخدامها للبحث. كما سيتم تقييم المصادر الانتخابية والحملات الانتخابية من قبل الفعاليات النسوية المشاركة في الدراسة.

تقييم مصادر الدعم المتاحة للمرشحات

تم استطلاع رأي عدد من المرشحات لانتخابات المجلس التشريعي وعدد من الفعاليات من أجل تقييم دور مؤسسات مختلفة في دعم النساء في الانتخابات، وبالتركيز على دور الأحزاب والمؤسسات النسوية والعائلة. وجاءت نتائج التقييم على النحو التالي:

١. العائلة

كان من الواضح أن الدعم العائلي من أهم المصادر المتاحة للنساء المرشحات (كما هو الحال بالنسبة للرجال). وقد قامت الأسرة النووية (والممتدة أحيانا) بتقديم دعم مادي ومعنوي لمرشحات من الأقارب بشكل كبير، وبدرجة عالية من المثابرة والإخلاص. ويمكن أن نعزو ذلك جزئيا إلى شعور الرجال في العائلة بأهمية دورهم في "مساعدة" المرشحة على النجاح، وقدرتهم المميزة على الوصول لمجموعات ومناطق قد لا تستطيع النساء الوصول إليها، وقدرتهم على تيسير حركتها واجتماعاتها. كذلك فإن قيام عائلة بتقبل ترشيح امرأة منها في الانتخابات يأتي بعد تاريخ نضالي واجتماعي للمرأة نفسها، وبالتالي

يصبح دعمها لها قائما على قناعة بمؤهلاتها وقدراتها ودورها المميز داخل الأسرة والعائلة. وبالنظر لملف المرشحات الفائزات من الناحية العائلية، فإن مرشحة واحدة تمتعت بقدر كبير من النفوذ العائلي (تنافست مع مرشح آخر من العائلة). أما باقي المرشحات فلا يمكن القول أنه كان لعائلاتهن الممتدة دور كبير من حيث عدد الأصوات، فلم يكن لدى أي عائلة العدد الكافي من الأصوات للفوز في أية دائرة مهما صغر حجمها. هذا وتركز الدعم العائلي في الحملات الانتخابية والدفع المعنوي والمالي. وفي حالات قليلة كان موقف العائلة الممتدة سلبياً حيث اعتبرت العائلة من المقاومين للمرشحة.

إن دعم هذه الأسر والعائلات لا يلغي تأثير النظام الانتخابي على أسس الاختيارات العائلية لمرشحيها، حيث أن النظام الانتخابي بتقسيمه الوطن الفلسطيني لدوائر صغيرة الحجم نسبيا عزز دور "العشائرية" وأضعف دور الأحزاب، وقلل بالتالي من فرص النساء في الترشيح أصلا.[٥٥] وكما ذكر في موقع سابق من الدراسة فإن نصف الذين كان لهم قريب مرشح قاموا بانتخابه. ولم يكن واضحا الفرق بالنسبة للمرشحين من النساء والرجال.

جدول (١٢) تقييم مصادر الدعم المتاحة للنساء في الانتخابات

	مواقف المرشحات			مواقف الفعاليات – الخبراء/الخبيرات		
	دعم كبير	دعم متوسط	دعم ضعيف	دعم كبير	دعم متوسط	دعم ضعيف
العائلة	*******	*	*	*******	*********	
الحزب (الأحزاب السياسية)	****	*	****	*******	******	***
المنظمات النسوية	**	**	*****	*	*****	***** *****
مؤسسات السلطة الفلسطينية			********		*****	***** *****
المنظمات الأهلية (غير النسوية)		****	*****		******	********
الفئات المتعلمة	***	****	**	**	******	*****
الصحافة والإعلام	**	****	***	*	*****	***** *****

٢. الأحزاب السياسية

أكدت المرشحات والفعاليات على أهمية دور الحزب (الأحزاب السياسية) كمصدر لدعم النساء في الانتخابات. وجاء تقييم دور الأحزاب متناقضا بين المرشحات، حيث أن بعض المرشحات قيمن دعم الأحزاب على أنه كبير، بينما قيمت أخريات هذا الدعم بأنه ضعيف.

٥٥. جاد، ١٩٩٦، الصفير، ١٩٩٦، وتقرير الهيئة المستقلة للانتخابات، ١٩٩٥.

أما بالنسبة للمقاومين، فقد اعتبرت المرشحات والفعاليات "القوى الدينية والمحافظة" على أنها المقاوم الأول للنساء المرشحات. وقد رفض عدد منهن التصريح بطبيعة المقاومين للنساء في الانتخابات.[٥٨] بينما صرح عدد من المرشحات والفعاليات أن الجمعيات الخيرية والأطر النسوية كانت من أهم المخيبين للآمال. كم تم القاء اللوم على مفاهيم "العشائرية والعادات والتقاليد" باعتبارها من أهم اسباب مقاومة النساء المرشحات. وقد تم اعتبار الأحزاب السياسية والمرشحين المنافسين من المقاومين للمرشحات.

وهكذا، فإن المقاومين والحلفاء قد يقعون في نفس التصنيفات للوهلة الأولى، حيث، كما ذكر سابقا، تم اعتبار الحركة النسوية (ببعض مراكزها) من أهم الحلفاء، بينما تم اعتبار عناصر أخرى من هذه الحركة من أهم المخيبين للآمال. وهذا ينطبق إلى حد ما على الأحزاب السياسية حيث أن الاعتراف بأهمية دورها يؤدي إلى توقع دعم كبير منها.

عوامل النجاح والفشل والصعوبات التي واجهتها المرشحات

١. الصعوبات المالية

واجهت النساء المرشحات عقبات متعددة في محاولتهن للفوز في الانتخابات التشريعية. أهم الصعوبات التي ذكرتها المرشحات والفعاليات تلك المتعلقة بتمويل الحملة الانتخابية. وقد كان من الواضح أن مثل هذه الحملة مكلفة، حيث أن التكلفة بالنسبة للنساء الفائزات كانت تزيد عن ١٥ ألف دولار أمريكي. ولم تتمكن الكثيرات من المرشحات من الحصول على تمويل حزبي أو غيره لتغطية التكاليف، مما اضطرهن للاستدانة. وقد كانت هذه الظاهرة ملحوظة في قطاع غزة، حيث لم تستطع بعض المرشحات تأمين أكثر من ١٠٠٠$ لإدارة الحملة (مبلغ قليل بالمقارنة مع مستوى الحياة والمبلغ المطلوب لحملة كبيرة).

٢. الصعوبات الحزبية

بالإضافة للصعوبات المالية، فقد ذكرت المرشحات والفعاليات ضعف الدعم الحزبي (او عدم توفره) والمنافسة الحادة داخل الحزب (الكتلة الواحدة) كإحدى الصعوبات التي كان لا بد للنساء من مواجهتها. فقد ذكرت بعض المرشحات الملتحقات بكتل انتخابية ضعف دعم زملائهن لهن في الحملة الانتخابية.

ولا يقتصر الدعم الحزبي على دعم أعضاء الكتلة، فلا بد من النظر أيضا في دعم المنتمين لهذا الحزب أو ذلك للمرشحات. ففي أكثر من استطلاع للرأي العام، تبين أن نحو ٧٠٪ من مؤيدي الأحزاب المختلفة لديهم استعداد مبدئي لانتخاب امرأة حتى من نفس

٥٨. قد يكون في ذلك تعبيرا عن مرارة بسبب عمق مقاومة بعض المجموعات وعدم رغبة من قبل المرشحات بالحديث عن ذلك.

الحزب الذي يؤيدونه.[٥٩] ن الرفض المبدئي للتصويت للنساء (كنساء) من قبل أكثر من ٣٠٪ من أفراد المجتمع ينتج عنه صعوبات إضافية للنساء، مما يضطرهن لبذل جهود مضاعفة على أصعدة أخرى وخصوصا على الصعيد النسوي. وقد أدى ضم عناصر غير معروفة بانتماءاتها الحزبية لحركة فتح في الكتلة التي رشحتها الحركة لردة فعل لدى عدد كبير من القاعدة باتجاه البحث عن المعروفين والمعروفات بانتماءاتهم التنظيمية والتضامن معهم، مما ساهم في إنجاح عناصر فتحاوية (من الرجال والنساء) من داخل الكتلة الرسمية ومن خارجها.

٣. التقليد

يزيد من حجم الصعوبات التي تواجهها النساء (حسب تعبيرات المرشحات والفعاليات) مقاومة التيارات الدينية والمحافظة (ونظرة المجتمع التقليدية) لهن كنساء. كما اعتبرت النساء العادات والتقاليد "المتخلفة" كعامل مهم في تصعيب إمكانياتهن الانتخابية.

جدول (١٤) العوامل التي أدت لنجاح النساء والعوامل التي أدت للفشل وجلبت الصعوبات (حسب رأي المرشحات والفعاليات) *

عوامل النجاح	عوامل الفشل والصعوبات
التاريخ النضالي	عدم توفر غطاء حزبي، والمنافسة الحادة داخل الحزب الواحد
الشخصية الاجتماعية والثقافية	ضعف التنسيق بين الأطر النسوية[٦١]
تاريخ العائلة	ضعف استهداف المرشحات للنساء وضعف التصويت النسوي لهن
العلاقات الاجتماعية – الأصدقاء	طبيعة النظام الانتخابي
تاريخ الزوج النضالي والعودة من المنفى[٦٠]	عدم نزاهة العملية الانتخابية
النشاط الاجتماعي والسياسي	قصر فترة الحملة الانتخابية
التنظيم السياسي	غياب وضعف التنظيم والإدارة والخبرة عند المرشحات وضعف البرامج
الحركة النسوية	التقليد والأصوليين
رجال مثقفون	الإشاعات والتهديد المباشر للمرشحة والتنافس غير الشريف
سكان المناطق (الشعبية)	النواحي المالية
دعم إحدى الحركات الاجتماعية	

* المواضيع ليست مرتبة حسب الأهمية.

٥٩. انظر استطلاعات مختلفة لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وخصوصا استطلاع نيسان ١٩٩٤، واستطلاع يوم الانتخابات، كانون ثاني ١٩٩٦.

٦٠. كان تأثير هذا العامل أوضح بين عدد من مرشحات قطاع غزة.

٦١. تم عقد مجموعة من الاجتماعات لقيادات الحركة النسوية في طاقم شؤون المرأة (وغيره من المواقع). وقد اتسمت بعض هذه الاجتماعات بدرجة عالية من الحماس والتضامن بين القياديات النسويات.

ولم يكن مستغربا أن تقوم النساء اللواتي ترشحن ضمن قوائم حزبية بتقييم أهمية الدور الحزبي إيجابيا (برغم الانتقادات الكثيرة التي وجهنها للأحزاب). أما النساء المستقلات، فبرغم اعترافهن بأهمية دور الأحزاب في دعم النساء، إلا أنهن اعتبرن الدعم ضعيفاً أو معدوماً. وقد كان حجم الانتقاد لدور الحركة النسوية (كما الفئات الأخرى قيد البحث) أكبر بين مرشحات وفعاليات قطاع غزة بالمقارنة مع فعاليات الضفة الغربية.

٣. المنظمات النسوية

يبدو أن تقييم للمنظمات النسوية (برغم صعوبة التعميم) ارتبط بحجم التوقعات. فقد اعتبر غالبية اللواتي تمت مقابلتهن أن دور هذه المنظمات كان ضعيفا (برغم ذكر استثناءات معينة). وقد ترافقت خيبة الأمل من دور المنظمات النسوية مع اتفاق عريض بأن (بعض المنظمات) كانت هي الحليف الأهم للنساء المرشحات (أو لعدد منهن على الأقل).

٤. الفئات المتعلمة

انقسمت المرشحات والفعاليات حول دعم الفئات المتعلمة للنساء، حيث اعتبر (٥ منهن) دعم الفئات المتعلمة كبيراً، واعتبر ٧ الدعم ضعيفاً، واعتبر (١١) أن الدعم متوسط.

٥. الصحافة

أما بالنسبة لدور الصحافة كمصدر دعم للمرشحات، فقد تباينت الآراء مع ميل أكبر من قبل المرشحات لأعطاء الصحافة علامة "متوسط" وميل الفعاليات لإعطائها علامة "ضعيف أو متوسط". وقد كان لبعض المذيعين في "صوت فلسطين" (الإذاعة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية) دور إيجابي في تشجيع الجمهور على التصويت للنساء وفتح النقاش حول موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات.[٥٦]

٦. المنظمات الأهلية

لم يعتقد أي من المرشحات أو الفعاليات أن دور المنظمات الأهلية (غير النسوية) كان كبيرا، بل تم وصف هذا الدور على أنه ضعيف أو متوسط.

٧. مؤسسات السلطة

لم يكن هناك خلاف بين المرشحات حول غياب دور مؤسسات السلطة الفلسطينية عن دع
النساء المرشحات. بينما قيمت الفعاليات هذا الدور على أنه ضعيف أو متوسط. وليس م
الواضح إن كان هذا التقييم يعبر عن انتقاد لغياب دور السلطة، أم هو اعتراف بوجوب ع
تدخل السلطة لصالح أي فئة في المجتمع، أم أنه يعبر عن كلا الموقفين.

٥٦. قامت بعض المنظمات النسوية (كطاقم شؤون المرأة) ومنظمات تطوعية (كمجموعة متطوعين من اجل ا
النساء) باستثمار الصحافة من خلال نشر إعلانات تحض الجمهور على المشاركة وانتخاب النساء.

للجوء لكافة وسائل الدعاية وبحجم كبير من أجل التجريب والتقليل من إمكانية الخطأ. إن مثل هذا الأسلوب، ومع المنافسة الشديدة من قبل رجال ذوي نفوذ واثرياء، أدى إلى أن تكون الحملات الانتخابة للنساء مكلفة وتفوق القدرة المادية لكثير من المرشحات. وقد كان واضحا من المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من المرشحات أن عددا كبيرا منهن قد أنفقن ما يزيد عن ١٥ الف دولار أمريكي لتغطية تكاليف الحملة الانتخابية. وبينما قام عدد من الأحزاب السياسية بتغطية كل أو جزء من تكاليف الحملات الانتخابية لمرشحاتها (ضمن الكتلة)، إلا أن باقي النساء كن مضطرات للجوء لأموال العائلة (التي توفرت في بعض الحالات حين أتت المرشحة من عائلة ثرية)، أو للاستدانة لاستكمال العمل على الحملة الانتخابية أو الاكتفاء بحملة صغيرة غير مجدية.

١. المشاركة في دورات تدريبية

شارك عدد قليل من المرشحات في برامج (دورات) تدريبية حول الانتخابات والحملات الانتخابية حيثما كانت متوفرة. وقد تعود هذه المشاركة القليلة إلى مجموعة من الأسباب المترابطة:

-قلة عدد الدورات المعقودة قبل الانتخابات، عقد بعضها في الوقت الذي لم تتبلور فيه النية لدى الكثير من المرشحات لخوض الانتخابات.

- تحلي عدد من المرشحات بدرجة عالية من "الثقة" بالنسبة للمصادر الانتخابية التي بإمكانهن التعويل عليها، وبالتالي التعويل على فرصهن في الفوز. وبسبب طول خبرتهن في العمل السياسي والجماهيري، وقربهن من صناع القرار، فقد كن قد جمعن خبرة غير قليلة في العمل السياسي والمعرفة بـ "أصول اللعبة السياسية". وقد شعر مثل هؤلاء النساء بأنهن لسن بحاجة لمثل هذه التدريبات.

- قصر فترة الحملة الانتخابية، أدى ببعض النساء المرشحات للتركيز على العمل اليومي في الحملات الانتخابية "بدل تضييع الوقت في حضور دورات نظرية". كذلك لجأن لسياسيين محليين يعملون في إدارتهم للحملات الانتخابية على أسس سياسية "تقليدية".

- عدم معرفة بعض المرشحات بهذه الدورات، أو عدم قدرتهن على المشاركة فيها بسبب الأعباء الحياتية.

- إن بعض المرشحات (كالكثير من المرشحين الرجال) لم يكن على قناعة كبيرة بجدوى استخدام وسائل دعائية محدثة، بل اعتمد على أساليب تقليدية مثل زيارة دواوين العائلات والعمل من خلال مراكز القوى في المنطقة.

وقد كانت هذه التوجهات واضحة في ظل غياب مديري الحملات والمستشارين المتخصصين. فباستثناء حالات قليلة جدا، صرحت الغالبية العظمى من المرشحات أنه لم يكن لديهن مدير حملة انتخابية أو مستشار متخصص. بينما كان لديهن مديرو حملات "غير متخصصين" غالبهم من الأقارب، وبعض المستشارين من الأقارب والأصدقاء والقيادات السياسية. كما كان من الملاحظ أن الهيكليات الإدارية للحملات الانتخابية كانت غير منظمة إلى درجة كبيرة، وأن جزءاً من المشكلة المتعلقة بالتحضير للحملات كان مرتبطا بعدم توفر ميزانية كافية. وقد كان من الملاحظ أن درجة الاستقطاب كانت أكبر في قطاع غزة من حيث توفر الموارد المالية، فعدد قليل من المرشحات توفر لديهن دعم مالي واضح، بينما لم يتوفر للباقي سوى مبالغ قليلة جدا.

جدول (١٥) التحضير للحملة الانتخابية			
	نعم		لا
المشاركة في برامج تدريبية حول الانتخابات والحملات الانتخابية	*****		********
وجود موازنة تزيد عن ١٥ ألف دولار	*******		******
	متخصص	غير متخصص	لا
وجود مدير حملة انتخابية متخصص	*	*****	*******
وجود مستشار للحملة الانتخابية	*	*****	*******
وجود هيكلية إدارية منظمة للحملة	****	**	*******

٢. الشعارات التي رفعتها المرشحات

غطت الشعارات التي رفعتها المرشحات كافة جوانب الحياة الفلسطينية. وعكست هذه الشعارات اهتمامات النساء بالقضايا والهموم العامة. ففي المجال السياسي، ركزت المرشحات على أهمية إزالة الاحتلال وحق تقرير المصير، والدعوة للدفاع عن القدس، وعودة النازحين واللاجئين، وتحرير الأسرى، ومقاومة الاستيطان، وتحسين الوضع التفاوضي. كما اهتمت المرشحات بقضايا المجتمع المدني، فقمن بالدعوة لدولة القانون والعدل، وبناء المؤسسات، وتعزيز الديمقراطية والتعددية والدستور. أما في المجال الاقتصادي، فكان عدد الشعارات أقل، ولم يكن هناك وضوح في أجندة المرشحات (كما هو الحال بالنسبة للمرشحين من الرجال). وفي المجال الاجتماعي، كان هناك اهتمام بتعزيز وضع المجموعات "المستضعفة"، فدعت الشعارات إلى تفعيل دور الشباب وحقوق العمال وتحسين ظروف المخيمات والعناية بالمسنين والمعاقين.

جدول (١٦) الشعارات التي رفعتها النساء أثناء الحملة الانتخابية	
شعارات ذات طبيعة عامة	**شعارات نسوية**
في المجال السياسي	قوانين متساوية -- من أجل مساواة المرأة
حق تقرير المصير -- إزالة الاحتلال	شاركت المرأة في النضال، فلتشارك في البناء
الاستقلال الوطني -- دفاعا عن الأرض والقدس	اقصاء النساء يعرقل البناء -- نحو مجتمع تسوده العدالة والمساواة
ضد الاحتلال والاستيطان	المساواة بين الرجل والمرأة -- حقوق المرأة من حقوق الإنسان
من أجل عودة النازحين واللاجئين	المساواة في التعليم والصحة والعمل -- حقوق المرأة وفق الديانة والتقاليد
تحسين الأداء التفاوضي -- تحرير الأسرى والأسيرات	رجل وامرأة بنفس الحقوق -- قانون أحوال شخصي عصري
الوحدة الوطنية -- الالتزام بالقرارات الدولية	حق المرأة في الميراث -- المرأة نصف المجتمع
في المجال المدني	**الأبعاد النسوية التي اهتمت بها المرشحات**
دولة القانون والعدل بناء المؤسسات	المساواة في الحقوق والواجبات
المجتمع المدني والديمقراطية	التعاون ضرورة من أجل النهوض المجتمعي
سيادة القانون	تحسين أوضاع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا
مجتمع مدني قائم على التعددية	التركيز على القوانين الخاصة بالمرأة (العمل، الأحوال الشخصية)
دولة فلسطينية عصرية قائمة على الدستور	الغاء التمييز في الأجر وفرص العمل
حقوق الإنسان	إجازات الأمومة مدفوعة -- قوانين لمكافحة العنف ضد النساء
	تعريف العمل المنزلي كعمل -- اعتماد الكوتا النسائية
في المجال الاقتصادي	حق النساء في التأمين الصحي والضمان الاجتماعي
تشجيع الاقتصاد الوطني	حق المرأة في التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية
تشجيع الاستثمار	رفع سن الزواج -- سياسات تنموية تصل للنساء
اقتصاد قوي دولة قوية	النساء في مراكز صنع القرار -- محاربة الفقر (بين النساء)
	حرية المرأة في الحركة -- دعم المرأة اللاجئة
في المجال الاجتماعي	حقوق المرأة وفق الديانة والتقاليد -- المرأة صانعة الأجيال -- المرأة أم
تفعيل دور الشباب -- حقوق العمال	العناية بالمرأة الريفية -- دمج المرأة في التنمية
قانون التأمين الوطني -- تحسين ظروف المعيشات	الحقوق الاقتصادية للمرأة -- الحق في الحصول على الوظائف والترقية
طفولة سعيدة -- أهمية التعليم	

وبرغم أن جميع المرشحات رفعن شعارات تتعلق بوضع النساء في المجتمع، إلا أنه كان هناك تباين في الاهتمام بالأبعاد النسوية سواء من حيث الكم أو النوع. ويبدو أن التباين نبع في الأساس من عاملين: الأول، عمق وتعريف البعد النسوي عند المرشحة نفسها. وقد برزت في هذا المجال الناشطات في المراكز النسوية المحدثة، وحاولن التوجه للأصوات النسائية والفئات المؤيدة لحقوق المرأة.[٦٣] كما أن هؤلاء المرشحات نظرن

٦٣. نلاحظ أن كلا من دلال سلامة وزهيرة كمال (ركزن بشكل كبير على الأبعاد النسوية) وانتصار الوزير وراوية الشوا (بأجندة أكثر عمومية) كن قد حصلن على أصوات نسائية بنسبة أكثر من أصوات الرجال (وذلك حسب تقديرات دراسة يوم الانتخابات التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (١٩٩٦). بينما حصلت كل من حنان عشراوي (صاحبة أجندة عامة) وجميله صيدم (التي ركزت على الأبعاد النسوية) على أصوات ذكورية أكثر، أو مقاربة لأصوات النساء (حسب نفس الدراسة).

للانتخابات كجزء من حركة اجتماعية تغييرية تسعى لتحسين وضع النساء وفرصهن بشكل عام.

أما العامل الثاني فيرتبط بتقدير المرشحات لأهمية وسيطرة البعد "الذكوري" و "السياسي" في العملية الانتخابية. وتميزت هؤلاء المرشحات بعمق تجربتهن السياسية والاجتماعية، وخصوصا على مستوى العلاقة مع القيادات السياسية وتقديراتهن "البراغماتية" لواقع المجتمع.

وفي تعاملهن مع القضايا "النسوية" تباينت المرشحات حول طبيعة الشعارات المرفوعة، حيث تعامل بعضهن مع "الوقع الاجتماعي" بشكل تكيفي: حقوق المرأة وفق الديانة والتقاليد، التعاون ضرورة، تحسين أوضاع المرأة، المرأة صانع الأجيال. بينما ركزت شعارات أخرى على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار: النساء في مراكز صنع القرار، اعتماد الكوتا النسوية، الحق في الحصول على الوظائف والترقية. وتميزت بعض الشعارات بالدعم للمساواة أمام القانون ولإحداث تغييرات في القوانين المعمول بها سواء على مستوى الأحوال الشخصية أو العمل أو التعليم. كما رفعت شعارات تطالب بدمج النساء في العملية التنموية، وإعادة تعريف العمل المنزلي، وحقوق اقتصادية أخرى. وتميزت شعارات مرشحات قطاع غزة بدرجة أعلى من الانسجام مع النمط التقليدي السائد حيث تم رفع شعارات حول الطفولة والأمومة والأسرة بشكل ظاهر.

وبغض النظر عن درجة البعد النسوي في شعارات المرشحة، حاولت كل المرشحات تقديم برنامج انتخابي متوازن يوضح اهتماماتهن الوطنية العامة ويربط القضايا "النسوية" بهذه الاهتمامات. وركز البعض على قضايا اجتماعية عامة، إن تم التعامل معها يكون فيها فائدة لكلا الجنسين (مع تأثير قد يكون أكبر على النساء) مثل مسائل التعليم الإلزامي للجميع، والضمان الاجتماعي، وخدمات الرعاية الصحية الأولية. ومع هذا الاهتمام، حاولت بعض المرشحات القويات أن يظهرن مسافة بينهن وبين القضايا النسوية بحيث "لا يبالغن فيها"، حسب تعبير إحدى هؤلاء المرشحات.

٣. استهداف النساء والرجال

أدت مجموعة من العوامل إلى قيام النساء المرشحات باستهداف الرجال أكثر من استهدافهن للنساء، سواء من خلال الشعارات أو الاجتماعات الانتخابية. ومن هذه العوامل:

١. قصر الحملة الانتخابية مما أضطر النساء لاستخدام أكثر الوسائل تقليدية "أمانا" في الوصول إلى أصوات الناخبين.

٢. قناعة معظم المرشحات بأن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري تقليدي، يلعب فيه الرجال دورا رئيسيا في تحديد توجهات عائلاتهم وأسرهم بما في ذلك تحديد مجرى تصويت النساء في الاسرة.

٣. توفر البنى المؤسساتية الذكورية (دواوين العائلات والنوادي الشبابية والمؤسسات الأخرى) وسهولة التنسيق مع القائمين عليها والوصول إليها.

٤. تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر صغيرة نسبيا مما عزز دور العائلية في تحديد نتائجها، الشيء الذي يعطي الرجال أفضلية.

٥. لم تنظر بعض المرشحات للانتخابات كجزء من حركة اجتماعية تهدف للتغيير والتوعية، بل نظرن إلى الفوز كعامل حاسم مما أدى إلى استخدام طرق تعزز الوضع القائم.

انعكست هذه العوامل في نسبة استهداف المرشحات للنساء والرجال في الحملة. كانت نسبة استهداف النساء حوالي ٤٦٪ مقابل حوالي ٥٤٪ للرجال، وذلك حسب تصريحات المرشحات أنفسهن. وفي الواقع نجد أن عدد الاجتماعات التي عقدتها ثمانية من المرشحات مع النساء كانت ١١٩ اجتماعا (أي ٢٩٪ من مجموع الاجتماعات)، بينما كان عدد الاجتماعات مع مجموعات من الرجال ٢٩٣ اجتماعا (أي ٧١٪ من مجموع الاجتماعات). ومن الجدير بالذكر أن مرشحات غزة كن أكثر تواصلا مع النساء من مرشحات الضفة الغربية، ولكنهن، وبشكل عام، قمن بعدد أقل من الاجتماعات. وقد يعود ذلك جزئيا لعامل التوزيع الجغرافي، ولإمكانيات النساء الأكبر للوصول للمؤسسات الذكورية في الضفة الغربية.

جدول (١٧) درجة الاهتمام بالرجال والنساء في الحملات الانتخابية (حسب تصريحات عدد من المرشحات في الضفة والقطاع)			
نسبة استهداف النساء والرجال في الحملة		عدد الاجتماعات مع النساء والرجال أثناء الحملة	
النساء	الرجال	النساء	الرجال
%٣٠	%٧٠	٣٠	١٠٠
%٣٠	%٧٠	١٢	٥٠
%٤٠	%٦٠	٢٢	٣١
%٥٠	%٥٠	١٠	٢٠
%٧٠	%٣٠	١٥	٥٠
%٣٠	%٧٠	--	--
%٦٠	%٤٠	--	--
%٤٥	%٥٥	١٠	١٥
%٤٠	%٦٠	١٠	١٧
%٧٠	%٣٠	١٠	١٠
%٤٦	%٥٤	١١٩ (%٢٩)	٢٩٣ (%٧١)

وإذا نظرنا للمرشحات اللواتي ركزن بشكل أكبر على مجموعات الرجال، فهن نفس المرشحات اللواتي رفعن شعارات وطنية عامة، ولم يتطرقن بشكل كبير للقضايا النسوية، إلا من خلال الحقوق والواجبات والأسرة والدور النضالي بشكل عام. وكانت النسبة الأكبر من بين المرشحات الفائزات (٣ من ٥) من هذه المجموعة، أما الباقي (٢ من ٥) وعدد من المرشحات اللواتي كن قريبات من الفوز فرفعن شعارات أكثر توازنا (مجتمعية وطنية عامة ونسوية) مع وضوح البعد النسوي في طروحاتهن. كما أن عددا من المرشحات اللواتي حصلن على أصوات أكثر من زملائهن في نفس الكتلة طرحن شعارات نسوية واضحة، وبالتوازن مع الشعارات العامة والوطنية. وقد برز هذا النمط في حالة مرشحات حزب الشعب في دوائر نابلس والقدس اللواتي حصلن على أصوات أكبر من زملائهن الرجال في نفس الكتلة.

خاتمة

بالنظر للعوامل العديدة والمعقدة التي تحدد قدرة النساء على خوض الانتخابات التشريعية، ومع الأخذ بعين الاعتبار ضعف الدعم الحزبي والنظرة التقليدية للمرأة، فإنه يمكن الاستنتاج أن المساحة التي يمكن للنساء العمل فيها، وجذب الأصوات من خلالها، أقل بكثير من تلك التي يتمتع بها الرجال. وبتقدير أولي فإن هذه المساحة لا تتجاوز في المتوسط ٥٠٪ من تلك المتوفرة للرجال.[٦٤] مما يعني أنه على النساء مضاعفة جهودهن، وحجم حملاتهن، وإمكاناتهن التنظيمية والمادية من أجل حد أدنى من المنافسة مع الرجال في مجال الانتخابات. وقد تزيد النسبة المذكورة في حالة عدد قليل من النساء الخارقات "Super Women" اللواتي يتمتعن بصفات "غير عادية"[٦٥] مثل الظهور السياسي البارز، والقدرة على الاتصال مع القيادة، أو الارتباط بأحد قيادات الثورة الفلسطينية، أو النفوذ العائلي. أما في حالة النساء المتوسطات من حيث المصادر والقدرات الحزبية والمالية، فلن يكون من السهل عليهن الفوز إلا من خلال نظام تمييز إيجابي يعمل على التعويض عن التمييز المترسخ في المجتمع ضد المرأة، أو في حالات نادرة من خلال قدرتهن على تجميع عدد كبير من العوامل لصالحهن (الحزب، المنطقة، النساء، الشباب. ....).[٦٦] كما أن المعطيات تبين أنه ليس من الواضح أن دمج الأبعاد النسوية في الحملات والتوجه للنساء تشكل استراتيجية غير واقعية بالنسبة للمرشحات. ولكن، وفي نفس الوقت، كانت فرص النساء "البراغماتيات" واضحة وخصوصا في استهدافهن للرجال وللتحالف مع الأطر التقليدية، مع أن هذه الاستراتيجية لا تضمن الفوز أيضا، وخصوصا إذا ترافقت مع تجاهل لقضايا المرأة.

---

٦٤. نادر سعيد، ١٩٩٦.

٦٥. إصلاح جاد، ١٩٩٦.

٦٦. كما هو الحال بالنسبة لدلال سلامة أصغر مرشحة من حيث العمر، فقد أتت من أسرة متوسطة الدخل وعائلة عددها قليل ولاجئة تسكن قريبا من المخيم ولكن في حدود المدينة. حصلت دلال على أصوات كبيرة من أنصار حركة فتح في القرى، وأصوات كثيرة من سكان المخيم، وأصوات من النساء من القرى والمدينة.

الفصل السادس

التجربة الانتخابية للنساء الأردنيات: لمحات مقارنة

التجربة الانتخابية للنساء الأردنيات: لمحات مقارنة

مقدمة

تتميز تجربة النساء الأردنيات في الحياة السياسية بميزات عديدة من أهمها ارتباط التجربة بطبيعة النظام السياسي السائد في المملكة، والالتزام الرسمي بتمثيل النساء في الأجهزة التنفيذية والتشريعية، ضمن مبدأ التعيينات وتشجيع النساء على خوض الانتخابات، وبقاء التجربة محصورة بشكل أساسي في منظومة النخبة السياسية والاجتماعية.

وبرغم أنه كان قد تم تعديل قانون الانتخابات عام ١٩٧٤ ليمكن النساء من المشاركة في الانتخابات كمرشحات وناخبات، إلا أن المشاركة الحقيقية للنساء بدأت في مجال الانتخابات عام ١٩٨٩ حيث بدأت عملية الإصلاح الديمقراطي في المملكة.[٦٧] ومع ذلك، فإن غياب النساء عن العملية الانتخابية لم يكن كاملا قبل هذا العام، حيث شاركت النساء في الانتخابات التكميلية للبلديات (عام ١٩٨٤)، ولكن المحاولة باءت بالفشل.[٦٨]

وفي نفس الوقت فإن النساء كن قد شاركن في المجالس النيابية والوزارية، ولاحقا في البلديات. فبين الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ تم تعيين ٩ نساء من بين ١٩٠ عضوا في المجلس الوطني الاستشاري (أي بنسبة ٤,٧٣٪). أما في عام ١٩٩٣ فكان هناك امرأتان في

---

٦٧. شتيوي وداغستاني، ١٩٩٤.

٦٨. الإحصائيات مقتبسة من: مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، تقرير ورشة عمل المرأة الأردنية والعمل العام (تجربة وتقييم)، ١٩٩٧ (أ).

مجلس الأعيان من بين ٤٠ عينا (أي بنسبة ٥٪) و ٣ نساء في مجلس الأعيان لعام ١٩٩٧ (أي بنسبة ٥ ,٧٪)[٦٩]. كما تم تعيين أول امرأة لمنصب وزاري عام ١٩٧٩، تلاه تعيين أخرى عام ١٩٨٤، وأخرى عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٥ كان هناك وزيرتان ولفترة قصيرة، ثم عادت الوزارة الجديدة لتشمل وزيرة واحدة. هذا ولم تشتمل الوزارة الأخيرة التي تم تعيينها في شهر آب ١٩٩٨ على أية امرأة. وبالنسبة للمجالس البلدية فقد غابت النساء عنها بشكل مطلق حتى عام ١٩٩٤، حيث تم تعيين ٩٩ امرأة في المجالس البلدية والقروية، منهن ٧٩ في مجالس بلدية. واستطاعت النساء اختراق المجالس المحلية عن طريق الانتخابات عام ١٩٩٥، حيث تقدمت للانتخابات ١٩ مرشحة فازت من بينهن ١٠ نساء حصل معظمهن على أعلى الأصوات، وأصبحت إحداهن أول رئيسة بلدية في تاريخ الأردن.[٧٠] كما فازت ٣ نساء (من بين ١٠ مرشحات) في الانتخابات المحلية التكميلية لعام ١٩٩٧.

هذا ويرى الكثيرون في هذه المشاركات انجازا مهما في سبيل تطوير وضع النساء في الأردن، وكسرا للحواجز النفسية والثقافية التي وقفت في وجه مشاركة النساء عبر التاريخ. كما أن مشاركة النساء، ولو من خلال التعيينات، كان لها أثر مهم في إعطاء النساء فرصة لاثبات النفس وتعويد المجتمع على تقبل وجود النساء، وخصوصا على المستوى المحلي.[٧١]

ويرى آخرون في وجود النساء في مواقع سياسية متقدمة مسألة رمزية، حيث أن المشاركة لم تتعد ٥٪ في أحسن الأحوال، في أي محفل تشريعي أو تنفيذي. ومع أهمية وجود رئيسة بلدية، إلا أنها لا تشكل أكثر من ٣ ,٥ في الألف (واحدة من بين ٢٩٠ رئيس بلدية آخرين). كما أنه ليس من الواضح أن وجود النساء في هذه المواقع يعبر فعلا عن قناعة راسخة في الثقافة الأردنية بأهمية وجود النساء في الحياة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتبقى الانتخابات أفضل السبل للتعبير عن ثقافة المجتمع ومدى تقبله للتوجهات الاجتماعية المختلفة. وكما هو معروف، فإن مشاركة النساء الأردنيات في البرلمان لم تتعد وجود امرأة واحدة في برلمان عام ١٩٩٣، والتي عبر وجودها عن اختراق لمؤسسة سياسية يسيطر عليها الرجل، ولكن التمثيل جاء منقوصا حيث انه لم يعبر عن الواقع الإجمالي للثقافة السائدة.

---

٦٩. تصبح النسبة ٢,٥٪ في حالة احتساب العدد كنسبة من عدد أعضاء مجلس الأمة البالغ عددهم ١٢٠.

٧٠. السيدة إيمان فطيمات من خربة الوهادنه.

٧١. مركز الأميرة بسمة، تقرير ورشة، ١٩٩٧ (أ).

جدول (١٨) التمثيل النسوي في كل من فلسطين والأردن في مواقع اتخاذ القرار (جدول مقارن)					
	فلسطين ٩٦	فلسطين ٩٨	الأردن ٨٩	الأردن ٩٣	الأردن ٩٧
عدد المرشحات للانتخابات التشريعية	٢٧	---	١٢	٣	١٧
عدد الفائزات	٥	---	صفر	١	صفر
نسبة التمثيل	%٥,٧	---	صفر	%١,٢٥	صفر
عدد الوزيرات	٢	١	صفر	١	١
نسبة التمثيل	%٨	%٣,٣	---	%٤	%٣,٣
المجالس المحلية (المعينات-المنتخبات)[٧٢]	---	١٦	صفر	صفر	١٣
نسبة التمثيل	---	٤,٩/ألف	صفر	صفر	---

منتخبات معينات (عدد الوزيرات في الأردن لعام ١٩٩٥ (٢) وعدد المعينات في المجالس المحلية لعام ١٩٩٤ (٩٩) عضوة).

وبالمقارنة مع فلسطين، لا توجد اختلافات جذرية في الإحصائيات، باستثناء زيادة ذات دلالة في التمثيل النسوي في المجلس التشريعي الفلسطيني، وزيادة واضحة في التمثيل النسوي في المجالس المحلية في الأردن. أما من حيث الهيئات التنفيذية فهناك درجة عالية من التشابه، حيث يبدو أن هناك درجة من الرمزية في تمثيل النساء (امرأة أو اثنتين في كل حكومة). كما أن طول التجربة الأردنية في مجال تعيين النساء في الهيئات النيابية رافقه تمثيل للنساء في أجسام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بلغ عدد النساء في المجلس الوطني الفلسطيني ٤٢ (من بين ٤٨٣، أي بنسبة ٨,٧٪) وذلك عام ١٩٩١.

هذا وتأثرت كل من التجربتين الفلسطينة والأردنية في مجال المشاركة السياسية، وخصوصا في الانتخابات البرلمانية، بمجموعة كبيرة من العوامل سيتم التعرض لها في الأجزاء التالية من الدراسة. ولكن قبل ذلك، سيتم تقديم تحليل مقارن للأداء النسوي في الانتخابات البرلمانية (التشريعية) في كل من البلدين.

الأداء النسوي في الانتخابات

تقدمت للانتخابات البرلمانية (١٩٩٧) في الأردن ١٧ امراة، في أعلى حجم ترشيح للنساء في الانتخابات الثلاثة التي شهدها الأردن منذ عام ١٩٨٩. فلم يزد عدد المرشحات عن ٣ مرشحات عام ١٩٩٣ (من بين ٥٤٣ مرشح أي بنسبة ٠,٥٦) وعن ١٢ مرشحة عام

٧٢. لا يوجد اي امراة معينة في اية لجنة بلدية في قطاع غزة أو في محافظات الخليل ونابلس وجنين وقلقيلية وطوباس.

١٩٨٩ (من بين ٦٤٧ مرشحا بنسبة ١.٨٥). هذا ولم تفز أية امرأة في الانتخابات الأخيرة، برغم ارتفاع الأصوات التي تلقتها المرشحة توجان فيصل عن الانتخابات السابقة (من ١٨٨٥ صوتا إلى ٤٢٢٧ صوت). واستطاعت مرشحة أخرى فقط أن تتجاوز الألفي صوت (المرشحة إملي نفاع، وحصلت على ٢٢٩٢ صوتا). هذا ويتضح من الجدول (١٩) أن باقي المرشحات كن قد حصلن على أقل من ٩٠٠ صوت كحد أعلى، و ٣٩ صوت كحد أدنى.

جدول (١٩) نتائج المرشحات لانتخابات ١٩٩٧ ونسبة الوصول لكل منهن[٧٣]

المرشحة	عدد الأصوات	عدد الأصوات الذي أحرزها نظيرها أو الفائز بأقل الأصوات	نسبة الوصول
توجان فيصل	٤٢٢٧	٥٢١٣	%٨١
إملي نفاع	٢٢٩٢	٣١٣٤	%٧٣,١
ليلى فيصل	٨٨٨	١٩٦٩	%٤٥
هيام كلمات	٨٦٧	١٩٦٩	%٤٤
سهام البيايضة	٤٥٧	١٣٢٢	%٣٤,٦
عائشة الرازم	٨٧٤	٣٠٣٦	%٢٨,٨
صباح العناتي	٦٤٨	٣١١٩	%٢٠,٧
فاطمة عبيدات	٨٢٤	٤٢٣٨	%١٩,٤
فاطمة حسونه	٦٥٦	٤٤٦٥	%١٤,٧
فردوس المصري	٢٩٧	٢٣٠٥	%١٢,٩
عجايب هديريس	٣٦٩	٣٣٨٦	%١٠,٩
نورما عيسيان	٢٤٤	٣١٣٤	%٧,٨
سميحة التل	٢٣٦	٣٠٨٦	%٧,٦
دعد سلطان	١٤٢	٢٣٥٦	%٦,٠
حفيظة المعايطة[٧٤]	٣٩	١٣٢٢	%٢,٩
وصاف كعابنه	٦٧	٢٥٣٩	%٢,٦
نوال المومني	٦٠	٢٨٩٥	%٢,٠

٧٣. مصدر البيانات، مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، المرأة والنيابة، ١٩٩٧ (ب).

٧٤. ترشحت السيدة حفيظة المعايطة برغم المعارضة الناتجة عن عدم معرفتها الكتابة أو القراءة، مع العلم أن مرشحين اخرين من الرجال كانوا لم يحصلوا على أي تعليم مدرسي ولم يحدث ترشيحهم أي نقاش ذو دلالة.

كما أنه من الملاحظ أن وجود أكثر من مرشحة في دائرة واحدة[٧٥] (أو حتى التنافس على نفس المقعد) لم يكن عاملا حاسما في التقليل من فرص النساء في الفوز. وفي الواقع، نجد أن أكثر المرشحات الأردنيات حظا تنافسن في دائرتين: الدائرة الثالثة حيث توجد ثلاث مرشحات (اثنتان منهن يتنافسن على المقعد المسيحي)، والدائرة الخامسة حيث توجد أيضا ثلاث مرشحات، اثنتان منهن يتنافسن على المقعد الشركسي. وقد يقلل هذا الاستنتاج غير الحاسم من المحاولات المستمرة لترشيح امرأة واحدة في كل دائرة، والاهتمام بشكل أكبر بعوامل النجاح الأخرى التي قد تساعد مجموع المرشحات. وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد بالنسبة للحالة الفلسطينية، حيث أن عدد المرشحات لم يكن سببا واضحا في عدم تمكن النساء من الوصول للمجلس التشريعي. وكما لاحظنا في دائرة مدينة غزة فقد فازت امرأتان من بين أربع مرشحات، وفازت مرشحة في القدس واقتربت أخرى من الفوز في دائرة ضمت ثلاث مرشحات، كما فازت امرأة أخرى في دائرة ضمت أربع مرشحات. وفي المقابل لم تفز أية امرأة في دائرة لم تترشح فيها إلا امرأة واحدة، مما يؤكد عمق وتعقيد العوامل التي تؤدي للفوز والخسارة.

نسبة الوصول

بالنظر للبيانات الواردة في الجدولين (١٩ و٢٠)، نجد أن مرشحتين أردنيتين كانت نسبة الوصول بالنسبة لهن تزيد عن ٧٠٪ (نسبة تعتبر منافسة وتمثل امكانية حقيقية للفوز). ونجد أيضا أن مرشحتين في الحالة الفلسطينة كن ضمن المجموعة التي تجاوزت نسبة الوصول ٧٠٪. ويمثلن نسبة ٩٪ من النساء اللواتي لم يتمكن من الفوز، بالمقارنة مع ١١,٨٥ بين النساء الأردنيات. وهذه المقارنة لا تدعو للراحة ابدا، وخصوصا في الحالة الأردنية، حيث نلاحظ أن المرشحات يقسمن لقسمين رئيسيين من ناحية نسبة الوصول: مرشحتان تجاوزتا نسبة ٥٠٪، وباقي المرشحات (ويمثلن ٨٨,١٥٪) كن ضمن الفئة التي لم تتجاز هذه النسبة. ومما يجعل الأمور أكثر صعوبة أن أكثر من ٧٠٪ من المرشحات لم يحققن نسبة وصول ٣٠٪، ونصف هؤلاء لم تتجاوز نسبهن ١٠٪. وهذه المجموعة الأخيرة لم يكن هناك أية امكانية حقيقية لدخولها لمعترك المنافسة من أجل الفوز. وبالمقارنة فقد تبين أن فرص الفوز بالنسبة للنساء الفلسطينيات كانت أفضل، حيث أن ٢٢,٦٪ حققن نسبة وصول تزيد عن ٥٠٪. ولم تزد نسبة اللواتي قلت نسبة وصولهن عن ٣٠٪ (٣١,٧٪).

---

٧٥. يتم في الأردن استخدام نظام الدوائر الانتخابية المتعددة ونظام الصوت الواحد (أي انه يحق لكل ناخب التصويت لمرشح/ة واحد/ة فقط ضمن الدائرة الانتخابية المسجل فيها).

ويتضح من هذا كله أن هناك حالة استقطاب واضحة بين المرشحات الأردنيات، حيث أن هناك مرشحتين فقط بفرص حقيقية للفوز، في حين أن المجموعة الباقية بدون فرص حقيقية، وإمكانيات دخولها ضمن مجال المنافسة الحقيقة كانت ضئيلة. أما في الحالة الفلسطينية، فإن هناك توزيعا أكثر انسجاما حيث تتراوح فرص النساء بين القوة، والوسطية، والضعف، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أقوى المرشحات اللواتي حققن فوزا واضحا غير مشمولات في هذا التحليل.

جدول (٢٠) نسبة الوصول للمرشحات الأردنيات والفلسطينيات: نظرة مقارنة

	فلسطين ٩٦		الأردن ٩٧	
نسبة الوصول	عدد المرشحات	النسبة	عدد المرشحات	النسبة
أكثر من ٧٠%	٢	%٩,٠	٢	%١١,٨
٦٩-٥٠%	٣	%١٣,٦	صفر	صفر
٤٩-٣٠%	١٠	%٤٥,٥	٣	%١٧,٦
٢٩-١٠%	٥	%٢٢,٧	٦	%٣٥,٣
أقل من ١٠%	٢	%٩,٠	٦	%٣٥,٣

سيتم في الأجزاء التالية تقديم تحليل مقارن مختصر للعوامل المختلفة التي أدت إلى تباين أداء النساء الفلسطينيات والأردنيات، ضمن تباين التجربتين من حيث اختلاف السياق التاريخي والاجتماعي، ومن حيث تباين المصادر المتاحة.

الاهتمام الرسمي بمشاركة النساء في الحياة السياسية

يعتبر الاهتمام الرسمي بإيصال النساء لمواقع صنع القرار في الأردن من أسطع الأمثلة على المستوى الدولي وخصوصا في العالم العربي والنامي. لقد تمثل هذا الاهتمام بالأساس في جهود سمو الأميرة بسمة، التي استطاعت من خلالها إيصال ٩٩ امرأة لعضوية المجالس المحلية. كما أن الفضل يعود لها بشكل كبير في تشجيع النساء على خوض الانتخابات المحلية، وتحفيز المجتمع المحلي على تقبل الفكرة. هذا وتترأس سمو الأميرة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٢، بقرار من رئاسة الوزراء. وقد قامت هذه اللجنة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بالإضافة لنشاطات أخرى كثيرة. كما تم تشكيل التجمع الوطني للجان المرأة الأردنية، كتجمع يضم العدد الأكبر من النساء الناشطات على مستوى القيادة والقاعدة، ويعمل في مجالات الضغط والتعبئة والتوعية. إن الاهتمام بإيصال المرأة لمواقع صنع القرار يأتي ضمن أولويات المرأة الأردنية. ويقوم مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، والذي تم

إنشاؤه بعد مؤتمر بكين، بجهد كبير في هذا المجال وخصوصا فيما يتعلق بالدراسات والتدريب.[٧٦]

ومن الواضح أن هناك ضرورة حقيقية لمثل هذا التحرك الرسمي، المتمثل بجهود الأميرة بسمة أساسا. لكن السؤال: هل تتحمل السلطة (أو شخص فيها) المسؤولية على إخراج النساء الأردنيات من موروث تمييزي متجذر؟ أو ليس هناك ضرورة للعمل على كافة الأصعدة الجماهيرية والطوعية وعلى صعيد القطاع الخاص وغيره؟ وهنا تبرز مجموعة من المداخلات التي لا بد من ذكرها في هذا السياق. أولا، برغم الأهمية الكبيرة لهذا الجهد الرسمي، إلا أنه لا يمكن أن يكتب له النجاح الحقيقي، إذا لم يقترن بتغييرات حقيقية في بنية المؤسسة السياسية وتركيبتها الذكورية، وخصوصا على مستوى المواقع العليا في الهيئات التنفيذية، وتغييرات في طبيعة المؤسسة الثقافية والاجتماعية، التي ما زالت تنظر للمرأة على أنها مواطن من الدرجة الثانية. كما أن الاهتمام الرسمي لا يمكن له أن يصل الى عدد كبير من النساء، إذ يبقى في غالبه مقصوراً على النخبة النسوية القريبة من صناعة القرار. كما أن الاهتمام الرسمي يعطي الانطباع عند الكثيرين بأن مهمة تحسين أوضاع النساء هي مهمة الجهات الرسمية، ويؤدي بالكثيرين منهم للتهرب من مسؤولية المشاركة في تحقيق ذلك. وقد يؤدي في بعض الأحيان الى ردة فعل عكسية ضد المجموعة التي تحظوها المؤسسة السياسية بالاهتمام.[٧٧]

وفي حالة مقارنة الالتزام الرسمي الفلسطيني تجاه دمج النساء في مواقع صنع القرار فإننا نجد اختلاطا في الصورة، حيث أن القانون الأساسي (الدستور) يذكر، وبشكل صريح، ضرورة عدم التمييز بناء على الجنس. كما أن وثيقة الاستقلال توضح أن جميع الفلسطينين متساوون أمام القانون.[٧٨] وفي المقابل نجد أن النساء الفلسطينيات قد استطعن الوصول إلى كافة مواقع صنع القرار، فنجد الوزيرة، وعضوة البرلمان والمجلس الوطني، والمديرات العامات في الوزارات. كما قامت السلطة الوطنية الفلسطينة، وبتشجيع من بعض عناصرالحركة النسوية والممولين، باستحداث وحدات للمرأة في ١٤ من وزاراتها.[٧٩] إلا أن تحقيق الإنجازات للنساء الفلسطينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، كان محفوفا بدرجة عالية من الضغط والتعبئة وخصوصا في حالة التعيينات

---

٧٦. تقوم بإدارة المركز الآنسة فرح داغستاني، كريمة سمو الأميرة بسمة.

٧٧. مركز الريادة، ١٩٩٧ (أ). وعلى حد تعبير المرشحة عائشة الرازم (١٩٩٧) فإن "الذين توجهوا للانتخابات والذين لم يتوجهوا اعتقدوا بأن المرأة ناجحة لا محالة .... وهذا سبب محاربة المرأة."

٧٨. هناك نص شبيه في الدستور الأردني ينص على ان الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات. وبرغم غياب تعبير عدم التمييز بناء على الجنس، فإن النص يفسر على أنه إقرار للمساواة بين الرجل والمرأة.

٧٩. إدارات أو وحدات أو ملفات، وذلك حسب رؤية كل وزارة لاستدامة الوحدة.

للمجالس المحلية، حيث تخوض النساء معركة ضارية من أجل تعيين امرأة هنا وأخرى هناك. كما أنه لا توجد وكيلة وزارة واحدة أو مساعدة وكيل.[٨٠] وهناك امرأة واحدة برتبة مدير عام وزارة، وتبلغ نسبة المديرات العامات في الوزارات أقل من ١٠٪.[٨١] وقد يعود مثل هذا الوضع إليحداثة تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية واستمرار النضال الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي، مما يقلل من أهمية المواضيع التي يعتبرها البعض مواضيع اجتماعية يمكن تأجيلها للمستقبل.

هذا، وكما هو واضح، فإن الالتزام السياسي الرسمي، ومن أعلى السلطات في الدولة، ضروري للتحرك نحو تطوير أوضاع النساء بشكل عام، ودمجهن في مواقع صنع القرار، بشكل خاص. ولكن لا يمكن لهذا الجهد إلا أن يترافق مع تحركات مجتمعية مختلفة ونشاطات تديرها حركة نسوية مستقلة القرار، وبالتعاون مع المنظمات الأهلية والتجمعات المحلية والأحزاب السياسية والاتحادات، وبالتعاون مع حركات اجتماعية أخرى.

دور الحركة النسوية

تعتبر الحركة النسوية في الأردن حركة حديثة العهد بالمقارنة مع بعض الدول الغربية و العربية (مثل مصر ولبنان وسوريا وفلسطين). وحسب ما ورد في مداخلة للسيد عبد الشخانبة (١٩٩٧) فإنه لم يكن للمرأة الأردنية ظهور سواء في المجالات السياسية أو الاجتماعية قبل الخمسينات من هذا القرن. وأعاد تكوين أول جمعية نسائية أردنية تحت إسم (جمعية التضامن النسائية الاجتماعية) إلى عام ١٩٤٤، هذه الجمعية التي كان نشاطها خيريا بعيدا عن السياسة.[٨٢] هذا ونما نشاط جزء من الحركة النسوية وارتبط بالأحزاب السياسية المعارضة (كالقوميين والشيوعيين) التي عملت في معظم الأحيان سرا، مما قلل من قدرة هذه الحركة على التأثير، سواء على المستويات السياسية أو الاجتماعية.

ومن أهم التنظيمات النسائية التي تشكلت عبر تاريخ المرأة الأردنية: رابطة اليقظة النسائية، اتحاد المرأة العربية، الاتحاد النسائي في الأردن، الاتحاد النسائي الأردني، اتحاد المرأة الأردنية، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني.[٨٣] كما تشكل في الأردن عدد كبير من الجمعيات النسوية التي تميز عملها في الجوانب الاجتماعية (وأحيانا الحزبية)،

---

٨٠. تم في الأردن تعيين وكيلتي وزارة في العام المنصرم (وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة السياحة). وقد كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد عينت امرأتين برتبة مساعد وكيل، إلا أنهن قدمن استقالتيهن لاحقا.

٨١. زهيرة كمال، ١٩٩٧.

٨٢. مركز الريادة، ١٩٩٧ (ب).

٨٣. يصل عدد العضوات في التجمع إلى ١٢٦,٠٠٠ امرأة في كافة أنحاء الأردن، ولكن هناك تساؤلات حقيقية حول مدى مشاركتهن في فعاليات الحركة النسوية.

واقتصرت عضويتها، في غالب الأحيان، على النساء ميسورات الحال. وفي العقدين الأخيرين، وخصوصا في عقد التسعينات، ارتبطت الحركة النسوية ونشاطاتها بشكل كبير بالمؤسسة الرسمية، وترعرعت في ظل رعاية الأميرة بسمة لها. هذا ويصف شتيوي (١٩٩٧) الحركة النسائية الأردنية على أنها حركة فوقية، لم تستطع أن تصل إلى النساء في المناطق المختلفة وخاصة الأكثر حاجة للتوعية والتمكين. وقد عبرت عن هذه النزعة إحدى النساء في محافظة الكرك عند لقائها مع المرشحة سهام البيايضة، حيث قالت "كنت أعتقد أنك من هؤلاء النساء اللواتي في الجمعيات والمحتكرات للعمل الاجتماعي خلف العطور الباريسية ويحتجن إلى استئذان قبل الحديث معهن." وحسب تعبير المرشحة البيايضة فإن هذه الأجواء ومثلها عززت عدم الثقة بالمرأة.[٨٤]

ولأن اهتمامات الحركة بقيت في مجال العمل الخيري، نجد أنه كان هناك تجاهل كبير لأهمية الدور السياسي والعمل في الأحزاب. فقد أظهرت دراسة تم إجراؤها عام ١٩٩٣، أن ٥٪ فقط من أعضاء الأحزاب هم من النساء.[٨٥] كم أنه من المهم التذكير بأن النساء شكلن أكثر من نصف من يحق لهم التصويت في الانتخابات، وأن ربع هؤلاء النساء أميات.[٨٦] وبرغم أن لوم النساء على عدم دعمهن للمرشحات سائد بين المحللين والمحللات، إلا أنه ليس هناك أي إثبات على أن النساء صوتن بنسب أقل للمرشحات النساء مقارنة مع المرشحين الرجال. وكما اتضح سابقا، فإن لوم النساء، برغم أنه نمط سائد بين الخبراء والخبيرات، إلا أنه يتسم بدرجة عالية من المبالغة. ويصبح في الكثير من الأحيان طريقة سهلة ومطية يجد فيها الراغبون مهربا من المسؤولية تجاه ضرورة تحقيق تغييرات جذرية في جوانب أخرى من المجتمع. وبرغم سيادة النمط المذكور، إلا أن الوعي النسوي يتضح من خلال تأكيد المرشحة إملي نفاع على ضرورة الانتباه إلى الفروق بين الدوائر المختلفة حيث يتباين الوعي النسوي، مذكرة بأن نصف ناخبيها كانوا من النساء.

أما الحركة النسوية الفلسطينية، ولأسباب تاريخية تتعلق بدور النساء في الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، بجميع ما عناه ذلك من تغييرات في الأدوار الجندرية والقيم المترافقة معها، فقد استطاعت أن تثبت أقدامها في معترك العمل السياسي. وضمن الحركة الكفاحية، قامت النساء بتقديم الأجندة "الوطنية" على "النسوية". وظهر التأثير السلبي لهذا الإخلال بالتوازن عند إنشاء السطة وبداية بناء الدولة الفلسطينية، حيث بدأت بوادر "إعادة النساء لأدوارهن التقليدية" واضحة، وأصبحت المعركة من أجل الحقوق الاجتماعية

---

٨٤. مركز الريادة ، ١٩٩٧ (أ).

٨٥. شتيوي وداغستاني، ١٩٩٤.

٨٦. أكرم مصاروة، معيقات وصول المرأة للبرلمان،في مركز الريادة ١٩٩٧ (ب).

والسياسية والاقتصادية ضمن النقاط الرئيسية على الأجندة النسوية. وتتميز الحركة النسوية الفلسطينية بأنها حركة نشطة، مرنة، ولديها تجربة عريقة في العمل الجماهيري والنضالي والنسوي. كما استمدت هذه الحركة شرعية وجودها من مشاركتها في عملية النضال الوطني، مما أدى إلى أن تنطلق هذه الحركة من الأسفل (الجذور) إلى الاعلى، وضامة بين صفوفها نساء من الطبقات الفقيرة والمخيمات والقرى النائية.[٨٧] كما أن الحركة النسوية، برغم انتقاداتها الجذرية لوضع الأحزاب السياسية، فإن لها جذوراً تقليدية وعميقة في هذه الأحزاب. كما أن العديد من المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الرئيسة تقوم على قيادتها نساء نشطات. وفي السنوات الأخيرة، انقسمت الحركة النسوية بين مؤيدات للعملية السلمية وأخريات معارضات لها. كما أن الصراع ما زال محتدماً بالنسبة لوضع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بين "القيادات التقليدية والشابة". وقد تم تشكيل طاقم شؤون المرأة ليمثل نهجا أقل حزبية في عمل المرأة الفلسطينية. وتتعرض الحركة النسوية، في الوقت الحاضر، لنقد مماثل لذلك الذي تواجهه الحركة في الأردن، وتتهم خصوصا بالنزعة الجديدة نحو "المأسسة الحكومية" والنخبوية والابتعاد عن القضايا الجذرية التي تهم غالبية النساء وتبني أجندات "غربية". وبرغم الصحة المحدودة لبعض هذه الانتقادات، إلا أن قسما كبيرا منها يأتي من الجهل بكنه عمل الحركة النسوية.

وإن دلل هذا التحليل على شيء، فهو يدلل على أهمية بقاء الحركة النسوية حركة جذرية، مرتبطة بجمهور النساء والمجتمع المدني، ومستقلة عن المؤسسة السياسية، مع أهمية ترافق ذلك مع دعم رسمي لها وخصوصا في حالة وجود فراغ يمكن للمؤسسة الرسمية تعبئته، كما هو الحال في الأردن أكثر من فلسطين.

الأحزاب السياسية

لم يكن للأحزاب السياسية دور ذو أهمية في الانتخابات النيابية الأخيرة في الأردن. ومن بين أسباب هذا الغياب قرار الكثير من الأحزاب الإسلامية واليسارية والقومية مقاطعة الانتخابات على خلفية احتجاجها على جملة من القضايا منها قانون الانتخابات الذي يستخدم الدوائر الصغيرة والصوت الواحد. ويعتقد أحمد النجداوي (١٩٩٧) أن مقاطعة الأحزاب مبررة لأن القانون الانتخابي "يجعل الانتخابات على أسس فردية وأسس عشائرية بعيدة عن البرامج"، ولهذا بقي دور الأحزاب دورا ثانويا. وتؤكد إملي نفاع (١٩٩٧) أن تأثير هذه المقاطعة كان سلبيا، حيث حرم الشارع الأردني من الكثير. وقد يكون من أهم

---

٨٧. تواجد مع هذا النمط مجموعة من الجمعيات الخيرية التي قامت على قيادتها نساء من عائلات ثرية.

ما نتج عن هذه المقاطعة اضطرار النساء المرشحات لمواجهة المرشحين العشائريين والمتنفذين بدون أي دعم سياسي من أحزاب لها جمهورها في الشارع الأردني. فقد ترشحت ١٥ امرأة بشكل مستقل، وترشحت امرأتان فقط على أساس حزبي (إملي نفاع كممثله للحزب الشيوعي ودعد سلطان كممثلة للحزب الدستوري).

وفي تعقيبها على هذه الترشيحات، وخصوصا تلك المتعلقة بالحزب الدستوري، تقول سميرة الخصاونة (١٩٩٧) أن الحزب أصبح حزب عشيرة، وأنه "استغل المرأة أسوأ الأحوال... وقد كان على الحزب ... أن يرشح عضواته في مركز القوى والثقل ليكون هناك فرصة للمرأة." كما أن إقبال النساء على الانتماء للأحزاب قليل. وعزا البعض ذلك لقلة اهتمام النساء القياديات بالعمل السياسي، بينما وضح آخرون أن السبب في ذلك يعود لضعف الأحزاب عامة، وعدم قدرتها على إقناع النساء بالانضمام إليها، وعدم الأخذ بجدية النساء كمتغير مهم في العملية السياسية. كما أن عمل عدد من الأحزاب بشكل سري لم يكن محفزا للنساء للانخراط فيها.[٨٨]

هذا ولا يقتصر الابتعاد عن العمل الحزبي عليالنساء. فإذا كانت استطلاعات الراي العام مؤشرا، فإن أقل من ١٪ من الذين استجابوا لاستطلاع (١٩٩٦) أجابوا بأنهم منتمون حاليا لأحزاب، وأن ٢,٧٪ "ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية. أما تأييد الأحزاب فيزيد بالطبع عن نسب الانتماء. ومع ذلك فإن نفس الاستطلاع بيّن أن أكثر من ٨٨٪ من المستجيبين صرحوا بأنهم لا يؤيدون أي حزب، او بأنهم لا يعرفون من يؤيدون، أو رفضوا الإجابة.[٨٩]

ويؤكد شتيوي (١٩٩٧) "أن الذي يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة لمشاركة النساء في الانتخابات "هو أن الأحزاب السياسية .. ما زالت ضعيفة، وأن النظام الانتخابي ليس قائما على الأساس الحزبي". ومع ذلك، فهو يقترح إمكانية إدخال الكوتا في الأحزاب لصالح النساء في حالة تغيير القانون".[٩٠]

وفي مقارنة سريعة بين ما ورد أعلاه وما ورد في الفصول السابقة، فإن عدم الرضا عن دور الأحزاب تجاه المشاركة النسوية في الانتخابات منتشر في كل من الأردن وفلسطين. ويبدو أن تحليل عدم اهتمام الإحزاب بدمج النساء في محاولات هذه الأحزاب الانتخابية متشابه عند النظر في التجربتين. فالأحزاب، بشكل أو بآخر، دورها هامشي إجمالا، وخصوصا في انتخابات ١٩٩٧ في الأردن وانتخابات فلسطين ١٩٩٦ (باستثناء حركة

---

٨٨. مركز الريادة، ١٩٩٧ (أ).

٨٩. مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦ (أ).

٩٠. مركز الريادة، ١٩٩٧ (أ).

فتح)، وذلك لمقاطعة عدد كبير من الأحزاب للانتخابات في كلا البلدين. وإن كان في هذا التفسير جزءاً من الحقيقة، فإنه ليس من الواضح لماذا لم تقم الأحزاب، عندما شاركت في السنوات السابقة، بترشيح عدد من النساء في دوائر كان للأحزاب قوة واضحة فيها. ومن المؤكد أن قيادات الأحزاب الذكورية في كلا البلدين، وبدرجات متفاوته، ما زالت تنظر بشكل تقليدي أو "براغماتي" لهذه المسألة، حيث يتم حساب المسألة من خلال احتمالات الفوز والخسارة، إذ يعتقد الكثيرون في هذه الأحزاب أن فرص النساء ضئيلة ضمن النظام القيمي التقليدي، وكذلك ضمن النظام الانتخابي الذي يعطي الحق للناخب بإعطاء صوت واحد (وبالتالي فإن الناخب ما زال غير مستعد لتقديم المرأة على الرجل).

وفي فلسطين، قام عدد من الأحزاب بترشيح نساء أو دعمهن بشكل مباشر. وكما ذكر سابقا فإن ١٠ نساء من بين ٢٧ كن ضمن هذه المجموعة. أما الأحزاب التي رشحت نساء أو دعمت نساء فهي: فتح (كبرى الحركات السياسية الفلسطينية) وقامت بترشيح ٤ من الحركة في قوائمها الرسمية، كما ضمت كتلتها امرأة من حزب فدا. وقام حزب فدا بترشيح ودعم امرأة أخرى. كما قام حزب الشعب بترشيح ٣ نساء في قوائمه الرسمية. أما جبهة التحرير العربية فدعمت إحدى مرشحاتها في قطاع غزة. ولم تأت هذه الترشيحات بدون ضجيج ونشاط كبير من قبل المؤيدات والمؤيدين لمشاركة النساء في المجلس التشريعي.[٩١] كما أن البعض الأخر كان على قناعة بضرورة دمج نساء في الكتل لصالح الكتلة، ومن أجل جذب أصوات نسوية (وبعض الأصوات التقدمية) لصالح الكتلة. وفي هذا إدراك جدي لحجم وقوة الحركة النسوية وإمكانياتها المستقبلية في التأثير على العملية الانتخابية.

لقد عمل بعض القياديين الرجال بقوة كبيرة مع النساء قبل الانتخابات، حيث تم إعطاء وعود من بعض أهم القيادات في حركة فتح (على سبيل المثال) بأن تشمل كل كتلة على امرأة واحدة على الأقل.[٩٢] وبرغم الجهود الجادة لتحقيق ذلك، فإن ٥ كتل فقط ضمت نساء. إن الموقف "الإيجابي" لبعض القيادات الحزبية تجاه ترشيح النساء جذب الكثير من الأصوات النسوية لصالحها وساعدها في الفوز في الانتخابات. كما أن العامل النفسي كان جزءا مهما من عملية الترشيح، حيث كان هناك تنافس خفي بين بعض قيادات الأحزاب على تقديم ما يبدو طروحات "عصرية" بحيث يكون سباقا، وخصوصا في حالة نجاح الطروحات.

إن هذه الجهود لم تكن كافية لإقناع الحركة النسوية بجدية الأحزاب السياسية. وبدأت هذه الحركة، وبوعي جديد، العمل على تشكيل أجندة نسوية، وباستقلالية عن الأحزاب السياسية، وابتعاد عن احتكار الرجال للعمل السياسي. وبرغم الانتقادات الموجهة لعمله، فإن طاقم شؤون المرأة يجسد هذا النوع من التضامن النسوي حيث تنضم تحت لوائه (وتستفيد من نشاطه) نساء من ٥ أحزاب سياسية وطنية ويسارية وناشطات في

---

٩١. أنظر/ي نشاطات المؤسسات المختلفة في هذا الصدد في الفصل الثالث.

٩٢. تصريحات عديدة لرئيس اللجنة الحركية العليا لحركة فتح.

المراكز النسوية المختلفة. كما يضم الطاقم مجموعة غير قليلة من المؤازرين الرجال.

ويبدو الاتجاه نحو إشراك النساء في الانتخابات البلدية الموعودة متبلوراً بشكل أكثر وضوحا لدى غالب الأحزاب. فقد صرح صالح رافت، رئيس حزب فدا، أن الحزب سيخصص ٣٠٪ من المواقع في قوائمه للنساء. وتقوم الجبهة الشعبية حاليا بإدخال النساء في هيئاتها العليا تحضيرا لهذه الانتخابات. ولا يقتصر هذا الحماس لترشيح النساء على القوى اليسارية، بل يمتد إلى القوى الدينية. ففي أكثر من مناسبة صرح مسؤولون في هذه القوى بأنهم يلتزمون بترشيح عدد من النساء في كتلهم. ويتضح التوجه الإيجابي لدى هذه القوى بتصريحات عديدة منها تصريح لجمال سليم، أحد القيادات السياسية لحركة حماس في منطقة نابلس والذي أكد أن المرأة قد أثبتت قدرتها على القيام بأدوار قيادية. كما أن "مشاركة المرأة في التصويت والترشيح ستكون له الفاعلية والإيجابية في العملية الانتخابية."[٩٣] وتعمل هذه القوى بشكل واضح لاجتذاب النساء لصفوفها من خلال إنشاء برامج ونشاطات خاصة. وقد يكون في قيام القوى الدينية بترشيح نساء للانتخابات البلدية حافز لباقي القوى على القيام بذلك بدرجة أكبر.

وإن كان في التحليل السابق عبرة، فهي التأكيد على أهمية دور الأحزاب في العملية الانتخابية، وأهمية دورها في إنجاح النساء في الانتخابات، وعلى أن التذرع بالعادات والتقاليد ليس مبررا كافيا لاستثناء النساء. فالفوز في الانتخابات، كما هو واضح، يعتمد على متغيرات كثيرة أخرى، وعلى مدى نجاعة إدارة المصادر المتوفرة. ومما لا شك فيه أن الأحزاب ستكون مضطرة لبذل جهد أكبر لإقناع الناخبين بالتصويت لمرشحاتها وخصوصا في الأردن، ولكن يمكن النظر لمثل هذه الترشيحات على أنها ميزة إضافية للكتل الحزبية في محاولتها تنويع جمهورها والحصول على أصوات نسائية (ومؤيدة) في نفس الوقت. ومع أن الأحزاب الفلسطينية قد بدأت تدرك أهمية التوجه للصوت النسوي (غير المتبلور تماما والتابع في الكثير من الأحيان)، إلا أن المستقبل سيؤكد أهمية البعد النسوي في الانتخابات، كما كان قد تأكد في دول عديدة أخرى.[٩٤]

القانون الانتخابي

كان هناك شبه إجماع على أن القانون الانتخابي الحالي في الأردن ليس لصالح النساء أو الأحزاب أو العشائر الصغيرة. وقد رأت الكثيرات من المرشحات والدارسات أن

---

٩٣. ملحق المرأة والانتخابات، الصادر عن طاقم شؤون المرأة ١٩٩٨/٦/٢٥.

٩٤. في الولايات المتحدة مثلا حيث هناك إدراك بأن الصوت النسوي هو الذي يحسم الانتخابات وخصوصا لمرشحي الحزب الديمقراطي، ولذلك يقوم الحزب الجمهوري، ومنذ سنوات، بالعمل جاهدا على جذب صوت النساء لمرشحيه. هذا بالرغم أن الولايات المتحدة ليست من أكثر الدول حساسية لقضايا المرأة، وأن البعد النسوي غير متبلور فيها بشكل كبير (بالمقارنة مع مجتمعات غربية وامريكية أخرى).

العملية الانتخابية وتنظيمها من خلال الإجراءات الانتخابية كانت من أقسى القضايا التي كان لا بد للنساء من مواجهتها. وتعبر بوضوح عن هذا الرأي عائشة الرازم الذي تعتبر أن "نظام الانتخاب هو الذي أطاح بالتيارت المسيسة ومن ضمنها المرأة". فبالإضافة لمسألة الصوت الواحد، وتأثيراتها السلبية تجاه انتخاب إمرأة كاختيار أول، يتم انتقاد القانون بسبب خلوه من اعتماد التمييز الإيجابي تجاه النساء، هذا التمييز الممثل بالكوتا (أو الحصة النسوية). وتعبر سميرة الخوالدة عن وجود عدد من القيادات النسويات اللواتي يرفضن الكوتا، وتقول أن "الكوتا ليست هي الحل..وأرى فيها تغييرا تعسفيا ... ومنافاة للعدالة."[٩٥]

وبرغم أن رأيها لا يمثل آراء غالبية الخبراء والفعاليات النسوية، إلا أن القانون الانتخابي الأردني، كما القانون الانتخابي الفلسطيني، يعطي الكوتا للأقليات والدوائر ولا يعطيها للنساء. ولا يبدو أن هناك توجها رسميا نحو الكوتا، برغم أنه أصبح مطلبا عالميا تم التعبير عنه في العديد من المؤتمرات والوثائق الدولية. وحسب استطلاع للرأي في الأردن (١٩٩٦) فإن ٦٨,٣٪ من المستجيبين أيدوا تخصيص عدد من المقاعد النيابية للمرأة، وأيد تخصيص مقاعد مضمونة للأقليات نسبة أقل من ذلك.[٩٦] وكذلك فإن المطالبة بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان جاءت من محافل نسوية مختلفة كالمحفل الذي رعته الملكة نور الحسين قبل الانتخابات للنظر في مطالب النساء الانتخابية، ومن بين التوصيات كان تخصيص مقاعد خاصة بالمرأة في البرلمان.[٩٧]

وينطبق هذا النمط على الحالة الفلسطينية حيث أن التأييد لمبدأ ضمان مقاعد للنساء في البرلمان يشكل الغالبية، ولكنه لا يحظى بتأييد من السلطة السياسية وجزء من الحركة النسوية.[٩٨]

المنظمات الأهلية

كان من الملاحظ من خلال المقابلات العديدة أن العمل في مجال المرأة يعتبر عملاً مخصصاً للنساء، وأن المنظمات النسوية هي المسؤولة عن تغيير وضع المرأة في الأردن (باستثناءات قليلة). ويتضح تجذر هذا الاتجاه في العديد من العبارات التي تدلي بها رموز نسوية عديدة، مثل: المرأة متهاونة في حقها، نحن نريّد لها أن تعرف حقها وتأخذه، وليس أن يعطى لها على طبق من فضة. وبرغم ذلك فإن هناك إدراكا لأهمية

---

٩٥. مركز الريادة، ١٩٩٧ (ج).

٩٦. مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦ (أ).

٩٧, ١٥ ايلول ١٩٩٧ (منشور في جريدة الأسواق، العدد ١٢٩٠. ١٤ ايلول ١٩٩٧).

٩٨. من أجل تحليل شامل حول مسألة الكوتا انظر/ي خديجة الحباشنه، ١٩٩٧.

مؤسسات المجتمع المدني من حيث المبدأ، حيث يؤكد عبد الشخانبة (١٩٩٧) أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب "دورا مركزيا مؤثرا في تحديد نوعية النائب الذي يصل إلى سدة البرلمان، سواء كان ذلك النائب رجلا أم امرأة، وقد تزداد مركزية هذا الدور عندما يكون الهدف هو إيصال المرأة إلى قبة البرلمان." وتعتقد نوال الفاعوري (١٩٩٧) أن "هناك دوراً كبيراً وجهداً مشكوراً لكثير من المنظمات غير الحكومية، حيث دأبت هذه المنظمات على العمل وعلى المطالبة بتحسين وضع المرأة ورفع مستواها الثقافي والصحي والقانوني."[٩٩]

ومن المؤكد أن مثل هذه المقولات فيها درجة عالية من الصحة، وخصوصا في مجالات العمل على تحسين أوضاع المرأة التعليمية والصحية. ولكن ليس من الواضح أن مثل هذه المنظمات تتبنى أجندة تأخذ المرأة بعين الاعتبار بشكل متكامل وكأولوية يتم دمجها في المشاريع والنشاطات المختلفة لهذه المنظمات. كما أن العمل التنموي الذي تقوم به هذه المنظمات لا يتضمن أبعادا سياسية في غالب الأحيان. وللتأكيد على انتشار هذا النمط، اعتبرت عيدة المطلق (١٩٩٧) أزمة الحركة النسائية تعبيراً عن أزمة المجتمع المدني في الأردن.[١٠٠] كما يشير حيدر رشيد (١٩٩٧) الى أن المنظمات الأهلية في الأردن، وخصوصا النقابات العمالية، تعاني من تواضع دورها في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية.[١٠١]

أما في فلسطين، حيث غابت لأسباب تاريخية مؤسسات حكومية فلسطينية، فقد نما وتطور مجتمع مدني ناشط ومؤثر، وكانت النساء جزءا لا يتجزأ من هذا المجتمع.[١٠٢] هذا وقام العديد من المنظمات الأهلية، بدوافع مختلفة منها توفر التمويل الأجنبي، بإنشاء دوائر متخصصة في "النوع الاجتماعي،" تركز جهودها على دمج النساء في مجال عمل هذه المنظمات. وقد يكون تأثير هذه المنظمات غير المباشر أهم من الدور المباشر في تهيئة الأجواء العامة من أجل تقبل مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل عام.

العائلة - العشيرة

تستمر العشائرية في لعب دور حاسم في ظل عدم فعالية الأطر المرجعية "المحدثة" كالأحزاب والهيئات غير الحكومية، و عجز هذه الأطر عن تشكيل بديل مقنع قادر على التأثير الإيجابي على حياة الأفراد في المجتمع. كما أن الدور الكبير للأطر العشائرية

---

٩٩. رسلان بني عيسى و نظام عساف، ١٩٩٧

١٠٠. مركز الريادة، ١٩٩٧ (ب).

١٠١. رسلان بني عيسى و نظام عساف، ١٩٩٧

١٠٢. من أجل تحليل للمجتمع المدني الفلسطيني، انظر/ي مثلا: جورج جقمان ومصطفى البرغوثي ١٩٩٤، و ريما حمامي ١٩٩٥.

متوارث عبر التاريخ، ويتجذر في طبيعة الثقافة والمؤسسات السائدة، ولا يمكن تجاوزه بسهولة حتى في ظل وجود أطر مرجعية محدثة. هذا وقد تعززت العشائرية ضمن نظام الصوت الواحد والدوائر الصغيرة نسبيا.

ومن أجل التدليل على الدور الواضح والحاسم للعشائرية في الانتخابات البرلمانية في الأردن يمكن إيراد المقولات التالية:[١٠٣]

- إن الخارطة العشائرية لعبت دورا هاما ومباشرا في تغييب النساء عن البرلمان (هند أبو الشعر، جامعة آل البيت).

- إن الجو العشائري قد غلب على الساحة الانتخابية، مما أدى إلى الخسارة الكبيرة التي منيت بها المرشحات (زياد أبو غنيمة، محلل سياسي).

- إن أحد اهم الأسباب التي ساهمت في منع المرأة من الوصول للبرلمان هي التقاليد والقيم العشائرية التي دعمت من قبل قانون الصوت الواحد (سلوى ناصر، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة).

- إن الإجماع العشائري على بعض المرشحين والذي استثنيت المرأة منه، قد لعب دورا هاما في غياب النساء عن البرلمان (أمال داغستاني، كلية التمريض، الجامعة الأردنية).

- التقاليد والممارسات العشائرية كان لها الدور الرئيس في غياب المرأة عن المجلس النيابي. فالمرأة في المجتمع العشائري ليس لها الدور الفاعل ضمن عشيرتها، ومن النادر أن تدعم عشيرة ما مرشحة، حتى وإن كانت متميزة على مرشح منها (موسى شتيوي، قسم علم الاجتماع- الجامعة الأردنية).

وبرغم أن جميع المرشحات قد تأثرن بالأجواء العشائرية العامة، إلا أن تفصيلا أكثر للمعطيات قد يوضح أن الصورة، حتى في مجتمع تتجذر فيه العشائرية، أكثر تعقيدا مما يبدو. وانسجاما مع السائد من القول فإن الكثيرات من المرشحات لم يتلقين أي دعم عشائري يذكر. فعلى سبيل المثال، ترشحت وصاف الكعابنة في دائرة بدو الوسط (دائرة عشائرية)، وحصلت على ٦٧ صوتا فقط، بينما كان عدد الأصوات التي احرزها الفائز بأقل الأصوات في الدائرة ٢٥٣٩ (أي حصلت على نسبة وصول لا تتجاوز ٢,٦٪). كما أن انتماء المرشحة لعشائر تعتبر كبيرة من حيث النفوذ أو الأصوات الانتخابية لا يضمن أي شيء لها خصوصا إذا لم تكن مرشحة "الإجماع العشائري"، فقد حصلت حفيظة

---

١٠٣. وردت جميع هذه المقولات في نشرة لمركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة حول انتخابات ١٩٩٧ (آراء وتحليلات)، ضمن عدد خاص صادر عن الوحدة الإعلامية في المركز (١٩٩٧/١١/٢٥ - ب).

المعايطة على ٣٩ صوتا فقط (ونسبة وصول لا تتجاوز ٣٪). كما أن نوال المومني حصلت على ٦٠ صوتا (ونسبة وصول لا تزيد عن ٢,١٪). كما حصلت مرشحة دائرة إربد سميحة التل على ٢٣٦ صوتا (ونسبة وصول ٧,٦٪). وتؤكد هذه المعطيات على الدور السلبي للعشائرية بالنسبة للنساء.

وبرغم سيادة هذا الرأي، إلا أن معطيات أخرى تشير إلى درجة من عدم الوضوح في هذا المجال. فنجد، على سبيل المثال، أن سهام البيايضة (مرشحة دائرة الكرك) أتت من عشيرة صغيرة نسبيا، ولكنها استطاعت أن تحصل على دعم عشيرتها حيث تقول "الحمدلله أنا جمعت عشيرتي وحصلت على إجماعها وعلى جميع أصوات أفرادها في الصناديق، وأنا أعتبر هذه التجربة فخرا لي بين عشيرتي وأقاربي". ولكن البيايضة تدرك أنه لا يمكن لعشيرة صغيرة أن تضمن الفوز لمرشحها، وخصوصا إذا كان امرأة، إذ تابعت "أن معظم الحيتان الكبيرة قد عادت إلى الكرك من أجل تحقيق ثقلها العشائري ولتثبت لنفسها ولغيرها أنها تملك هذا الثقل العشائري."[١٠٤] وقد حصلت البيايضة على ٤٥٧ صوتا في حين كانت أقل الأصوات اللازمة للفوز ١٣٢٢ (أي بنسبة وصول ٣٤,٦٪). وتصبح بذلك المرشحة الخامسة من حيث نسبة الوصول (بعد توجان فيصل، وإملي نفاع، وليلى فيصل، وهيام كلمات، وجميعهن تنافسن على المقعد الشركسي أو المسيحي). وبهذا تحقق البياضة أكبر نسبة وصول بين المرشحات اللواتي ينافسن على مقعد مخصص للمسلمين، كما تعتبر الحاصلة على أعلى نسبة وصول خارج العاصمة.

هذا ونجد أن التأثير العشائري بالنسبة للنساء كان أقل أهمية في حالة المرشحات في دوائر العاصمة عمان والمخيمات الفلسطينية برغم أهميته بالنسبة للمنافسين. وهنا يظهر دور مهم لمتغير الخلفية "الإثنية" والدينية للمرشحات. فقد كان من الواضح أن الحاصلات على أعلى أربع نسب وصول كن من بين المرشحات الخمس اللواتي تنافسن على المقاعد الشركسية والمسيحية، كدليل على تقبل أكبر لترشيح النساء في الانتخابات بين المسيحيين والشركس.[١٠٥] كما أن هؤلاء المرشحات يأتين جميعهن من دوائر العاصمة، حيث تأثير التعليم والثقافة له أهمية أكبر، بينما يقل نسبيا دور العشائرية. فقد كان متوسط نسبة الوصول للمرشحات المتنافسات على مقاعد دوائر العاصمة ٤١٪. وارتفعت هذه النسبة في الدائرة الثالثة. هذه الدائرة التي تم التعبير عن حدة التنافس فيها من خلال وصفها بأنها "عقدة انتخابية لا مثيل لها في الأردن بأسره". وقد اجتذبت هذه

---

١٠٤. مركز الريادة ، ١٩٩٧ (أ)، ص ٢٠-٢٢.

١٠٥. علم أن التصويت للمرشحين والمرشحات لا يقتصر على المنتسبين لهذه المجموعات، فالمرشحات المذكورات حصلن على أصوات من كافة المنابت الدينية والإثنية. وينطبق هذا خاصة على المرشحة المعروفة توجان فيصل.

الدائرة مرشحين "فروا من عشائرهم ومراكز محافظاتهم ليركبوا المد الشعبي – وليقولوا نحن وجهاء في كل مكان". كما اجتذبت نواباً ووزراء وأمناء عامين "لا يؤمنون بالتقاعد" وشيوخ وعجائز التنظيمات "الذين يعتقدون انهم خارج دائرة البيرسترويكا." [١٠٦] وبرغم هذا وذاك، فإن النساء لم يتحفظن في هذه الدائرة حيث ترشحت ثلاث منهن فيها، وكانت اثنتان منهن من أقوى المتنافسين.

أما المرشحات المقميات ضمن مخيمات اللاجئين الفلسطينية (عائشة الرازم وصباح العناتي — حيث دور العشائرية أقل نسبيا من دوائر أخرى) فحصلن على نسبة وصول تقارب ٢٥٪. وكانت نسبة الوصول للمرشحات في الدوائر خارج العاصمة أقل من ١,٢٪. وبهذا تتضح أهمية دور العشائرية على إمكانيات النساء للمنافسة، فالوقوف الثابت خلف المرشحة من قبل العشيرة عامل له أهمية كبيرة، ولكنه غير كاف ويجب أن يلتقي مع عوامل أخرى كثيرة. حيث أنه حتى في حالة وقوف العشيرة إلى جانب المرشحة فإن كونها امرأة يقلل من إمكانيات فوزها في ظل نظام اجتماعي يميز ضد النساء.

لقد تشابهت التجربة الفلسطينية من نواح كثيرة مع التجربة الأردنية في هذا المجال. حيث تم انتقاد القانون الانتخابي عليأنه قانون يعزز العائلية (العشائرية) ويحييها من جديد. إذ كانت دراسات عديدة قد أكدت أن العامل العائلي قد أصبح أقل أهمية في ظل مقاومة الاحتلال وخصوصا خلال فترة الانتفاضة، حيث أصبح الدور الأكبر للاتجاهات السياسية وللحركات الاجتماعية (وخصوصا المهمشة تاريخيا). وبرغم ذلك فإن الانتخابات الفلسطينية التي اتبعت نظام الدوائر الصغيرة عملت على تعزيز متغير العائلية وخصوصا "العائلية المحدثة"، التي استطاعت استثمار العامل الحزبي لصالحها. فالعدد الأكبر من المرشحين العائليين الذين فازوا استطاعوا الحصول على الأصوات اللازمة للفوز من خلال اندماجهم في كتل انتخابية تابعة لفصائل كبيرة، أو من خلال دعم السلطة لهم بوسائل مختلفة.

كما أنه لم يكن لمرشح معين أن يفوز في أية دائرة من الدوائر (وخصوصا الكبيرة نسبيا) من خلال أصوات عائلته (فهي ليست كثيرة نسبيا في غالب الأحيان) أو حتى من خلال الاعتماد على أصوات لتحالفات عائلية. فقد كانت التحالفات، في أحيان كثيرة، مبنية على دمج بين العائلي والحزبي والجهوي (مخيم، ريف، مدينة)، كما أن الكثيرين صوتوا بناء على أجندة المرشحين، وخصوصا لأولئك الذين صبغوا حملتهم بصبغة المعارضة سواء المعارضة الديمقراطية أو الدينية. وكما هو واضح أعلاه فإن ١٠ من النساء كن ضمن كتل انتخابية، كما جاءت الكثيرات من المرشحات من عائلات ذات خلفية فقيرة نسبيا ولا تتمتع بنفوذ سياسي أو تاريخي كبير.

---

١٠٦. مركز الأميرة بسمة، ١٩٩٧.

وبالنظر لملف المرشحات الفائزات فإنه، باستثناء واحدة، لم يلعب العامل العائلي (العشائري) دورا حاسما في فوز أي منهن. طبعا هذا لا يلغي، كما ورد في فصول سابقة، اهمية المقاومة التي تجدها النساء من قبل العائلات في الترشيح والفوز، فقد ألغت نساء عديدات ترشيحاتهن أو نواياهن في الترشيح بسبب المقاومة العائلية. وفي المقابل يتضح أن توفر عوامل أخرى (حزبية ونضالية وشخصية ومؤسساتية) يجعل أهمية هذا العامل اقل حسما في حالة النساء الفلسطينيات في الوقت الحاضر. أما في المستقبل، فمن المتوقع أن تتعزز العشائرية، وذلك مع انخفاض حدة المواجهة مع الاحتلال أو مأسستها بعيدا عن الأطر الجماهيرية. ويعزز النمط السائد في بناء مؤسسات الدولة التي تعتمد على العشائرية، في كثير من الأحيان، ويقلل بشكل ملحوظ من أهمية دور المجتمع المدني ومؤسساته.

المرشحات

يتباين ملف المرشحات الأردنيات والفلسطينيات بشكل واضح. فبالنظر للملف العام لكل من المجموعيتن، وبالمتوسط، نجد أن المرشحات الفسطينيات لديهن خبرة أكبر في العمل السياسي وأن غالبيتهن العظمى جاءت من أطر سياسية فاعلة، وبالتالي فإن لديهن الخبرة في العمل الحزبي، حيث شاركن في عدد أكبر من المؤتمرات الدولية والندوات والورشات حول العمل السياسي والانتخابات. كما أن الحملات الانتخابية للنساء الفلسطينيات (في المتوسط) كانت أكبر من حيث الميزانيات والإعداد والإجراء. كذلك فإن المرشحات الفلسطينيات تمتعن بدرجة عالية من الانتشار الاجتماعي بسبب مشاركتهن في مجال النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي وتأثر غالبهن سلبيا من إجراءاته. ويعود كذلك إلى عملهن في لجان الحركة النسوية التي لها جذور أوضح بين الناخبين، أو لمشاركتهن الظاهرة في طواقم المفاوضات، ولاحقا في مؤسسات السلطة. وبالنظر لملف التعليم، يتشابه ملف المرشحات الفلسطينيات والأردنيات مما يؤكد أن التعليم وحده لا يؤدي لفوز المرأة في الانتخابات (أنظر ملف النساء الفلسطينيات في الفصل الرابع).

ويتشابه هذا الملف مع ملف عدد قليل من المرشحات الأردنيات وخصوصا من حيث درجة الحنكة السياسية والعمل مع الأطر الجماهيرية.[١٠٧] وكان في نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة تأكيد على أن مثل هذا الملف يؤدي إلى فرص انتخابية أفضل (ولكنه

---

١٠٧. كان لمرشحتين أردنيتين انتماءات للأحزاب السياسية (إملي نفاع ودعد التميمي)، مع المعرفة بأن الخبرة الحزبية الحقيقية متوفرة لدى إملي نفاع التي عملت داخل الحزب الشيوعي الأردني لسنوات طويلة. ذلك برغم ان ١٣ مرشحة من بين ١٧ تزيد أعمارهن عن ٤٠ عاما.

لا يؤدي للفوز)، الشيء الذي يتضح من نسب الوصول لمرشحات ذوات خبرة سياسية كبيرة كتوجان فيصل وإملي نفاع، ومرشحات أخريات في العاصمة مثل ليلى فيصل وهيام كلمات وعائشة الرازم، وخارج العاصمة مثل سهام البيايضة.

خاتمة

تعددت العوامل المساعدة والمضادة لإمكانيات ترشيح وفوز نساء في الانتخابات التشريعية في المجتمعين الأردني والفلسطيني، وإن اختلفت التجربتين في ما يتعلق بالسياق التاريخي، وخصوصا في ما يتعلق في المواجهة المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي، وما تبع ذلك من تغيرات عديدة اثرت على واقع المرأة الفلسطينية حيث أصبح للنساء دور واضح في النضال ضد الاحتلال، وفي تأمين مستويات معيشية مناسبة. وبالنظر لكل العوامل مجتمعة، فإن معركة النساء الانتخابية في الأردن كانت معركة ضارية. فحجم التحديات والمشكلات فاق أية امكانية لفوز أكثر النساء تأهيلا.[١٠٨] فبرغم الحملات الانتخابية المتقنة التي خاضتها بعض المرشحات وخصوصا إملي نفاع وتوجان فيصل، إلا أن الفوز لم يعتمد دائما على الكفاءة والتحضير والأداء في الحملات الانتخابية.

وبشكل عام، فقد كان عامل الالتزام الرسمي بخوض النساء للتجربة الانتخابية واضحا في الحالة الأردنية. وبرغم بعض المآخذ، المباشرة وغير المباشرة، على تبعات الظهور الرسمي في هذا المجال، إلا أن هذا الدور له أهمية تأسيسية كبيرة، وكان ضرورياً من أجل أن تستطيع النساء استخدام المصادر الأخرى المتاحة بشكل أفضل. ولكن كان من الواضح أن الالتزام الرسمي غير كاف في ظل أجواء غير ودية تجاه النساء. وقد كان لطبيعة النظام الانتخابي، ومجريات الانتخابات، وما دار حولها من شكوك من قبل المرشحات والمحللين، تأثيرات سلبية على فرص بعض النساء في كل من فلسطين والأردن. كما أن غياب الدور الحزبي، وانتشار العشائرية، والدور الأقل للمنظمات الأهلية، كانت كلها عوامل وقفت في وجه النساء الأردنيات بالمقارنة مع زميلاتهن الفلسطينيات (والمسألة هنا نسبية فقط). فقد واجهت النساء الفلسطينات نفس المشكلات ولكن حدتها كانت أقل ووسائل مجابهتها أكثر توفراً لديهن.

وإن أكدت هذه التحليلات على شيء فإنما على عجز التحليلات التي تركز على الأبعاد الفردية، أو على عامل واحد دون ربطه بغيره من العوامل في تقديم تفسير معقول لمشاركة النساء في الانتخابات. كما أن التفسيرات القائمة على "لوم النساء" أو "لوم الضحية" تفسيرات هروبية وبعيدة عن أي تحليل متكامل للمسألة قيد البحث. وفي المقابل، نجد أن انخفاض تمثيل النساء في مجالات صنع القرار (في كلا البلدين) وخصوصا من خلال

---

١٠٨. حول ظاهرة إخفاق المرشحين الاكفاء، انظر/ي مركز الريادة، ١٩٩٧ (د).

العملية الانتخابية، يعبر عن عجز اجتماعي عام له علاقة بالمنظومة القيمية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. وكما تقول مي ابوالسمن (١٩٩٧) فإن "من المفاجآت الأليمة لانتخابات ١٩٩٧ اخفاق المجتمع الأردني بكافة فئاته في إيصال المرأة إلى قبة البرلمان". كما اعتبرت أبوالسمن أن نتيجة الانتخابات عبرت عن انتكاسة للتجربة الديمقراطية بعامة، وكانت ضربة وصدمة للحركة النسوية بخاصة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة أجراها مجلس الأمة الأردني (١٩٩٣) أكدت على أن غياب القناعة بقدرة المرأة على تمثيل الشعب هو السبب الأهم في إخفاق المرشحات بالوصول للبرلمان.

وتتناغم هذه التحليلات مع موقف العديد من الفعاليات في فلسطين، حيث أكد بيان صادر عن طاقم شؤون المرأة بعنوان "نحو بناء ديمقراطي ومشاركة فعالة للنساء" على عمق العلاقة بين الانتخابات بأبعادها الاجتماعية والديمقراطية وإمكانيات مشاركة النساء في مواقع صنع القرار. ففي معرض الحديث عن التعيينات للمجالس المحلية، يقول البيان انها "تكرس النزعات العشائرية وتكرس الكوتا الفئوية النقيض الذي قتل الديمقراطية في قلب المؤسسات السياسية الفلسطينية، وتستبعد النساء من هذه التشكيلات". هذا وترى جاد (١٩٩٦) أن هناك أهمية بالغة لوقف الممارسات الصارخة التي تميز ضد المرأة وخصوصا في عمل السلطة الوطنية. كما تؤكد على أهمية بلورة سياسة شاملة عليالمستوى الوطني تحارب عدم المساواة وتدفع بالتمييز الإيجابي.

وإذا كان في التجربة الفلسطينية ما يدعو للتفاؤل بالنسبة لمستقبل المشاركة النسوية في كل من فلسطين والأردن، فإن توجها نحو المزيد من القوة والتجذر للحركة النسوية والتنوع داخلها سيكون له أثر إيجابي في تفعيل دور النساء في الانتخابات. كما أن تعزيز دور الأحزاب والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية سيساعد في هذا الاتجاه. وتشير التجربة الأردنية إلى أهمية الدور الرسمي وأثره الفعال في حالة تكامله مع مبادرات مجتمعية وحزبية أخرى. كما تشير إلى أن العشائرية لا تلعب دورا إيجابيا (في غالب الأحيان) في سبيل وصول النساء لمواقع صنع القرار وخصوصا من خلال الانتخابات. وهذا لا يدعوا للتفاؤل، وخصوصا في ظل تغلغل دور العشائرية في المجتمع الفلسطيني على حساب متغيرات كانت مرتبطة بالنضال الوطني، وفي ظل تغييب دور الأحزاب والمجتمع المدني والتوجه السائد نحو مأسسة العمل الأهلي والحركة النسوية ضمن مجال التحكم الرسمي. وفي حال ممارسة أفضل وأوضح للديمقراطية بكل معانيها في البلدين فإن دور الأحزاب والمجتمع المدني سيزداد، وبالتالي تتحسن فرص النساء. كما أن تغيير القانون باتجاه تنويع فرص النساء (والمرشحين عامة)، واستخدام نظام التمييز الإيجابي، وتعيين النساء في مواقع متقدمة وبارزة، يساعد في كسر الجمود ويؤدي إلى درجة أعلى من التقبل لذلك، وخصوصا إذا ما ترافق هذا مع حملات توعية جدية حول أهمية المساواة يقوم بها المجتمع المدني والسلطة السياسية.

الفصل السابع

استنتاجات وتوصيات عامة

استنتاجات وتوصيات عامة

مقدمة

تعرضت الفصول السابقة للعديد من القضايا والعوامل المتعلقة بمسألة مشاركة النساء في الانتخابات. فقد تم تقديم صورة تفصيلية لدور النساء الفلسطينيات في الانتخابات التشريعية، ومدى تأثر هذا الدور بمجموع العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع. وإن أكدت المقارنة بين التجربتين الأردنية والفلسطينية على شيء، فإنما على أهمية تحليل القضية المطروحة من خلال النظر في مضمونها البنيوي والمؤسساتي والتاريخي. كما أكدت على أهمية مشاركة النساء في الانتخابات، ووصولهن لمواقع صنع القرار كمؤشر على مدى وعي المجتمع وقناعته برسوخ حق النساء في هذه المشاركة، ومن منطلق أن المشاركة واجب لكل من النساء والرجال وفيها فائدة تنموية يجنيها كافة أفراد المجتمع.

المقولات الأكثر استخداما بين أنصار مشاركة النساء في مواقع صنع القرار

هذه بعض المداخلات التي تتردد في الأوساط النسوية ضمن السعي الحثيث لإقناع أفراد المجتمع وصناع القرار بأهمية المشاركة في مواقع صنع القرار في المجالس التشريعية والتنفيذية. و يمكن للمرشحات في المستقبل استخدام هذه المقولات في إدراة حملاتهن الانتخابية.

١- حقوق الإنسان: إن المشاركة في مواقع صنع القرار هي حق من حقوق الإنسان (المرأة والرجل على حد سواء)، أكدت عليه وثائق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المختلفة. وقد أصبحت مشاركة النساء في الانتخابات ظاهرة عالمية، فلا تكاد تخلو دولة في العالم، سواء الصناعي أو النامي، من مشاركة نسوية على مستوى الترشيح والانتخاب. هذا وإن كلا من الدستور الأردني والفلسطيني يضمن حق النساء في الترشيح والتصويت.

٢- البعد التنموي: تعكس المشاركة النسوية درجة تطور ونمو المجتمعات، فالعمليات التنموية، إذا كانت متكاملة، تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع على المستويات المختلفة، وتعكس نفسها في مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية. وفي حالة عجز المجتمعات عن تحقيق عناصر العملية التنموية، فإن الكثيرين من الأفراد والمجموعات (الأضعف) سيعانون من النتائج التمييزية لسياسات تنموية غير متوازنة. كما أن استبعاد النساء عن المشاركة الفعالة في الانتخابات ومواقع صنع القرار يعرض العملية التنموية للخطر، ويعرض نتائجها لأن تصبح نتائجها تمييزية تعزز تهميش النساء في مجتمع يسوده التمييز أصلا.

٣. طبيعة النظام السياسي: إن مشاركة النساء تعكس طبيعة النظام السياسي في المجتمع وتتأثر، إلى حد كبير، بمدى تطبيق المبادئ الديمقراطية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتتناقض هذه الديمقراطية في كثير من جوانبها مع نوع المؤسسات التقليدية السائدة والمتمثلة بالعشائرية والجهوية الحزبية الضيقة.

٤. البعد التراثي: أكدت التجربة العربية الإسلامية على أهمية مشاركة النساء، حيث كانت النساء المسلمات نشيطات في مجالات الحياة المختلفة. فالنساء بايعن الرسول وشاركن في المعارك، وكانت أهم مستشارات الرسول من النساء.

٥. نصف المجتمع: تشكل النساء نصف المجتمع أو أكثر، ولا يمكن الاستمرار في تجاهل واستثناء هذا الجزء الكبير من أفراد المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بالعملية التنموية، والاستفادة من ثمارها. كما أن المجتمعين الأردني والفلسطيني لا يملكان الموارد الطبيعية، ويعتمد رأسمالهما العنصر البشري، ولا يمكن في هذه الأحوال تفعيل المجتمع وتنميته بدون تفعيل دور كل النساء والرجال.

٦. القانون: إن القوانين الصادرة عن المجالس التشريعية والقرارات التي تتخذ على مستوى المؤسسات التنفيذية، تؤثر على حياة كافة أفراد المجتمع، و بشكل أكبر على النساء أحيانا. وهذا يعني أنه لا بد من دمج وجهة نظر النساء والفتيات في عملية صياغة القوانين والخطط التنموية. كما أن احتياجات النساء وأولوياتهن تختلف، في بعض

الأحيان، عن احتياجات الرجال. ومن المؤكد أن النساء (إجمالا) أكثر قدرة على تمثيل وجهات نظر النساء واحتياجاتهن. والأهم من ذلك، أن اهتمامات النساء تتجاوز ما يسمى بقضايا النساء، وأن هذه الاهتمامات مجتمعية ذات طبيعة عامة في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والأسرة. كما أن تجارب النساء متميزة وتتسم بنوع من الخصوصية (نتيجة لتباين الأدوار الجندرية والتنشئة الاجتماعية)، ويمكن استثمار قدرات وخبرات قيمة تملكها النساء في مجالات الإدارة المنزلية والمالية، والدور التربوي، والعمل في المزرعة والمصنع، بشكل يضفي صبغة انسانية متكاملة على العملية التنموية. ويكون هذا ممكنا إذا تم إعطاء (الصفات النسوية) المتمثلة في اللاعنف والرحمة والصبر وحل النزاعات قيمة مادية واجتماعية حقيقية. هذا ومن المعروف أن النساء أكثر شمولية في نظرتهن لمصالح الأسرة وتمثيل وجهات نظر كافة أفرادها.

٧. الأسر التي تعيلها نساء: أصبح من المؤكد أن هناك ازدياد مطرد في عدد الأسر التي ترعاها النساء، حيث تشير الإحصاءات الدولية إلى أن هذه النسبة تتراوح بين ١٤٪ - ٣٣٪ في الكثير من المجتمعات.[١٠٩] وفي المجتمع الفلسطيني، تشير الإحصاءات الرسمية، إلى أن هذه النسبة تصل إلى ٩٪ فقط.[١١٠] وقد كانت هذه النسبة قد تعرضت لانتقادات شديدة وخصوصا لعدم قدرتها على تعريف الأسرة التي تعيلها امراة وتعريف مفهوم الإعالة، إذ كان وجود رجل (حتى لو لم يكن عاملا، أو ليس له دخل أو دور في إدارة شؤون الأسرة) يعني استثناء النساء من هذا التعريف. إن لمثل هذه الأسر حاجات لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للتنمية، وعند وضع القوانين.

٨. إن مشاركة النساء كمرشحات تجتذب مشاركة أكبر من كافة فئات المجتمع. هذا وتستطيع المرشحات ذوات الطروح القوية إثارة اهتمام عدد أكبر من المواطنين تجاه قضايا ذات أهمية. كما يجتذب وجود مرشحات قويات مشاركة مجموعات قد لا تكون بنفس الدرجة من الاهتمام لخوض الانتخابات كالنساء عامة وبعض الشرائح المتعلمة.

٩. بالنسبة للنساء الفلسطينيات، فإن مشاركتهن المستمرة في النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي تجعل مشاركتهن في جوانب الحياة المختلفة امتدادا طبيعيا، وتجعل المطالبة بحقوق متساوية لهن أكثر شرعية. وبرغم أهمية هذه المداخلة، إلا أن مشاركة النساء في التضحيات من أجل تحرير الوطن لا تضمن حقوقهن (بعد التحرير)، كما دللت على ذلك تجارب دول عديدة، حيث خسرت النساء الكثير من الحقوق، وأصبحن مطالبات بقصر أدوارهن على الأدوار التقليدية التي تفرضها طبيعة ومتطلبات المجتمع "الذكوري".

---

١٠٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥.

١١٠. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦.

إن "منطقية" و "درجة الوعظ" التي تتسم به هذه المداخلات لا يكفيان للوصول بالمجتمع الى القناعة بحقوق النساء وأهمية دورهن، ولا يضمن وصول النساء لمواقع صنع القرار، فالعمل ضمن مفهوم الحركات الاجتماعية ضروري لإحداث أي تغيير إيجابي بهذا الاتجاه. كما أن العمل ضمن حملات الضغط والتعبئة (وإحداث الضجيج)، والقدرة على الوصول لصناع القرار، وفهم وإتقان اللعبة السياسية والانتخابية، كلها أساليب لها دور حاسم في نقل القناعات إلى ممارسة حقيقية تجاه مشاركة النساء في مواقع صنع القرار. وكما يقول المثل الشعبي "لا يضيع حق وراءه مطالب/ة."

البعد النسوي

إن من أهم النتائج التي كشفتها هذه الدراسة خطأ الافتراض القائل بغياب بعد نسوي في الانتخابات. هذا البعد الذي يتمثل في جوانب عديدة، منها: اختلاف وجهات نظر النساء عن الرجال في مجال تحديد الأولويات، أو في مجال النظرة لحقوق المرأة، إدراك نسبة أكبر من النساء لحقوقهن بالمقارنة مع اعتراف الرجال بهذه الحقوق (وخصوصا إذا أخذ عامل التعليم بعين الاعتبار)، حصول النساء المرشحات على نسبة أكبر من الأصوات النسائية بالمقارنة مع الرجال (إلا في استثناءات قليلة، وبرغم كل المعيقات الموضوعية التي تقف في وجه مثل هذه الإمكانية)، وجود اهتمام عام (ومتباين بين المرشحين) بالصوت النسائي، ورفع شعارات تتحدث عن حقوق المرأة في الحملات الانتخابية.

لقد أكدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية على وجود بذور لبعد نسوي يتنامى، ومظاهر مختلفة تجسده، فيها تجاوز للمفاهيم النمطية والمتعارف عليها في المجتمع، وحتى بين النشطاء والنشيطات في هذا المجال. ومن أجل توضيح الأسس التي تقوم عليها هذه المداخلة، والتي تؤكد على بذور البعد النسوي وتنفي التفسير (التسطيحي) لوضع النساء في المجتمع، يقدم الباحث الأمثلة التالية:

١- استطاعت ٥ نساء من بين ٢٦ مرشحة الفوز في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. كما أن ٢٠ مرشحة استطعن أن يكن بين الحاصلين على أعلى ٥٠٪ من الأصوات. وكانت نسبة الوصول لعدد من النساء منافسة، سواء فلسطين أو الأردن.

٢- اتضح أن النساء المرشحات، بشكل عام، كن أكثر اهتماما بالقضايا التي تهم النساء من المرشحين الرجال، فقد اشتملت البرامج الانتخابية للنساء على جزء رئيسي يتعلق بهموم النساء وبمطالبات واضحة بحقوق النساء والمساواة. وقد عكست الشعارات التي رفعتها النساء هذا التوجه. وبالمقارنة فإن النسبة الأكبر من برامج المرشحين الرجال شملت على ذكر عابر (في الكثير من الأحيان) لحقوق المرأة. إلا أن عددا قليلا

من الرجال المرشحين رفعوا شعارات أكثر وضوحا في هذا المجال، وأعلنوا من خلال لافتات عن تأييدهم لهذه الحقوق. وقد كان من الملاحظ أن اهتمام الرجال قياديي الأحزاب السياسية قد ازداد بعد الانتخابات التشريعية، حيث ازدادت القناعة بأهمية الصوت النسوي في ترجيح كتلة على أخرى أو مرشح على الأخر وكتحضير للانتخابات البلدية المقبلة.

٣- أكدت نتائج الاستطلاعات المختلفة أن نسبة تصويت النساء لخمس من المرشحات الفائزات، أو القريبات للفوز، كانت أكبر نسبيا من تصويت الرجال لهن، وتقاربت أصوات النساء والرجال في حالتين. كما أن الدعم الذي تلقته النساء جاء من جمعيات ومؤسسات نسوية بالأساس (برغم ضعف الدعم بالمقارنة مع ما هو متوقع). كما أن الحملات التي خاضتها النساء اتسمت بدرجة عالية من النزاهة. واستطاعت النساء المرشحات (مع استثناءات قليلة) التعامل فيما بينهن (وبينهن وبين الرجال) ضمن مبدأ التنافس (المعقول)، وحتى التعاون مع مرشحات أخريات في نفس الدائرة. وتعززت هذه الممارسات في ظل الشعور بأن المجال مفتوح أمام أكثر من مرشح للفوز بسبب تعدد المقاعد المتاحة. وقد تجسد مبدأ التنافس المعقول في دوائر كثيرة تنافست فيها النساء (مثل دائرة نابلس والقدس ورام الله وخانيونس وغزة).

وإن أكدت هذه المعطيات على شيء فهي تؤكد على أن المقولة بأن "النساء عدوات النساء" تجسد تنميطا مبالغاً فيه يتخذه البعض وسيلة لتبسيط (تسطيح) عمق المعيقات التي تواجه النساء في مجال الانتخابات. حيث أن اللجوء لأسلوب "لوم النساء" والتركيز على "لوم المرأة للمرأة" يؤدي لاستبعاد العوامل البنيوية والمؤسساتية والثقافية، التي تؤثر بشكل كبير على نوع ودرجة الدور الذي تلعبه النساء في الانتخابات. ولا يأخذ هذا التنميط الإرث التمييزي بين المرأة والرجل بعين الاعتبار، ولا الحقيقة الاجتماعية القائلة بأن النساء يتمتعن بدرجة اقل من التحصيل التعليمي والثقافة الحياتية من الرجال، وبفرص أقل في مجالات الحياة المختلفة، وأن قدرة النساء على الحركة والتصرف والاختيار أقل من الرجال. ومن المؤكد ان المجتمع، بتركيبته الحالية، يضع قيودا اجتماعية ونفسية وعائلية أكبر على النساء، من حيث قدرتهن على دعم أنفسهن ودعم النساء الأخريات. وفي كثير من الأحيان تؤدي الثقافة السائدة إلى درجة عالية من الشعور بالعجز والهزيمة لدى بعض النساء، وإلى درجة قليلة من التقدير للذات. وتلجأ "نساء مهزومات" إلى لوم النفس والقبول المبالغ فهي بالواقع المعاش (النصيب والقدر) كوسائل للتعايش مع واقع هو بالفعل (ومن الناحية الموضوعية) يتناقض مع مشاعرهن ومصالحهن وحقوقهن الإنسانية. وتنعكس هذه الرؤية القاصرة للنفس، والوعي الزائف تجاه تعريف المصلحة، على رؤية المرأة لباقي النساء بشكل سلبي (وخصوصا اللواتي

يظهرن خروجا عن المألوف — الوضع الذي تعيشه المرأة المقموعة) إذ تبالغ في عدائها لهؤلاء النساء (المتحررات القويات).

كما أن أسلوب جمع الملاحظات حول ما تقوم به النساء ومايقوم به الرجال فيه درجة كبيرة من التناقض. فبينما يتم البحث بشكل مكثف في تصرفات النساء التي تتوافق مع التنميطات الاجتماعية السائدة وتعززها، يتم تجاهل تصرفات الرجال المشابهة وإيجاد الأعذار لتصرفات لا يمكن أن تكون مقبولة اجتماعية. فضمن مبدأ الاختيارية في جمع الملاحظات، يتم إظهار اي خلاف فكري أو اجتهادي في مجالات السياسة والمجتمع بين النساء، وكأنه تأكيد على التنميط السائد "بأن النساء يعادين النساء." بينما يتم النظر إلى الخلافات والصراعات التي تحدث بين الرجال على أنها جزء طبيعي من اللعبة السياسية والانتخابية، ولا يتم محاسبتهم يوم الانتخابات على العنف الذي قد يكونون قد مارسوه ضد منافسيهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مقولة عداء المرأة للمرأة قائمة على افتراضات ساذجة تنظر للنساء من منطلق مثالي تعجيزي. كما أن هذا الافتراض يؤكد على أن النساء، على عكس الرجال، يجب أن يكن متفقات من الناحية الفكرية. وهذا افتراض خاطئ. فالنساء يأتين من خلفيات اجتماعية وسياسية وتربوية متباينة، ولا يحملن وجهات نظر متشابهة حول كافة القضايا. ولكن، ومع الاختلافات الفكرية بينهن، فمن النادر أن تلجأ النساء المرشحات لاستخدام العنف والابتزاز في تسوية خلافاتهن مع زملائهن المرشحين.[١١١]

هذا ومن الجدير بالذكر أن عددا غير قليل من النساء ينظرن للمرشحين الرجال والنساء من منطلق التعريف السائد للكفاءة (تعريف تمييزي يعزز الصفات الرجولية ويقلل من قيمة الصفات النسوية). ويأتي عدم انتخابهن للنساء في هذه الحالة كتعبير عن اختيار واع للمرشح الذي يعتبرنه الأكفأ، وليس من منطلق عدوانية المرأة للمرأة.

٤. إن ترشيح أكثر من مرشحة في دائرة واحدة لم يكن عاملا (سلبيا) في تحديد فرص النساء في الفوز والخسارة. وفي المقابل، تبين أن النساء الفائزات في الانتخابات الفلسطينية، والنساء الأقوى في الانتخابات الأردنية، ترشحن ضمن دوائر انتخابية ضمت أكثر من مرشحة. فمقولة ضرورة ترشيح امرأة واحدة في كل دائرة، والإجماع عليها، ليست صحيحة تماما، ومبالغ فيها، وخصوصا في حالة وجود عوامل أخرى أكثر أهمية (ومصادر مُتاحة للنساء). كما أن خوض أكثر من مرشحة للانتخابات جعل النساء أكثر ظهورا، مما جعل أفراد المجتمع يعتقدون بجديتهن وبجدية القضايا المطروحة من قبلهن، حيث لا يمكن تجاهل هذا النشاط النسوي في دائرة تضم أكثر من مرشحة.

---

١١١. إن هذه المظاهر لا تقتصر على النساء الفلسطينيات او في المجتمعات العربية، ولكنها تمتد إلى مجتمعات أخرى في العالم الغربي.

إن هذه الظاهرة ترتبط بظاهرة أخرى بنفس الأهمية (تم ذكرها في فصول سابقة) وهي: الاصطفاف النسوي، حيث تحصل النساء على أصوات متقاربة، ويأتي ترتيبهن بين المرشحين متتابعا. مما يؤكد أنه ليس هناك علاقة (عكسية) بين عدد المرشحات واحتمالات الفوز، فكل مرشحة تلجأ لمصادرها التي تعتقد أنها الأنسب بالنسبة لها، وتستثمرها على الوجه الأفضل. كما أن وجود أكثر من مرشحة يؤدي انتخاب النساء، ويؤدي لانتخاب امرأة واحدة على الأقل من المرشحات. وهذا يؤكد أن وجود عدد أكبر من المرشحات، فيه فائدة لكافة المرشحات، وخصوصا في ظل نظام يتيح الفرصة لاختيار أكثر من مرشح، ولا يلزم المقترعين بنظام القائمة المغلقة.

٥- إن تبني أجندة تؤكد على حقوق المرأة والمساواة لا يلغي فرص النساء المرشحات بالفوز، بل يعززها في كثير من الأحيان. وبرغم أن كافة المرشحات الفلسطينيات نظرن للانتخابات نظرة شمولية ومن منطلقات براغماتية، إلا أن تركيز الكثيرات منهن على أجندة نسوية (متوازنة إلى حد بعيد من الأجندة العامة) لم يقلل من فرصهن في الفوز. أما الابتعاد عن ذكر واضح لقضايا حقوق المرأة فقد يعتبر انسلاخاً للمرشحة عن قضاياها وقضايا زميلاتها النساء، مما يقلل من مصداقيتها.

٦- أظهرت الانتخابات تزايداً مطردا في اهتمام العديد من الحركات الاجتماعية والسياسية بمشاركة المرأة في الانتخابات، فقد امتد الاهتمام إلى منظمات أهلية وحركات طلابية وعمالية وأحزاب سياسية. كما أن الظهور الاجتماعي للعديد من المناصرين الرجال للحركة النسوية ساهم في كسر الحاجز الذي يضع مسؤولية التغيير الاجتماعي على أكتاف النساء، ويحدد العمل النسوي في النساء فقط.

تنميطات متداولة حول النساء والانتخابات

إن التنميطات المتعلقة بغياب وعي نسوي تترافق مع مفاهيم نمطية أخرى حول النساء والانتخابات. ومن هذه التنميطات:

- **النساء لا يشاركن في الانتخابات:**

غير صحيح فمشاركة المرأة في الانتخابات أصبحت ظاهرة عالمية، حيث تشارك النساء في كافة دول العالم في الانتخابات كمرشحات وكناخبات. وفي فلسطين شاركت النساء في انتخابات ١٩٧٦ وفي انتخابات النقابات والجمعيات، وفي الانتخابات التشريعية. وفي الأردن تزيد نسبة النساء المشاركات في الاقتراع عن نسبة الرجال.

● **النساء يتبعن الرجال في التصويت وليس لهن رأي يخصهن:**

المجتمع الفلسطيني، كما المجتمع الأردني، مجتمع عائلي-أسري -شللي إلى حد بعيد ويتأثر أعضاؤه بعضهم ببعض. وبالنسبة لعدد من النساء (وخصوصا المتعلمات والعاملات) فإن تأثير الأسرة على تصويتهن لا يختلف عن تأثيرها على تصويت الذكور. فهناك قرارات شبه جماعية للتصويت للمرشح، وخصوصا إذا ما كان من الأقارب. ولكن، وفي نفس الوقت، فقد بينت استطلاعات الرأي العام، ونتائج الانتخابات الأخيرة، أن الكثير من النساء صوتن بشكل مختلف عن الرجال بنسبة لا تقل عن ١٠٪. وباختصار فإن تبعية المرأة، وخصوصا الواعية، لقرارات الأسرة تأتي في الغالب من اتفاقها مع رأي الأسرة. وفي بعض الأحيان تنتج عن الخوف من التبعات السلبية، وكإفراز للقيود الجدية التي تعاني منها نساء عديدات. هذا، ومن الطبيعي أن تزداد تبعية الأفراد الأقل قوة في المجتمع، فقدرتهم على الاختيار تتضاءل في ظل القيود الاجتماعية والنفسية التي تحيط بمجمل نشأتهم وظروفهم.

● **النساء لا يفزن في الانتخابات:**

فازت ٥ نساء في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وذلك برغم وقوف ظروف ومعيقات عديدة في وجه النساء المرشحات. وفازت هؤلاء النساء في مناطق من أصعب المناطق من حيث التنافس بين المرشحين، وكانت نسبة فوز النساء ١٨٪ بينما كانت نسبة فوز الرجال نحو ٦٪.

● **النساء لا يفزن وخصوصا في المجتمعات المحافظة:**

فازت ٣ من النساء المرشحات في مناطق تعتبر محافظه جدا في قطاع غزة، وفازت دلال سلامة نتيجة لأصوات حصلت عليها من قرى تعتبر غاية في المحافظة. وفي المقابل لم تفز أي من النساء في مناطق تعتبر أقل محافظة مثل (رام الله)، ولم تترشح أية امرأة في دائرة بيت لحم. أما في الأردن فاستطاعت المرشحة سهام البيايضة الحصول على أعلى نسبة وصول خارج العاصمة في محافظة الكرك (محافظة تعتبر أكثر محافظة من غيرها).

● **إن عمل المرأة في السياسة محدود بالنساء العزباوات:**

غير صحيح، فالغالبية العظمى من المرشحات للانتخابات الفلسطينية والأردنية متزوجات، ولديهن عدد غير قليل من الأولاد.

● **النساء لا يتلقين الدعم من العائلات:**

كما كان واضحا، فإن غالبية النساء تمتعن بدعم أسري وعائلي كبير، برغم أن أكثرية

المرشحات لم يأتين من خلفيات عائلية ثرية. أما في الأردن فكان حظ النساء أقل في هذا المجال، حيث أدى مبدأ الاجماع العائلي إلى استثناء النساء من الدعم في ظل وجود مرشح رجل من العائلة. وهناك اختلاف في هذا المجال بين الأسرة والعائلة (أو العشيرة)، فقد قامت أسر المرشحات (أزواجهن وأبناؤهن بدعمهن بشكل كبير).

وأخيرا، فإن المبالغة في إظهار غياب البعد النسوي، والتركيز على "معاداة المرأة للمرأة" والتنميطات الأخرى التي تنفي صحتها هذه الدراسة (ولو بشكل جزئي)، تدعو للحذر عند اطلاق المقولات والتنميطات الجاهزة غير المبنية إلا على شواهد قليلة تعكس الخبرة الشخصية، ولا تستند الى أي سند علمي يثبتها. كما تدعو الدراسة إلى التمحيص في مدى صحة هذه المقولات التي تتكرس خطورتها مع مرور الوقت، فتصبح كالخرافات متجذرة في الثقافة السائدة، فيصعب حتى التساؤل حولها. وكالنبوءة التي تحقق ذاتها (self-fulfilling prophecy) تصبح مع الوقت جزءا لا يتجزأ من الحقائق الاجتماعية السائدة التي يتصرف الرجال والنساء على أساسها.

خاتمة

إن مجموع النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة (والتي تحتاج لبحث أكثر استفاضة) أكدت أن التوجه للمسائل المتعلقة بموضوع النساء والانتخابات لا بد أن يرتكز إلى تحليل بنيوي ينظر في طبيعة المؤسسات والثقافة السائدة في المجتمع، وإلى طبيعة توزيع القوة بين الرجال والنساء، والإرث التمييزي المتجذر في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية الأخرى. هذا، ولا يجد الباحث في هذه المرحلة من الدراسة حماسا لتقديم توصيات إجرائية من منطلق أن هناك عدداً لا يمكن حصره من التوصيات التي خرجت بها دراسات سابقة وورشات عمل وتقارير وطنية، يمكن للقراء الاطلاع عليها. إلا أنه ومن المؤكد أن وجود هذه التوصيات على الورق لا يتجاوز حد التعامل "الشكلاني" مع قضايا المرأة والرغبة في إظهار مدى الاهتمام الرسمي بهذه القضية. فلا بد أن يتبع هذه التوصيات عمل حثيث باتجاه تطبيقها على أرض الواقع.

إن هذا العمل يتطلب جهدا حثيثا وممنهجا من قبل مجموعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة، ضمن دور فعال لحركة نسوية مستقلة عن الأحزاب السياسية والسلطة السياسية. بحيث تستطيع النساء تحديد الأجندة التي يجدنها مناسبة بدون مجاملة للمؤسسات والأحزاب السياسية المختلفة والمصالح المتضاربة لبعض التوجهات الاجتماعية. ويشترط في الداعمين للقضايا النسوية دعم هذه الأجندة بدون المبالغة في انتقادها أو التدخل فيها. حيث أن مثل هذه المبالغة تؤدي إلى التهرب من المسؤولية لدى

أطراف عديدين، وإلى تحميل النساء المسؤولية الكاملة تجاه إحداث تغيير تنبع أصوله وضروراته في محددات اجتماعية واقتصادية وسياسية سائدة، في مجتمع ما يزال يسيطر على أسسه الرجال منذ قرون عديدة.

إن الوصول الى درجة عالية من المشاركة النسوية يتطلب جهودا حثيثة نحو إحداث تغييرات أساسية في أنماط التعامل مع "قضايا المرأة" في المجتمع، والنظر للمعوقات من منطلق جذري يقوم على تحليلات لبنية المجتمع القاصرة عن إنصاف النساء، ويخرج عن التحليل السائد والقائم على "لوم النساء" أو "لوم الضحية".

إن مثل هذا التغيير يتطلب عملا على أصعدة عديدة منها:

- الإطار المجتمعي والفكري والمؤسساتي. فالوصول إلى مرحلة ينظر فيها أفراد المجتمع للمرأة كإنسان كامل متكامل لا ينقصه غير الفرص الحقيقية، سيكون إنجازا باتجاه تطبيع "إنسانية" المرأة. ويتطلب هذا حصول النساء على درجة أعلى من القدرات الاقتصادية وعلى قوانين تكفل حقوقهن في مجالات الأسرة والأحوال الشخصية. كما يتطلب حملات تثقيفية شاملة وتغييرات جذرية في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام، التي ما زالت تظهر النساء ضمن أنماط تقليدية عاجزة.

- الإطار المتعلق بالحركات الاجتماعية والسياسية (غير النسوية)، والتي ستصبح مع الوقت أكثر إدراكا لأهمية دور النساء في إحداث تغييرات حقيقية وجدية في المجتمع. كما أن تحقيق درجة أفضل من المنافسة لدعوات هذه الحركات لن يتم بدون دمج النساء في برامجها وخططها.

- الإطار المتعلق بالقانون والإجراءات الكفلية بضمان مشاركة فعالة للنساء في الانتخابات، حيث تبرز الضرورة لتطوير القانون (سواء من خلال الكوتا أو غير ذلك من الإجراءات)، بحيث يتم تشجيع عدد أكبر من النساء على الترشيح وتحسين فرصهن في الفوز ضمن نظام تمييز إيجابي، مقابل الإرث التمييزي المتراكم والمتجذر ضدهن.

- الإطار المتعلق بالنظام السياسي، ففرص النساء تتعزز في ظل نظام سياسي ديمقراطي، تصبح الأهمية فيه للمؤسسات المرجعية المحدثة (كالأحزاب والأطر النقابية والمنظمات الأهلية)، مما يدعو للتفكير الجدي في الأهمية الواضحة لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في كل من المجتمعين الأردني والفلسطيني.

- كما أن التزام السلطة السياسية تجاه تفعيل مشاركة النساء في الانتخابات ضروري وحيوي، ويصبح أكثر فعالية إذا ترافق مع عمل جوهري على الأصعدة الأخرى.

- الإطار المتعلق بالحملات الانتخابية، حيث أن النساء يحتجن لمضاعفة جهودهن من

أجل أفضل استثمار للمصادر المحدودة المتاحة لهن في سبيل تعزيز فرصهن في المنافسة. كما أن النساء المرشحات بحاجة لجهد كبير باتجاه تنظيم الحملات الانتخابية، وتجميع دعم كافة الحركات الاجتماعية بطريقة فعالة حول حملاتهن (مثل الطلاب والمجموعات التطوعية والمنظمات الأهلية والعمال). إن مثل هذه الحملات تتطلب درجة عالية من الحنكة السياسية وفهماً لطبيعة اللعبة الانتخابية. ولكن هذا لا يلغي اهمية الوصول للنساء في المواقع، ولمؤيدي حقوق النساء من خلال الاجتماعات الانتخابية والشعارات المرفوعة.

- الإطار النسوي، حيث أن الحركة النسوية ما زالت هي العامل المحرك للتغيير باتجاه دمج النساء في العمل السياسي، وهي صمام الأمان الذي يجعل السياسين وصناع القرار يتحسبون لهذه الحركة ويأخذون مطالبها بعين الاعتبار. كما أن تطوير ونشر منظور نسوي يقدم تحليلات مستندة لمقولات "النوع الاجتماعي" عند النظر لقضايا المجتمع المختلفة ولجذور التمييز المستمر بين النساء والرجال. إن مثل هذا التحليل يؤدي إلى نظرة شمولية "لقضايا المرأة" ويحولها ويدمجها في الأجندة المجتمعية العامة، بحيث تصبح مسؤولية التغيير مشتركة يحمل أعباؤها الرجال والنساء بشكل مشترك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل النسوي في الحياة السياسية يؤثر تراكميا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ويصبح مثل هذا التأثير ميسرا، إذا قامت السلطات الحاكمة والقادرون في المجتمع بتبني أجندة تنموية تأخذ بعين الاعتبار النساء والرجال في ما يتعلق بمشاركتهم في العملية التنموية واستفادتهم من ثمارها. وقد يكون توسيع المفهوم التنموي في المجتمع، ليصبح شموليا وإنسانيا وواقعيا، من أهم المداخل لإعطاء النساء فرصا أفضل في كافة المجالات. فالمجتمع التنموي ينظر للتنمية من منطلق توسيع خيارات وفرص جميع أفراده ومجموعاته وتقوية عزائمهم للمشاركة والاستفادة من التنمية.

وأخيرا، فإن مشاركة النساء في الانتخابات هي جزء لا يتجزأ من مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، بشكل عام. كما أن العالم العربي اصبح مضطرا لمواجهة قضايا ودعوات مستجدة لا تتناسق مع طبيعة النمط الأبوي السائد فيه. وأصبح لزاما على أفراد المجتمع وحركاته الاجتماعية إيجاد منظور تنموي ورؤيا متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار توسيع مفهوم المشاركة المجتمعية، كما تتعامل مع القضايا المختلفة من منطلقات إنسانية شاملة تتجاوز الأطر التمييزية السائدة، بحيث تتناسق الشعارات المرفوعة مع القناعات الحقيقية والممارسات اليومية. وأخيرا، فإن مشاركة النساء في الانتخابات باتت مسؤولية مجتمعية وسيكون في تفعيلها فائدة للمجتمع بأكمله.

الملاحـق

١- أسماء المرشحات الفلسطينيات اللواتي قمن بتعبئة استمارة البحث

٢- أسماء الفعاليات النسوية والخبراء والخبيرات

٣- المرشحات والفعاليات اللواتي تم مقابلتهن في الأردن

٤- استمارة المرشحات الفلسطينيات

٥- استمارة الفعاليات الفلسطينية

٦-استمارة المؤسسات

٧- المراجع

الملحق رقم (١):

أسماء المرشحات الفلسطينيات اللواتي قمن بتعبئة استمارة البحث

١. انتصار الوزير	٢. راوية الشوا	٣. سميحة خليل – القبج
٤. زهيرة كمال	٥. ربيحه ذياب	٦. نهاية سليم السقا
٧. دلال سلامة	٨. سمر هواش	٩. سحاب شاهين
١٠. أمال الإفرنجي	١١. سهيلة شاهين	١٢. فريزة العكلوك
١٣. نائلة الأغا		

الملحق رقم (٢):

أسماء الفعاليات النسوية والخبراء/ الخبيرات

١. ليزا تراكي	٢. رنا بشارة	٣. زهير الدبعي
٤. روضة بصير	٥. رنا المصري	٦. عناية (ختام) كايد
٧. مصطفى البرغوثي	٨. هدى عبدالهادي	٩. حسنية عوده
١٠. مريم الشخشير	١١. مها نصار	١٢. محمد صوالحة
١٣. سهير عزوني	١٤. إصلاح جاد	١٥. مريم زقوت
١٦. ماجدة السقا	١٧. اعتماد مهنا	١٨. لمى الحوراني
١٩. دلال سلامة	٢٠. زهيرة كمال	٢١. نهاية أبونحلة
٢٢. مها الخياط	٢٣. غادة الصغير [١١٢]	

١١٢. تمت المقابلات الثلاثة الأخيرة ضمن مقابلات شخصية أو عبر التلفون ولم يتم تعبئة استمارة.

الملحق رقم (٣):

المرشحات والفعاليات اللواتي تمت مقابلتهن في الأردن

١. سلوى ناصر (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)

٢. أمل داغستاني (رئيسة قسم التمريض في الجامعة الأردنية)

٣. إيمان النمري و عشتار لطفي وإشراق العظم (مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة)

٤. ليلى حمارنة (جمعية النساء العربيات)

٥. نظام عساف (مركز الريادة للمعلومات والدراسات)

٦. عائشة الخواجا الرازم (مرشحة الدائرة الأولى)

٧. إميلي نفاع (مرشحة الدائرة الثالثة)

٨. نورما نصار عيسيان (مرشحة الدائرة الثالثة)

٩. توجان فيصل (مرشحة الدائرة الثالثة – المقابلة تمت عام ١٩٩٦)

١٠. فردوس المصري (مرشحة الدائرة الخامسة)

١١. صباح العناتي (مرشحة الزرقاء)

١٢. وصاف كعابنة (مرشحة بدو الوسط)

١٣. سميحة التل (مرشحة إربد)

١٤. نوال المومني (مرشحة عجلون)

١٥. حفيظه المعايطة (مرشحة الكرك)

١٦. سهام بيايضة (مرشحة الكرك)

١٧. مها السقا (المركز الثقافي البريطاني – عمان)

١٨. د. سلوى الصباغ (مستشارة الأميرة بسمة بنت طلال)[١١٣]

---

١١٣. قامت، مشكورة، بتقديم ملاحظات مكتوبة.

الملحق رقم (٤):

استمارة المرشحات[١١٤]

(استمارة المرشحات، المعلومات للاستخدام البحثي-العلمي فقط)

أ) الخلفية الاجتماعية:

١-الاسم:

٢-الدائرة الانتخابية:

٣-مكان السكن:

٤-العمر:

٥-تعليم المرشحة:

٦-عملها (قبل الانتخابات إذا فازت):

٧-الحالة الاجتماعية:

٨-وظيفة/منصب الزوج (في حالة الزواج):

٩-عدد الأولاد (في حالة الزواج):

١٠-عمل الأولاد:

١١-دخل الأسرة التقريبي (قبل الانتخابات) كما تصفه المرشحة: فوق المتوسط، متوسط، أقل من المتوسط

ب) الخلفية الانتخابية:

التوجهات الحزبية/ التنظيمية للمرشحة:

المرشحة خاضت الانتخابات كمستقلة أو ضمن كتلة انتخابية:

هل تعرضت المرشحة لأي من إجراءات الاحتلال التعسفية (هي أو افراد من أسرتها المباشرة) - (الإبعاد، السجن، الإقامة الجبرية، الجرح.....)

---

١١٤. لا يمثل الترتيب الحالي الترتيب الأصلي للاستمارة حيث تم تقريب المسافات بين الأسئلة من أجل توفير عدد الصفحات.

عملها في الاتحادات النسوية:

عملها في المنظمات الجماهيرية الأخرى:

هل شاركت المرشحة في أية برامج تدريبية حول الانتخابات والحملات الانتخابية (ماهي؟)

ج) الحملة الانتخابية:

هل كان هناك مدير حملة انتخابية متخصص؟ طبيعة خبرته؟

هل كان هناك مستشار للحملة الانتخابية؟ طبيعة خبرته؟

هل قامت المرشحة بتوزيع برنامج انتخابي (أهم نقاطه)

ماهي أهم الشعارات التي رفعتها المرشحة؟

ماهي الشعارات التي رفعتها بخصوص المرأة؟

ماهي الهيكلية الإدارية للحملة الانتخابية؟

ماهي الميزانيات التي رصدت للحملة؟

ماهي أهم الصعوبات التي واجهتها المرشحة في عملية الترشيح والحملة الانتخابية؟

نسبة استهداف الحملة للنساء والرجال؟ (نسبة مئوية)

ماهو العدد (التقريبي للاجتماعات التي أجرتها المرشحة مع الرجال؟———————

– مع النساء؟———

ماهي الأبعاد النسوية التي اهتمت بها المرشحة في حملتها الانتخابية؟ (إذا قامت بذلك)

د) مصادر الدعم:

تقييم مصادر الدعم المختلفة: (دعم كبير، متوسط، ضعيف)

العائلة:

الحزب (الأحزاب السياسية):

المنظمات (الجمعيات النسوية):

مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية:

المنظمات الأهلية (غير النسوية):

الفئات المتعلمة:

الصحافة والإعلام:

من هم أهم حلفاء المرشحة أثناء الحملة الانتخابية؟

من هم أهم المقاومين لها؟

ما هي المؤسسات التي دعمت المرشحة؟

ماهي المؤسسات التي كان من المتوقع أن تدعم، ولكنها لم تقم بذلك؟

هل من الأفضل أن تشارك النساء ضمن كتل انتخابية أم الأفضل أن يشاركن كمستقلات؟
ماهي أفضل التحالفات التي يمكن للنساء أن تدخل بها كمرشحات في الانتخابات؟

هـ) عملية التصويت:

عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات للمجلس التشريعي:_____

ماهي نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحة من النساء والرجال؟

ماهي العوامل التي أدت إلى حصول المرشحة على الأصوات التي حصلت عليها (عوامل النجاح)؟

ماهي العوامل التي أعاقت إمكانية حصولها على أصوات أكثر؟

و) مواقف أخرى للمرشحة:

ماهو تقييم المرشحة للنظام الانتخابي الذي نظم الانتخابات الفلسطينية (١٩٩٦)؟

هل تؤيد المرشحة وجود كتلة نسائية في الانتخابات القادمة؟

هل هناك حسنات لمثل هذه الكتلة؟ (ماهي؟)

هل هناك سيئات لمثل هذه الكتلة؟ (ماهي؟)

ماهو موقف المرشحة من مسألة الكوتا النسوية في الانتخابات؟

ما هو موقف المرشحة من إنشاء لجنة المرأة والطفل في المجلس التشريعي؟

ماهي أهم التوصيات باتجاه تفعيل دور النساء في الانتخابات (بشكل عام)؟
ملاحظات نهائية:

الملحق رقم (٥)

(استمارة الفعاليات النسوية، المعلومات للاستخدام البحثي-العلمي فقط)

أ) الخلفية الاجتماعية:

١-الاسم:

٢-الدائرة الانتخابية:

٣-مكان السكن:

٦-العمل:

٧-الانتماءات النقابية – الجمعيات/اللجان:

ب) البرامج:

ماهو تقييمك للبرامج التدريبية حول الانتخابات والحملات الانتخابية التي كانت مصممة لدعم المرشحات؟

ماهو تقييمك للبرامج التوعوية التي تم تصميمها لإشراك النساء في الانتخابات؟

ماهو تقييمك للحملات الانتخابية التي قامت بها المرشحات؟

ماهو تقييمك للبرامج الانتخابية للمرشحات (بشكل عام)؟

ماهو تقييمك للشعارات التي رفعتها المرشحة؟

ماهي الشعارات التي رفعتها المرشحات والتي تعكس بشكل جيد قضايا المرأة؟

ماهو تقييمك للحملات الانتخابية للمرشحات؟

بتقديرك، ماهيَ أهم الصعوبات التي واجهتها المرشحات في عملية الترشيح والحملة الانتخابية؟

هل استهدفت المرشحات النساء في حملاتهن الانتخابية بشكل فعال؟

هل اهتمت المرشحات "بالأبعاد النسوية" في حملاتهن الانتخابية؟

ج) مصادر الدعم:

الرجاء تقييم مصادر الدعم المختلفة للنساء المرشحات: (دعم كبير، متوسط، ضعيف)

العائلة:

الحزب (الأحزاب السياسية):

المنظمات (الجمعيات النسوية):

مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية:

المنظمات الأهلية (غير النسوية):

الفئات المتعلمة:

الصحافة والإعلام:

من هم أهم حلفاء النساء المرشحات أثناء الحملة الانتخابية؟

من هم أهم المقاومين لهن؟

ما هي المؤسسات التي دعمت المرشحات؟

ماهي المؤسسات التي كان من المتوقع أن تدعم، ولكنها لم تقم بذلك؟

ماهي أفضل التحالفات التي يمكن للنساء أن يدخلن بها كمرشحات في الانتخابات؟ و هل من الأفضل أن يشاركن كمستقلات؟

د) عملية التصويت:

ماهو تقييمك لعدد الأصوات التي حصلت عليها النساء في الانتخابات للمجلس التشريعي؟

ماهي العوامل التي أدت إلى نجاح المرشحات (حصولهن على الأصوات التي حصلن عليها)؟

ماهي العوامل التي أعاقت إمكانية حصولهن على أصوات أكثر؟

هـ) مواقف أخرى:

ماهو تقييمك للنظام الانتخابي الذي نظم الانتخابات الفلسطينية (١٩٩٦)؟

هل تؤيد/ين وجود كتلة نسائية في الانتخابات القادمة؟

هل هناك حسنات لمثل هذه الكتلة؟ (ماهي؟)

هل هناك سيئات لمثل هذه الكتلة؟ (ماهي؟)

ماهو موقفك من مسألة الكوتا النسوية في الانتخابات؟

ما هو موقفك من إنشاء لجنة المرأة والطفل في المجلس التشريعي؟

ماهي السبل لترشيح عدد أكبر من النساء في الانتخابات (التشريعية أو البلدية)؟
ماهي أفضل السبل لدعم النساء في الانتخابات (التشريعية أو البلدية) ليتمكن من الفوز؟
ماهي أهم التوصيات باتجاه تفعيل دور النساء في الانتخابات (بشكل عام)؟
ملاحظات نهائية:

الملحق رقم (٦)

(استمارة المؤسسات، المعلومات للاستخدام البحثي-العلمي فقط)

الجزء الأول:

الرجاء وصف النشاطات التي قامت بها المؤسسة باتجاه دعم المشاركة النسوية (الترشيح والانتخاب) في الانتخابات التشريعية. أي من النشاطات التالية قامت المؤسسة بها؟ (إذا قامت بها فقدمي وصفا تفصيليا من حيث طبيعة النشاطات، أهدافها، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، تقييم نجاح المشروع)

١) ندوات توعية للناخبين الرجال:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٢) ندوات توعية للنساء:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٣) دورات تدريبية للمرشحات (المحتملات):

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٤) دورات تدريبية للمتطوعين المحتملين في حملات المرشحات:

١) لا ٢) نعم

٤) دورات تدريبية للمتطوعين المحتملين في حملات المرشحات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٥) دورات تدريبية لمديري الحملات الانتخابية:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٦) مسيرات: (تنظيم، أو مشاركة في التنظيم، أو مشاركة في المسيرات):

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٧) مناظرات (تشمل المرشحات):

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٨) توزيع بيانات على الجمهور لتشجيعهم على انتخاب النساء:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

٩) توزيع بيانات أو نشرات على النساء لتشجيعهن على المشاركة في الانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٠) إصدار إعلانات في الصحف لتشجيع الجمهور على انتخاب النساء:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١١) إصدار إعلانات في الصحف لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٢) إصدار – تعليق بوسترات تشجع الجمهور على انتخاب النساء:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٣) إصدار – تعليق بوسترات تشجع النساء على المشاركة في الانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٤) إجراء دراسات/أبحاث حول المرأة والانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٥) نشاطات-حملات ضغط على الأحزاب لتشجيعها على دعم النساء في الانتخابات
١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٦) حملات ضغط على مؤسسات السلطة الفلسطينية لدعم وضع النساء في الانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٧) رسائل لوزارة الحكم المحلي من أجل التأثير على القانون:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

١٨) إنشاء لجنة خاصة لمتابعة قضايا المرأة والانتخابات:

١) لا ٢) نعم

وصف المشاريع التي تمت بهذا الاتجاه:

الجزء الثاني:

ماهي الشعارات التي رفعتها المؤسسة (إذا كانت قد قامت بذلك)؟

الجزء الثالث:

ماهي البرامج الانتخابية (سواء للمجلس التشريعي أو البلديات) التي تم العمل عليها بعد انتخابات المجلس التشريعي (وحتى الآن):

١) اسم البرنامج:

أهدافه:

نوع النشاطات:

عدد المشاركين:

الفئة المستهدفة:

الجزء الرابع: ماهي البرامج الانتخابية (سواء للمجلس التشريعي أو البلديات) التي تنوي المؤسسة العمل عليها فيما يخص المرأة والانتخابات:

١) اسم البرنامج:

أهدافه:

نوع النشاطات:

عدد المشاركين المتوقع:

الفئة المستهدفة:

المراجع

أبوغضيب، عطاف. **دور المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية**. نابلس: مركز شؤون المرأة، ١٩٩٦.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. **التقرير الوطني عن مركز المرأة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها**، ١٩٩٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦.

بهلول، رجا. **المرأة واسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

البرغوثي، مصطفى. "منظمات العمل المدني ودورها في المرحلة المقبلة." ورقة مقدمة لمؤتمر في جامعة بيرزيت، ١٩٩٤.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٤.

بني ياسين، رسلان، ونظام عساف. **دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان**. الأردن: مركز الدراسات الأردنية ومركز الريادة للدراسات، ١٩٩٧.

جاد، اصلاح، ١٩٩٦. "الحركة النسوية والانتخابات التشريعية"، في **مجلة السياسة الفلسطينية** (السنة الثالثة، العدد العاشر)، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

جامعة بيرزيت، مشروع التنمية البشرية. **ملف التنمية البشرية – فلسطين**. بيرزيت: ١٩٩٧.

جقمان، جورج. "المجتمع المدني والسلطة." في، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٤.

جمعية المرأة العاملة. **إسمعوني** (نشرة فصلية)، ١٩٩٦-١٩٩٧.

الحباشنة، خديجة، ١٩٩٧. "دراسة مقارنة حول أوضاع المرأة ومشاركتها السياسية". منشورة في جريدة **الرأي** (الأحد ١-٢-١٩٩٨، الصفحة الرابعة).

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. نشرات مختلفة. رام الله، ١٩٩٦-١٩٩٧.

سعيد، نادر. **المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي: التنمية والانتخابات**. رام الله: طاقم شؤون المرأة. ١٩٩٦.

سعيد، نادر. "الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني" في كتاب **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، نادر عزت سعيد وريما حمامي (تحرير). نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

سعيد، نادر. "التحديات المفاهيمية والمنهجية في دراسة الرأي العام الفلسطيني." في كتاب **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، نادر عزت سعيد وريما حمامي (تحرير). نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

شتيوي، موسى، و أمل داغستاني. **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤.

شرابي، هشام. **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٧.

الشقاقي، خليل (محرر). **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

الشوربجي، منار. **الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق**. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

الصغير، غادة. "العمل النسوي الفلسطيني، إلى أين؟" في جريدة **الأيام**، ص ٩، السبت ١٦ /٣/ ١٩٩٦.

طاقم شؤون المرأة والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية. **دليل المرأة الانتخابي**. رام الله: طاقم شؤون المرأة، ١٩٩٥.

طاقم شؤون المرأة. **صوت النساء** (أعداد مختلفة)، ١٩٩٦-١٩٩٨.

طاقم شؤون المرأة. **المرأة والانتخابات** (أعداد مختلفة)، ١٩٩٨.

عساف، نظام. **الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابات ١٩٩٣ في الأردن)**. عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٧.

فليشمان، الين. **التنظيمات النسائية في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني (سنوات العشرينات والثلاثينات)**. القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٥.

كمال، زهيرة. "تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على الوجه الاكمل في المجتمع". عمان: **حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشان تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني**، ١٩٩٧.

كمال، زهيرة، و سمية هند. **المرأة واتخاذ القرار في فلسطين** (بحث غير منشور). الرام: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، ١٩٩٧.

مجلس الأمة (المملكة الأردنية الهاشمية). **المرأة والانتخابات النيابية، استطلاع للرأي العام الأردني**. عمان، ١٩٩٣.

مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. **تقرير ورشة عمل المرأة الأردنية والعمل العام (تجربة وتقييم)**. عمان، ١٩٩٧(أ).

مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. **المرأة والنيابة ٩٧** (عدة نشرات)، ١٩٩٧(ب).

مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. **انتخابات ٩٧ آراء وتحليلات** (نشرة لمرة واحدة)، ١٩٩٧(ج).

مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة. **نتائج دراسة مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية ١٩٩٧** "ناخبة ومرشحة". عمان، ١٩٩٨.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. **استطلاع الرأي العام حول الانتخابات ومشاركة النساء**. نابلس، ١٩٩٤.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. **استطلاعات الرأي العام. نابلس**، ١٩٩٤-١٩٩٦.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. **تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة للانتخابات**. نابلس، ١٩٩٥.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة البحوث المسحية. **استطلاع يوم الانتخابات**. نابلس، ١٩٩٦.

مركز الدراسات الاستراتيجية. **البطالة في الأردن**. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦ (أ).

مركز الدراسات الاستراتيجية. **استطلاع الرأي حول الديمقراطية في الأردن ١٩٩٦**.

عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦ (ب).

مركز الدراسات النسوية. مجلة **كل النساء** (أعداد مختلفة)، ١٩٩٦-١٩٩٧.

مركز الريادة للمعلومات والدراسات. **المرأة والأحزاب في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧**. عمان: مركز الريادة، ١٩٩٧ (أ).

مركز الريادة للمعلومات والدراسات. **مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧**. عمان: مركز الريادة، ١٩٩٧ (ب).

مركز الريادة للمعلومات والدراسات. **المرأة ومجلس النواب القادم**. عمان: مركز الريادة، ١٩٩٧ (ج).

مركز الريادة للمعلومات والدراسات. **ظاهرة إخفاق المرشحين الأكفاء في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣**. عمان، ١٩٩٧ (د).

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **وقائع الندوة حول المرأة الفلسطينية والانتخابات**. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١٩٩٥.

مركز القدس للإعلام والاتصال ومؤسسة فريدريش ايبرت. **المجلس التشريعي الفلسطيني**. القدس، ١٩٩٧.

مركز القدس للنساء. **توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي**. القدس: مركز القدس للنساء، ١٩٩٦.

مركز القدس للنساء ومركز القدس للإعلام والاتصال. استطلاعات متعددة. ١٩٩٥-١٩٩٦.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. **نحو المساواة، القانون والمرأة الفلسطينية**. القدس، ١٩٩٧.

مشروع التنمية البشرية وبرنامج دراسات المرأة. **النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في فلسطين**. رام الله، ١٩٩٧.

المغربي، فؤاد. "استطلاع الرأي في العلوم الاجتماعية." في كتاب **البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني**، نادر سعيد (محرر). نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

مؤسسة الحق. **المرأة والعدالة والقانون - نحو تقوية المرأة الفلسطينية**. رام الله: الحق، ١٩٩٥.

وحدات المرأة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية**، ١٩٩٧.

Giacaman, Rita. *Population and Fertility.* Birzeit University: Women's Studies Program, 1997.

ul-Haq, Mahbub. *Human Development Report in South Asia.* Karachi; New York: Oxford University Press, 1997.

Heiberg Marianne and Geir Ovensen. eds. *Palestinian Society in Gaza, 1993 West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of Living Conditions.* Oslo: Fafo, 151, 1993.

Holt, Maria. *Half the People: Women, History and the Palestinian Intifada.* Jerusalem: PASSIA, 1992.

Holt, Maria. "Palestinian Women Between Ideal and Reality". Amman: United Nations Seminar on Assistance to the Palestinian People, 1997.

Peteet, Julie. *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistence Movement.* New York: Columbia University Press, 1991.

Staudt, Kathleen. "Political Representation: Engendering Democracy", in *Background Papers, Human Development Report.* New York: UNDP, 1995.

United Nations. *Platform for Action and the Beijing Declaration, Fourth World Conference on Women,* 1995. New York: United Nations, 1996.

United Nations. *Women in the World.* New York: UN, 1995.

United Nation Development Programe. *Human Development Report.* New York: Oxford University Press, 1994.

United Nation Development Programe. *Human Development Report.* New York: Oxford University Press, 1995.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**
بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**
بقلم: عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**
بقلم: ساري حنفي

٤. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**
بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. **إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**
وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس -١٩٩٦

٦. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث.**
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني - ١٩٩٧

٧. **المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي.**
بقلم: رجا بهلول

٨. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**
بقلم: جميل هلال

٩. **ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.**
تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢-٢٣ تشرين أول ١٩٩٨

١١. **النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية.**
بقلم: نادر عزت سعيد

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢. **المؤسسات الوطنية، الإنتخابات، والسلطة**
بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣. **الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية**
بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**
تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة
٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١١/٢٤ ١٩٩٥
٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**
بقلم: عزمي بشارة
٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية.**
بقلم: علي جرادات

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: محمد خالد الازعر

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان
١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**
٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**
٣. أسامة حلبي، **سيادة القانون**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**
٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**
٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، **إعداد**: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، **استشارة تربوية**: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدأ الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة.**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **التعددية والتسامح.**
١٠. **الثقافة السياسية.**
١١. **العمل النقابي.**
١٢. **الإعلام والديمقراطية.**

جاء هذا الكتاب ليوثق ويناقش إحدى أهم التجارب التي خاضتها النساء الفلسطينيات، تجربة الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى في تاريخ المجتمع الفلسطيني التي جرت عام ١٩٩٦. لقد شكلت التجربة الانتخابية للنساء الفلسطينيات حالة دراسية فريدة من نوعها كامتداد لفرادة الوضع الفلسطيني الانتقالي. وتعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس، إلى حد كبير، طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة. وتعتبر النساء من أهم الرابحين في حالة التزام مؤسسات الدولة بالمنهج الديمقراطي القائم على مبادىء العدالة الاجتماعية والمساواة.

المؤلف

يحمل المؤلف درجة الدكتوراة في علم الاجتماع.

يعمل حاليا كمدير لبرنامج دراسات التنمية وأستاذا لعلم الاجتماع في جامعة بيرزيت.

للمؤلف دور نشط في عمل الحركة النسوية الفلسطينية، وساهم في دعم عدد من المرشحات الفلسطينيات اللواتي شاركن في انتخابات عام ١٩٩٦.

كما قام بتأسيس مجموعة "متطوعين من أجل انتخابات النساء" التي ركزت عملها على العمل مع المرشحات في دائرة نابلس الانتخابية.

يعمل حاليا على تقديم التدريبات والاستشارات للنساء اللواتي يحضرن لخوض الانتخابات البلدية.

له عدد من المؤلفات في مجالات المرأة، والتنمية، والانتخابات، والرأي العام.

سلسلة
دراسات
وابحاث